

10060



مستطیع المستطیع المستطیع

۱۴۰ ح  
قطبی  
نطق



مستطیع المستطیع المستطیع

مستطیع المستطیع المستطیع

۱۶۰ ح  
نطق

۴۲

مستطیع



قال المقالة الثانية في القضايا قوله ارجع المركبات اقول ارجعها  
المركبات للعلمية بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلامه الشارح ايضا قد ذكر  
لا ما يحجب بعلم في المنطق اقول قبل عليه ما يجب ان يعلم في المنطق ان  
جنوسه لا ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا كما يلزم ان يكون المقدّم متجزئ  
ان المنطق هو به لا ينافيه على المقدمة الشرع في العلم خارج عنه ايضا  
لما كانت المقدّم جزء منه كان الشرع فيها شرعا في المنطق اذ لا معنى  
لشرع فيه الا التام في غير جزئه <sup>والشرع في المنطق هو</sup> والشرع في المنطق هو  
على المقدمة فيكون الشرع في المنطق موقوف على الشرع والمقدمة قطعا  
فقول الشرع في المقدمة مشرّع في المنطق والشرع في المنطق موقوف على الشرع  
في المقدمة فيلزم ان الشرع في المقدمة موقوف على الشرع والمقدمة  
وذلك حاله الجوابان في الكلام مضافا على ما في ما يحجب بعلم في كتب  
المنطق فيلزم ان يكون المقدّم متجزئ من كتب المنطق لاجزائه من فائدة علم  
معا والليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان انحصار الرسائل في  
الاشياء المحسوسة <sup>والاشياء المحسوسة</sup> ان انحصار العلم فاصل الكلام ان هذه الرسالة كتاب في  
هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن يليق به ان يذكر في هذا الاشياء المحسوسة  
الرسالة <sup>الرسالة</sup> يليق بها ان تذكر عليها اما الصغر فظاهر فلما اكبر فلا بد ان يذكر  
وكتب هذا الفن لم قوله او من حيث المنة وهي الحاجة اقول او من حيث  
الخاصة كما ذكرت ولا مشتملة على البادء واجزاء العلوم ومعا وما ذكرته في الصغر  
ما انشور <sup>الاشياء المحسوسة</sup> الى البادء مخطو واجب بيان القصص الخاصة ههنا وحدها والاشياء

تال المقالة الثانية في القضايا قولها ارجع المركبات قول ارجعها  
المركبات التسمية بناء على ما ذكرناه فلا إشكال في كلام الشارح ارجع قولها  
لا يحتاج ان يعلم في المنطق قول قبل عليا وايضا ان يعلم في المنطق كون  
جنوسه لانها خارج عنه لا يعلم فيه قطعا بل يزعم ان يكون المقدّم جزء  
ان المنطق وهم به لا تناقض على ان مقدمه الشرع في العلم ارجعها  
لأن كانت المقدّم جزء منه كان الشرع فيها شرعا في المنطق اذ لا معنى  
لشرع فيه الا التثنية في جزئه ارجعها والمفروض ان الشرع في المنطق موقوف  
على المقدّم فيكون الشرع في المنطق موقوف على الشرع والقضية قطعاً  
فقول الشرع في المقدّم شرع في المنطق والشرع في المنطق موقوف على الشرع  
في المقدّم فيدبر ان الشرع في المقدّم موقوف على الشرع في المقدّم  
وذلك حال الجواب ان في الكلام مضافا محذوف اي ما يحتاج ان يعلم في  
المنطق فيلزم ان يكون المقدّم جزءا من كتب المنطق لاجزائه من كتبهم  
معاً والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان انحصار الرسائل في  
الاشياء المحل ان انحصار العلم حاصل الكلام ان هذه الرسائل كانت في  
هذا الفن كل واحد من هذه الفن يليق بان يترب على هذا الاشياء محسناً  
الرسالة يليق بها ان تترتب عليها اما انصحكم ظاهر لما اكدت فلا بد ان  
وكتب هذا الفن في قوله ومن حيث المنة وهي الحاجة اقول ان  
المنطق في كتاب كذا ولا مشقة على الماده واخراج العلوم معاً وما ذكرته في  
ما يتصور ان الماده في خط وجب ان القصص في الحاشية هو الماده وحدها  
الاشياء

منه في قوله لا يصدق بوجه ما واما مقتضى الشرع مطلقا بدونه وهذا الوجه  
لا يدل على انه كذا في الشرع على بصيرة من تصور العلم برسمه لا يدل على  
انه لو كان لا منه الشرع مطلقا قوله وقف على جميع مسائله اجماعا  
القول الثاني بان من تصور الحق مثلا بان علم حاصل بوجه ما

ذكرت فيما بعد اذ لا دخل لها في الاصل الذي هو المقص فلا محالة في خروجها  
عن هذا المحر قوله والمراد بالمقدمة ههنا القول بان العلم بالعلم لا يصدق  
فيها حتى لقياس محقق على قضية جعلت جزء قياس ووجه وقد تعلق بوجهها  
لمستوفى محقق الدليل على فتاوى مقدمات الاكسلة وشبهها بطريقه كاجاب  
الصحة وعلية اوكلية الكبرى في الشكل الاول مثلا قوله فلا يتم ان العلم  
اقول هو سقو الدليل على وجه يستلزم المطر وبعبارة اخرى طبقت العلم  
على الدعا قوله رسم العلم في مقم الكلام قول ان رسم المنطق حين قول  
ورسمه والمراد بمقمة الكلام اوائل الكتاب قبل الشرح في المقص اعني العن  
فكانه قال ان المقص بيان سبيل لرسم المنطق في بناء المقدمة واجاب عن هذا  
النظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما ويتم التبرير لانه لما وجب التصور  
وذلك يمكن تحصيله لا في ضمن تصور بوجه ما لا خصوصية وكونه محققا مستلزما لذلك  
لاستلزام ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما لا خصوصية وكونه محققا مستلزما لذلك  
الواجب لا يقدم في اختياره كمن اتجه له طريقان موصلا الى المطلوب فانه يختار احدهما  
بعينه وان كان الاختار محويا باليه ايضا وكان في عبارة الشرح اشارة الى ذلك حيث قال  
فالاول انه يقال بالصواب قوله فالاول ان يقال القول الوجه لما هو حاصل  
اعنا ويطور التصور بوجه ما واما مقتضى الشرع مطلقا بدونه وهذا الوجه  
لا يدل على انه كذا في الشرع على بصيرة من تصور العلم برسمه لا يدل على  
انه لو كان لا منه الشرع مطلقا قوله وقف على جميع مسائله اجماعا  
القول الثاني بان من تصور الحق مثلا بان علم حاصل بوجه ما

منه في قوله لا يصدق بوجه ما واما مقتضى الشرع مطلقا بدونه وهذا الوجه  
لا يدل على انه كذا في الشرع على بصيرة من تصور العلم برسمه لا يدل على  
انه لو كان لا منه الشرع مطلقا قوله وقف على جميع مسائله اجماعا  
القول الثاني بان من تصور الحق مثلا بان علم حاصل بوجه ما

منه في قوله لا يصدق بوجه ما واما مقتضى الشرع مطلقا بدونه وهذا الوجه  
لا يدل على انه كذا في الشرع على بصيرة من تصور العلم برسمه لا يدل على  
انه لو كان لا منه الشرع مطلقا قوله وقف على جميع مسائله اجماعا  
القول الثاني بان من تصور الحق مثلا بان علم حاصل بوجه ما



[illegible][illegible][illegible][illegible]

ويكون ايضا ان يكون الحكم جازعا عن التصديق عارضا لافاق فلا يرد  
 كان المجموع مركب من الادراك والتكويين والتصديق وذلك طرفة بالاسم  
 قلت ذلك لا يجد فيه تعاملا من القسم الثاني الخارج عن التصديق ولا ادراك  
 طرفة بالاسم لا يجد فيه تعاملا من القسم الثاني الخارج عن التصديق ولا ادراك  
 فثبت ان على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من الذهب وفضة في  
 نفسه وان كان عارضا عن المجموع المركب منهما كما مر به حيث قال بقا  
 للمجموع تصديق تكويني للتصديق فصا من العلم بل مركبا من احد قسميه  
 امر آخر مفارقه اعني الحكم وذلك باطل وانما تصديق على معنى الحكم عليه  
 والحكم معناه مجموع مركب من ادراك وحكم فلو كان يكرر تصديقاً ولا يكون  
 تصديقاً للحكم ومع ذلك تصديقاً آخر وهكذا تصديقاً مع الحكم تصديقاً  
 فذلك المجموع المركب من هذه الصور الثلاث الحكم تصديقاً واعداً ومحصلاً من  
 تركيبين سهام الحكم لثلاثة اخرى يفرق عن البعد بقا في السبعة ايضا لان  
 هذه السبعة هو ملأ او محلا للثلاثة السابقة قوله اما ان يكون له  
 اقول فقولتي هو ما كان متبادراً حاشية الشخص عند قسم الشيء هو ما كان  
 مقابلاً له ومنه راجحة تحت شيء آخر مثلاً اذا فتمت الحيوان الحيوان  
 وحيوان غير باطن كان كل واحد منها أقساماً من الحيوان وفي الآخر معنى كون  
 قسم الشيء قسماً له ان يكون ذاك الشيء قسماً منه في الواقع وقد جعلت قسماً  
 له ومعنى كون قسماً للشيء قسماً منه عكس ذلك قوله ذلك ان التصديق  
 عارضا عن القسم كما قل بعد اناء عن ان التصديق عارضا عن الادراك والحكم

يلزم ايضا ان يكون الحكم حارضا على التصديق عارضا فلا يلزم قد صرح  
 بان المجموع المركب من اذراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك لان الحكم  
 قد يصدق على احدى اذراكه لان القسم الثاني الحارز على القسم هو اذراك  
 الحكمية لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن العلم  
 فبالا على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين ومصادره  
 نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما هو مذهبنا قل بغير  
 المجموع تصديق ثم يمكن التصديق قصفا من العلم بل مركبا من احد قسميه  
 امر اخر مفارقه اعني الحكم وذلك باطل وايضا تصديق على خص الحكم عليه  
 والحكم معاته مجموع مركب من اذراك وحكم فلو كان يكون تصديقاً فلا يكون  
 تصديقاً للحكم وديم الحكم تصديقاً اخر وهكذا تصديق النسبة مع الحكم تصديقاً  
 فكل المجموع المركب من هذه الصور الثلاث والحكم تصديقاً بارعا وحصل من  
 تركيبه شيئا من الحكمية لاخرى فيبقى عنه البصديقان السبعة ايضا لان  
 هذه السبعة هي من اذراك ولا يخرجها السبعة السابقة قوله اما ان يكون  
 القول قولنا في هو ما كان مثلا واجمعه واحصى قسمه وقسم الشيء  
 مقابلا له ومنذ اجامه تحت شيء اخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى  
 حيوان غير اطلق كان كل واحد منها قسما من الحيوان وقسما لاخر ومع كون  
 قسم الشيء قسما لان يكون ذلك الشيء قسما منه في الواقع وقد جعله قسما  
 له ومع كون قسم الشيء قسما منه عكس ذلك قوله ذلك ان التصديق  
 عبارة عن القسم لهما قول هذا بناء على ان التصديق عبارة عن اذراك الحكم





من التصديق انهم فلا شك انهم هو مواد القوم واصلهم ظاهر جازم هو هم  
الاجسام من بنفهم التصديق والتصديق المقابل لما قرناه قوله فلا ورحله  
لا اختار الخ **اقول** هذا الكلام يدل على ان الاعراض متوجه على تقسيم المص  
نوعه من دفعه بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو  
واحد على غير مذهب عنه وقد عرفت ان هذا فاعل ايضا بما قرناه لا ان  
انه قد عرفت تقسيم المص اظهر من ان هذا فاعل عن التقسيم المشهور كما ينبغي قوله  
والثاني ان **الاول** **اقول** قيل يجنب هذا على كلام المصنف ايضا بان يقلل ان  
بالنقص فقط التصديق الذي مطلقا لم يتقدم له شيء الا في غير ما ذكره وفي  
ايضا ان يكون قوله فقط القوم اوجه الى ما صلا والاول بالمقيد بعدم الحكم لهم  
انما اعتمدنا على التصديق فقط التصديق بعين ما ذكره ثم قال قلت قوله جازما  
الى جواب الاعراض الثاني اذا ورجع على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم  
في الاعراض لاول ان الاعراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص الا انهم  
هذا الجواب واما على عبارة القوم فهو ارجح غير مذهب عنه قلت هذا الجواب كيد  
الاعراض الثاني عن كلام المص حيث ذكره القوم ايضا بل هو كلامهم  
لان كونه لفظ التصديق مشترك بين ما اعترف به عدم الحكم وبين الحكم الذي  
مطلقا عما يستلزم من كلامهم دون كلامه حيث ذكره التصديق في مقابل  
التصديق والاول بمعنى يقابلها قطعا مع انه لم يطلق لفظ التصديق على كل  
مراد فالعلم اعني الادراك مطلقا فالتصديق عندهم معينا واما كلام  
المص فلا يقتضيه ان يكون التصديق معنى واحد فتناول التصديق فقط التصديق الحكم

من التصديق انهم فلا شك انهم هو مواد القوم واصلهم ظاهر جازم هو هم  
الاجسام من بنفهم التصديق والتصديق المقابل لما قرناه قوله فلا ورحله  
لا اختار الخ **اقول** هذا الكلام يدل على ان الاعراض متوجه على تقسيم المص  
نوعه من دفعه بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو  
واحد على غير مذهب عنه وقد عرفت ان هذا فاعل ايضا بما قرناه لا ان  
انه قد عرفت تقسيم المص اظهر من ان هذا فاعل عن التقسيم المشهور كما ينبغي قوله  
والثاني ان **الاول** **اقول** قيل يجنب هذا على كلام المصنف ايضا بان يقلل ان  
بالنقص فقط التصديق الذي مطلقا لم يتقدم له شيء الا في غير ما ذكره وفي  
ايضا ان يكون قوله فقط القوم اوجه الى ما صلا والاول بالمقيد بعدم الحكم لهم  
انما اعتمدنا على التصديق فقط التصديق بعين ما ذكره ثم قال قلت قوله جازما  
الى جواب الاعراض الثاني اذا ورجع على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم  
في الاعراض لاول ان الاعراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص الا انهم  
هذا الجواب واما على عبارة القوم فهو ارجح غير مذهب عنه قلت هذا الجواب كيد  
الاعراض الثاني عن كلام المص حيث ذكره القوم ايضا بل هو كلامهم  
لان كونه لفظ التصديق مشترك بين ما اعترف به عدم الحكم وبين الحكم الذي  
مطلقا عما يستلزم من كلامهم دون كلامه حيث ذكره التصديق في مقابل  
التصديق والاول بمعنى يقابلها قطعا مع انه لم يطلق لفظ التصديق على كل  
مراد فالعلم اعني الادراك مطلقا فالتصديق عندهم معينا واما كلام  
المص فلا يقتضيه ان يكون التصديق معنى واحد فتناول التصديق فقط التصديق الحكم

من التصديق انهم فلا شك انهم هو مواد القوم واصلهم ظاهر جازم هو هم  
الاجسام من بنفهم التصديق والتصديق المقابل لما قرناه قوله فلا ورحله  
لا اختار الخ **اقول** هذا الكلام يدل على ان الاعراض متوجه على تقسيم المص  
نوعه من دفعه بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو  
واحد على غير مذهب عنه وقد عرفت ان هذا فاعل ايضا بما قرناه لا ان  
انه قد عرفت تقسيم المص اظهر من ان هذا فاعل عن التقسيم المشهور كما ينبغي قوله  
والثاني ان **الاول** **اقول** قيل يجنب هذا على كلام المصنف ايضا بان يقلل ان  
بالنقص فقط التصديق الذي مطلقا لم يتقدم له شيء الا في غير ما ذكره وفي  
ايضا ان يكون قوله فقط القوم اوجه الى ما صلا والاول بالمقيد بعدم الحكم لهم  
انما اعتمدنا على التصديق فقط التصديق بعين ما ذكره ثم قال قلت قوله جازما  
الى جواب الاعراض الثاني اذا ورجع على تقسيم المص فاصل كلامه على قياس ما تقدم  
في الاعراض لاول ان الاعراض الثاني ايضا متوجه على عبارة المص الا انهم  
هذا الجواب واما على عبارة القوم فهو ارجح غير مذهب عنه قلت هذا الجواب كيد  
الاعراض الثاني عن كلام المص حيث ذكره القوم ايضا بل هو كلامهم  
لان كونه لفظ التصديق مشترك بين ما اعترف به عدم الحكم وبين الحكم الذي  
مطلقا عما يستلزم من كلامهم دون كلامه حيث ذكره التصديق في مقابل  
التصديق والاول بمعنى يقابلها قطعا مع انه لم يطلق لفظ التصديق على كل  
مراد فالعلم اعني الادراك مطلقا فالتصديق عندهم معينا واما كلام  
المص فلا يقتضيه ان يكون التصديق معنى واحد فتناول التصديق فقط التصديق الحكم

و اما ان التصديق يطلق على اقبال التصديق على الغير في عدم الحكم بالحق  
له على صلا لا نه حمل التصديق فقط مقابل التصديق فاعتبر ان عدم الحكم  
مستفاد من قيد فقط ولا شرا في فهمه لفظ التصديق على الغير في عدم الحكم بالحق  
مطلقا وقد علم اليقين انه في حمل التصديق على الغير في عدم الحكم بالحق  
واحد فاعتبر ان عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
بما ذكره من ان عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
المعنى انما هو حمل التصديق على الغير في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
فقط والى التصديق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
فلا يلزم ان يكون التصديق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
مطلقا التصديق فقط وعدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
الاخر انما هو التصديق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
على وجه ان عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
هو اكل من التصديق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
فلا اشكال انما قول في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
على وجه ان عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
مستفاد من القول السابق اذ كان نظرا فيكون كل واحد منها على ما جاء في  
التصديق ومنها كانت مطلقا التصديق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
الذي اعتبر فيه عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق  
على انه صفة في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق في عدم الحكم بالحق

[illegible]

إذا كان جزء من الشيء لازماً أن يكون صفة جزء منه الآخر ليس مضمناً  
 آخره وليس بغيره وليس كونه فأن القطع جزءاً منه وكذا الحال في الشرطان الجرمي  
 إذا كان شرط الشيء لا يمكن أن يكون صفة له فإذ لا كان شرطاً كان شرطاً  
 هذا التصديق وأنه لا يمكن أن يكون شرطاً لغيره وهذا التصديق نفسه هو صفة  
 المتصديق الحكم لأن الحكم لا يعرض بل إنما عرض لجزءه الأجزاء الثلاثة لكر  
 ما هي الصفة فلا يخرج عن ماهية التصديق وهو صفة ما هو ذات ذلك التصديق  
 لا يخرج عن ماهية التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف  
 بنقيضه ولا استحالة ذلك فان كل واحد من أجزاء البيت موصوف بنقيض  
 الآخر وكذا موصوفها شرط لتحقيق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه  
 بل يلزم بنقيضه ولا استحالة ذلك أيضاً فان شرط الصلاة كالطهارة مثلاً  
 موصوف بأن ليس بصلاة هذا هو التحقيق الذي أفادته الشارح قدس سره في شرح  
 للعالم وإنما هي الكثرة منها على ما هو ظاهر الحال في التسميات من أن المقترن  
 كل قسم هو مورد القية فربما إلى ضم المبتدئ فمن شئتم عليه في أمثال هذه  
 المواضع فلا بد من فوط جهل بوجوه عالية بطريق من الجهل بارتفاعه وهو شأنه  
 بترتيب عقالة قوله لا يابدهي وهو الذي لا يوفق في قوله على نظر وكعب  
 أقول البديهي بهذا المعنى مراد من الضمري المقابل للظنري وقد يطلق  
 بهدعي على المقدمات الأولية قوله كقبول الحجة أقول مثلاً لكل واحد  
 من البديهي والظنري بالتصديق والتصديق يتبعها على أن التصديق ينقسم إلى  
 الهدعي والظنري لأن التصديق أيضاً ينقسم إليهما وسأنا في تحقيق ذلك

اذا كان جزء من الشيء لازماً ان يكون صفته جزء منه الا ان حكمه محاسب  
 خرا وليس كذلك في القطع جزءاً منه وكذا الحال في الشرط فان الجزء من  
 اذا كان شرطاً للشيء لا يمكن ان يكون صفته جزءاً له فاذا قلنا ان الانسان كاتبا لم يكن  
 هذا التصديق وانما هو شرط الانسان وهذا القول في نفسه هو صفة  
 المكتبة حكم لان الحكم لم يوضع بل بل انما عرض لوجود الادراكات الثلاث لكر  
 ما حكمه الصفته طارئة عن ماهية التصديق وموصوفاً وهو ذات ذلك التصديق  
 من غير ملازمه تركب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوفاً  
 بنقيضه ولا استحالته في ذلك فان كل واحد من اجزاء البيت موثق بنقيض  
 الاخر وكذا موصوفها شرطاً لتحقيق الحكم دون المصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بمقتضى  
 بل هو موصوف بنقيضه ولا استحالته في ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا  
 موصوف بان ليس بصلوة هذا هو التحقيق الذي افادته الشارح قدس سره في مح  
 لطالم وانما في الكلام ههنا على ما هو ظ الحال في القسيات من ان المقسم  
 كل قسم هو مورد القسمة فربما لا يضم المبتدى فمن سنع عليه في امثال هذا  
 الموضع فلا بد من فوطهما في جملته من الجملته اعتقاد وهو شأنه  
 بترتيب مقالة قوله اما بدهي وهو الذي لا يتوقف على نظر وكسب  
 اقول البديهي بهذا المعنى مراد في الضرري المقابل للظري وقد يطلق  
 بدهي على المقدمات الاولية قوله كبحر الحارة اقول مثل كل واحد  
 من البديهي والظري بالتصديق والتصديق يتبين على ان التصديق يقسم الى  
 البديهي والظري لان المصدقين ايضا ينقسم اليهما ونسباً في تحقيق ذلك



الاحتياج الى النظر كل بعضا فاضل في توجيه هذا التعبير في مكانه كذا  
 جمهورا لاجل انما هو الى النظر كذا ولا يحتاج الى النظر معلوم لاقابل قوله  
 نظريا اقول على قوليهديها وقد جمع بينهما التوصل والتصل  
 والتعقبات يتخلل حال كل واحد منها على واحد اي ليس كل واحد من التصورات  
 نظريا بل كان كل واحد منها نظريا كان تحصيل التصورات بطريقا او لا  
 التسلسل في ذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا اذ لو كان كل واحد  
 منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريقا او لا والتسلسل انما جمع  
 بينهما للاشارة الى الدليل والاحتصار على ما مر فان قلت ان يكون جميع  
 التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق باهي فلا يلزم ذلك  
 ولا التسلسل وجاز ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي سلسلة  
 الاكتساب الى تصديق بدهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل ايضا قلت هذا  
 البرهان موقوف على متناهي اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس  
 فان تعذر كماله والا فلا على ان السببان في التصورات يتبعان في كماله  
 ايضا لان التصديق بالبدهي لا يمتد الى ما يتبعه بل يمتد الى التصورات  
 موقوف على تصورات الحكومة عليه والحكومة والمنفعة الحكيم وكل ذلك  
 نظري على ذلك المقدير فيقول الدور واداء التسلسل فان قلت على تقدير  
 ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كذا نظريا  
 يلزم الدور واداء التسلسل تصديق نظريا ويكون كل واحد من التصورات  
 المذكورة فيها ايضا نظريا ويكون ايضا قولك لا لا يلزم اطلاق المعلوم مثلا تصديق

فان اللاحقة الى النظر كذا ولا يحتاج الى النظر معلوم لاقابل قوله  
 نظريا اقول على قوليهديها وقد جمع بينهما التوصل والتصل  
 والتعقبات يتخلل حال كل واحد منها على واحد اي ليس كل واحد من التصورات  
 نظريا بل كان كل واحد منها نظريا كان تحصيل التصورات بطريقا او لا  
 التسلسل في ذلك ليس كل واحد من التصديقات نظريا اذ لو كان كل واحد  
 منها نظريا لكان تحصيل التصديقات بطريقا او لا والتسلسل انما جمع  
 بينهما للاشارة الى الدليل والاحتصار على ما مر فان قلت ان يكون جميع  
 التصورات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق باهي فلا يلزم ذلك  
 ولا التسلسل وجاز ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي سلسلة  
 الاكتساب الى تصديق بدهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل ايضا قلت هذا  
 البرهان موقوف على متناهي اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس  
 فان تعذر كماله والا فلا على ان السببان في التصورات يتبعان في كماله  
 ايضا لان التصديق بالبدهي لا يمتد الى ما يتبعه بل يمتد الى التصورات  
 موقوف على تصورات الحكومة عليه والحكومة والمنفعة الحكيم وكل ذلك  
 نظري على ذلك المقدير فيقول الدور واداء التسلسل فان قلت على تقدير  
 ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كذا نظريا  
 يلزم الدور واداء التسلسل تصديق نظريا ويكون كل واحد من التصورات  
 المذكورة فيها ايضا نظريا ويكون ايضا قولك لا لا يلزم اطلاق المعلوم مثلا تصديق

لا يلزم الدور واداء التسلسل تصديق نظريا ويكون كل واحد من التصورات  
 المذكورة فيها ايضا نظريا ويكون ايضا قولك لا لا يلزم اطلاق المعلوم مثلا تصديق



والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية لغير الاستعدادات النفسية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا اردت تحصيل العلم بالظفر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه من ترتيبها لولا انتقال من بعضها الى البعض فالعلم السابق استلزام العلم لاحقاً فاجابوا بان العلم يتجزأ والعرف يجمع العلم والعرف بالعلم بالظفر كالتحصيل بالعلم بالشيء فلو كانت العلوم السابقة معدة لطلما انكم تحصلونها من العلم بالشيء الاستعداد للشيء واستعداد الشيء هو كونه بالشيء القريبة من العلم او البعيدة فمنهم ان يجمع وجودي بالفعل فيها لاستلزام الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدة لطلما لتجاذب في انما يحصل العلم عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما على موجبة للعلم او سلبية له فلابد ان يكون حاصلها محققاً مع معد حصول العلم فيلزم اجتماعها بالذهن بأمر غير متناهية دفعته واحد لا وهو غير قابل للذليل ويستدل الاقران من اهل العلم بان استلزام الحركات الفكرية معدة لتحويل العلم حقيقة لا اجتماع معه واما ما يقع فيه من الاستعداد اعني العلوم والادراكات وان لم يتم اجتماعها مع العلم اليقيني ما يجب اجتماعها باسرها مع دفعه فانما اجاز من انقضاء في القياسات المركبة للشيء المتناهي والتأخر التي يتوصل بها الى العلم فانما يدل عند حصول العلم من ترتيبها في المقدمات السابقة مع الجزم والمطيل ربما ينفلج بعد ما حصل الى ان الطعن في القربة التي بها حصل اليقيني استلزام ملاحظة العلم وحصوله بالفعل في ذلك ظرف المسائل الهندسية القديمة المقدامات فان من رآها على اهل الهندسة ما حصل التصديق المطابق للمسائل قد رآها على القديسة دعواها

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منارة للهدى



[illegible]

بلا ارتياح في ذلك التصديق وعلما ايضا انه يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها  
ويخرجها جز ما يقينيا مع الغفلة عن المقدمات القرينة ايضا ثم يعلم ان  
الافاضة مقدمات بغينية توجب اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلم  
والادراكات السابقة لا تجب اجتماعها مع المطرد فعه بل يكفي حصولها  
متعاقبة وح كان الاعتراض غير رافق قط محتملا ونحوه جال الجواب في  
ذكره الشرح واما حكمه على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدلة في  
حال المعدلات في حكمها في علمه ولو اجماع في الوجود واذا كانت متناهية  
عن المعدلات في جوار اجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وازيلتها  
مع المصطفاه اي بالفعل لكنها عيانا جماعة جملة اي بالقوة القرينة كما  
ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس فعه لا هو غير متناهية  
محله غير محال واما الحال ادراكها اياه دفعة مفصلة فيجوز ان يحصل  
لنفس امر غير متناهية مفصلة في ازمته وبنهاية ويكون ذلك الامور  
حاصلة له الا ان اي عند حصول المطر المتوقف عليها جملة على انقول  
كما جاز ان لا يكون تلاحقا مع حاصلة بالفعل عند حصول المصداق انما  
ان لا تكون حاصلة بالقوة القرينة فلا بد لتلقي هذا الجواز من دليل قوله  
الدليل مبني على حد وبث النفس قول قد يتوهم علمه انتفاء على ان  
النظر تفصيل المطر اذا توجه اليه فلا بد ان يحصل عنده بعد ما حصل  
اليه وقبل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات  
زمان متناهية فيمتنع ان يحصل فيه امور غير متناهية وقساها وظان

[illegible]



التصورات كما بدعية لا يحى بها التمثيل في العقل من حيث لا تصير  
 للتصديق في محاقوله بحيث يطلق عليها اسما واحدا اقول اي لا يتم ذلك  
 من الواحد الاشياء بآلية قوله ويكون بعضها انية الى بعض بالتقديم  
 والتأخر اقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناكساجا  
 اللغوي واما التاليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الوا  
 يد لاعتبار في مفهوم النسبة بالتقديم والتأخر والتركيب بزيادة التاليف  
 قوله واما الاعتدال الجمل في اللفظ اقول متبادي المطلوب ان لا تكون  
 معلومتاي حاصلة ليتصور الترتيب بها فاني لللفظ ترتيبا في معلومتاي  
 المطلوب فيثبت ان لا يكون معلوما حاصلا من الوجه الذي يطلب من اللفظ حاصلا  
 والوجه ليكون معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلب الاختيار قوله اما في التصور  
 فالتصديق لا من التصورية اقول يعني ان طريق اكتساب التصور  
 من التصورات فطر في اكتساب التصديق من التصديقات معلوما ان اما طريق  
 اكتساب التصور من التصديقات وبالعكس فهما الحق وجوده وان اعم  
 به ان اعلى على متعلق قوله على اللفظ اقول كل مركب صادر عن  
 فاعلى على اللفظ من علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان في علة  
 فاعلى على علة عاتية وهما خارجتان عن علة مادية كشي بالقياس لحدوث  
 او علة من اولادها اذ علة في اللفظ كان ذلك لكل مرتبة في اللفظ واللفظ  
 من الشيء للعلل ان يكون هي نفسها معرفة لانها مادية للعلل بل اللفظ  
 ان يوجه للعلل بالقياس للعلل محلات عليه فيعرف بها وما ذكره

[illegible]

من ان فاعل النظر هو الرب الماظر وان غاية هو التادى الى الجمل هو  
قول تحقير واما ان الاخرى المعلق مادنية وان الهيبة العارضة لتلك الامور  
صورية فهو قول على سبيل التنبية لان الظهور لا عرض النفسانية والمادة والهيبة  
انما تكونان للاجسام **قوله** فالتدبير اشارة الى العلة الصورية بما مطابقة  
الحق ان عرض عليه بان صورة الفكر كما اعرفت به هي الهيبة  
الا جمالية ولا شك انها ليست نفس الترتيب بل هي معلولة لم يكون ذلك  
الترتيب عليها الترتيبية كدلالة على الترتيب يمكن ان يقال ان ذلك الترتيب  
على الهيبة التي هي المعلولة لم يظهر من ذلك الترتيب الذي هو فاعله لان ذلك  
العلل على معلولها اقوى واظهر من ذلك المعلول على علته لان العلة النفسية  
تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل على علته فاعلم ان الترتيب على  
فعل الماظر يقتضي معنى ان دلالة الترتيب على الهيبة كما لمطابقة في الظهور قوله  
لان بعض العقلاء ينقض بعضها **اقول** دل هذا على ان الفكر قد يكون  
خطاء وان بداهة الفعل لا يكفي في تميز الخطا عن الصواب كما وقع خطأ  
عن العقلاء الطالبين للصواب والجارين عن الخطاء وانما قال بالانسان  
الواحد بناقض نفسه في وقتين لانه اظهر ان العاقل المفكر اذا فقه عن  
وجد انه يصقل مواضعه خاصة محسنا وقاد محسنة في يفكر ووقف ويقف  
حكما في يفكر ووقف ويقف حكما اخر فخاصا الحكم الاول فالوقت انما هو الحكم  
واما النتيجة ان هي تلتزم على اتحاد الزمان في الماخذ وبعض على ان الحكم  
في الحكم الكاسية للنفس يتقدم ظهور ذلك في التصديق **قوله** في الجمل

من ان فاعل النظر هو الرب الماظر وان غاية هو التادى الى الجمل هو  
قول تحقير واما ان الاخرى المعلق مادنية وان الهيبة العارضة لتلك الامور  
صورية فهو قول على سبيل التنبية لان الظهور لا عرض النفسانية والمادة والهيبة  
انما تكونان للاجسام قوله فالتدبير اشارة الى العلة الصورية بما مطابقة  
الحق ان عرض عليه بان صورة الفكر كما اعرفت به هي الهيبة  
الا جمالية ولا شك انها ليست نفس الترتيب بل هي معلولة لم يكون ذلك  
الترتيب عليها الترتيبية كدلالة على الترتيب يمكن ان يقال ان ذلك الترتيب  
على الهيبة التي هي المعلولة لم يظهر من ذلك الترتيب الذي هو فاعله لان ذلك  
العلل على معلولها اقوى واظهر من ذلك المعلول على علته لان العلة النفسية  
تدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل على علته فاعلم ان الترتيب على  
فعل الماظر يقتضي معنى ان دلالة الترتيب على الهيبة كما لمطابقة في الظهور قوله  
لان بعض العقلاء ينقض بعضها اقول دل هذا على ان الفكر قد يكون  
خطاء وان بداهة الفعل لا يكفي في تميز الخطا عن الصواب كما وقع خطأ  
عن العقلاء الطالبين للصواب والجارين عن الخطاء وانما قال بالانسان  
الواحد بناقض نفسه في وقتين لانه اظهر ان العاقل المفكر اذا فقه عن  
وجد انه يصقل مواضعه خاصة محسنا وقاد محسنة في يفكر ووقف ويقف  
حكما في يفكر ووقف ويقف حكما اخر فخاصا الحكم الاول فالوقت انما هو الحكم  
واما النتيجة ان هي تلتزم على اتحاد الزمان في الماخذ وبعض على ان الحكم  
في الحكم الكاسية للنفس يتقدم ظهور ذلك في التصديق قوله في الجمل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بالثنائي مسند السند فيمن الغنى ويقوى ويظهر بلاصة النطق لقس  
 الكسائية للسما في بالناطقة فاشتق له اسم من النطق **قوله** لان الزعم  
 البعيد لا يصل الى المعلول **اقول** ان عليه فعل هذا لا يكون للمعلول متصلا  
 من العلة البعيدة فلا يكون العلة واسطة واسطة بين الفاعل ومفعول  
 ذلك لانما عمل بالي يكون واسطة بين فاعله ومفعولها كاصبر به ولو كان  
 لا يتصل في آخرها من تعريف الكثرة الى المقيد الاخير بل من خارج بقوله  
 ومفعوله اي مفعول ذلك الفاعل والجواب اننا اذا فرضنا ان امثلا اوحد  
 وبذلك جدج فلا شاع ان لم تدخل ما في مجزج وليس ذلك لكونه كعلا  
 له اذا لم يكن مجزج الا بان يصير افعالا ب المكمل فاعل بعد لم يصل انوه  
 له لم فيكون بم اجزاء متفعلا له بعد اقصى على اسم انه واسطة بين الفاعل  
 ومفعوله في الجملة فجاء الى آخرها بالبعد الاحمر والى ما ذكرناه من متصلا  
 شاعرا بالبقوله اذ علة علة الشيء علة له بالواسطة فتأمل **قوله**  
 والقانون امر كل **اقول** اذا قلنا مثلا كل فاعل مرفوع والفاعل امر كل  
 مفهوما لا يستقيم نفس تصحى عن وقوع الشركة فيه وله جزئيات متصلة وكل  
 هو عليها وهذه القضية ايضا امر كل اي قضية كلية قد حكم بها على جميع  
 جزئيات موضوعها وكلها مرفوع هي الاحكام الواردة على خصوصيات  
 تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر مرفوع  
 الى غير ذلك وهذه المرفوع منذر تحت القضية الكلية للشملة  
 عليها فالقضية القريبة من الفعل والقانون والاجل والقاعدة

في قوله لا يصل الى المعلول  
 لان العلة البعيدة لا يكون  
 واسطة بين الفاعل ومفعول  
 ذلك لانما عمل بالي يكون  
 واسطة بين فاعله ومفعولها  
 كاصبر به ولو كان لا يتصل  
 في آخرها من تعريف الكثرة  
 الى المقيد الاخير بل من خارج  
 بقوله ومفعوله اي مفعول ذلك  
 الفاعل والجواب اننا اذا  
 فرضنا ان امثلا اوحد وبذلك  
 جدج فلا شاع ان لم تدخل  
 ما في مجزج وليس ذلك لكونه  
 كعلا له اذا لم يكن مجزج  
 الا بان يصير افعالا ب المكمل  
 فاعل بعد لم يصل انوه له  
 لم فيكون بم اجزاء متفعلا  
 له بعد اقصى على اسم انه  
 واسطة بين الفاعل ومفعوله  
 في الجملة فجاء الى آخرها  
 بالبعد الاحمر والى ما ذكرناه  
 من متصلا شاعرا بالبقوله  
 اذ علة علة الشيء علة له  
 بالواسطة فتأمل قوله والقانون  
 امر كل اقول اذا قلنا مثلا  
 كل فاعل مرفوع والفاعل امر  
 كل مفهوما لا يستقيم نفس  
 تصحى عن وقوع الشركة فيه  
 وله جزئيات متصلة وكل هو  
 عليها وهذه القضية ايضا امر  
 كل اي قضية كلية قد حكم  
 بها على جميع جزئيات موضوعها  
 وكلها مرفوع هي الاحكام  
 الواردة على خصوصيات تلك  
 الجزئيات كقولك زيد في قال  
 زيد مرفوع وعمر في ضرب عمر  
 مرفوع الى غير ذلك وهذه  
 المرفوع منذر تحت القضية  
 الكلية للشملة عليها فالقضية  
 القريبة من الفعل والقانون  
 والاجل والقاعدة

١٢٣

الشيخ الميرزا محمد باقر الحلي في شرح كتاب التلويح

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

احبب اليه ربطه بغير المسائل بغير ارتباطها بحسب مع جعل تلك  
 المسائل الكثرة علما واحدا وكذا المبادئ انما احبب اليها التوفيق على المسائل  
 عديدها فلا تلبس ولا تلو ان يعتبر تلك المسائل على حدة وتسمى باسم من حصل  
 الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم فعلى ذلك منه تسامع بناء على سنده  
 احبب اليه العلم الذي اقترن بالثبوت الاجزاء مقترنه بالغير المقصود بالذات اعني  
 المسائل مع ما يتجلى اليه اعني الموضوع والمبادئ معا وليس باسم فيكون  
 من اجزاء العلوم لكن الاول كما لا يخفى قوله لانه قد حصل تلك المسائل  
 او لا ثم وضع اسم العلم بازائها قيل عليه ان مسائل العلوم تترادف ما فيها  
 فان العلوم والصناعات انما تكامل بتلاحيها فكيف يقال ان المسائل  
 قد حصلت لانه وضع الاسم بازائها واجبا وان وضع الاسم لم يبق ثبوت على حصيل  
 في الخارج بل في الذهن فلم يربط بحصيل المسائل ولا اليها استخرجت دونها  
 ثم سميت باسم العلم بل اذا تاملت المسائل لم تحط اجمالا وسميت بذلك الاسم لانه  
 بعضها من حيث الفعل بعضها حاصله بالقرعة فلا يقال قوله في التفرع  
 وحدوه **اقول** لانه لو قال ذلك لو كان صحيحا ولو قال وهو اي ذلك العلم  
 او قال وعرفه لكان صحيحا لكنه عارضه التنبيه المذكور **قوله العلم** مع  
 التصديقات فاسئل هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه لانه صريح بتناينا **قوله**  
**تسمى العلم** بغيره **قوله** لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وارتب  
 تصديقه بغيره استقيم ان ينحصر تلك التصديقات التي هي اجزاءه فلا تصور  
 تلك التصديقات باسمها فجمعها فقد حصل تصلي العلم عن الاصل تصلي العلم

قوله العلم الذي اقترن بالثبوت الاجزاء مقترنه بالغير المقصود بالذات اعني  
 المسائل مع ما يتجلى اليه اعني الموضوع والمبادئ معا وليس باسم فيكون  
 من اجزاء العلوم لكن الاول كما لا يخفى قوله لانه قد حصل تلك المسائل  
 او لا ثم وضع اسم العلم بازائها قيل عليه ان مسائل العلوم تترادف ما فيها  
 فان العلوم والصناعات انما تكامل بتلاحيها فكيف يقال ان المسائل  
 قد حصلت لانه وضع الاسم بازائها واجبا وان وضع الاسم لم يبق ثبوت على حصيل  
 في الخارج بل في الذهن فلم يربط بحصيل المسائل ولا اليها استخرجت دونها  
 ثم سميت باسم العلم بل اذا تاملت المسائل لم تحط اجمالا وسميت بذلك الاسم لانه  
 بعضها من حيث الفعل بعضها حاصله بالقرعة فلا يقال قوله في التفرع  
 وحدوه **اقول** لانه لو قال ذلك لو كان صحيحا ولو قال وهو اي ذلك العلم  
 او قال وعرفه لكان صحيحا لكنه عارضه التنبيه المذكور **قوله العلم** مع  
 التصديقات فاسئل هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرناه لانه صريح بتناينا **قوله**  
**تسمى العلم** بغيره **قوله** لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وارتب  
 تصديقه بغيره استقيم ان ينحصر تلك التصديقات التي هي اجزاءه فلا تصور  
 تلك التصديقات باسمها فجمعها فقد حصل تصلي العلم عن الاصل تصلي العلم



[illegible]



والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية

والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية

حجابه اليه والكتب النظرية المحاجة الى المنطق اهـ اوله اوله اوله اوله  
 كمان يدها وهو بطو الا لا يستغنى عن عقله واما الثاني فلان لو احضر اليه  
 مع كونه كسبا للزم الدور او التسلل في المقتضى الشرعي هذا الغير اذ كان  
 به ان يقدم المص ذكر النظري واما الثاني فلان لو احضر اليه  
 المحاجة الى المنطق لان يقتصر على ازومهم في تحصيله في نفسه وتكرار  
 يقال كانه للمصاحبة الى المنطق نفسه اذ ان بين ان حاله اذ اهل  
 هو بل في جميع اجزائه حتى يستغنى عن تدوينه في الكتب او هو كسبي  
 اجزائه حتى يتم تحصيله فضلا عن تدوينه وبيان فساد التمسك بقطر  
 ان المنطق ليس بما يستغنى عن تدوينه ولا بما يتم تحصيله وتدوينه مع  
 محتاج اليه فوجبه تدوينه في الكتب ولم يلقه التمسك انهم هذا التعجبه  
 لان الشهير في كتب الفقه ايراد المعارضة في هذا الموضوع لمي الاحتياج اليه  
 قوله كانه المقابل على سبيل الممانعة اقول يعني ان المعارضة مقابلة  
 الدليل بدليل اخرهما في الدلائل في ثبوت مقتضاها وما ذكره الدليل  
 قوله لا يندفع العقل الا بعد العلم اي لا يتم عند العقل بمجرد اتمامه ولا  
 يحصل له زيادة مصدرية في الشرع في العلم الا بعد العلم ان موضوع ما لا يتفق  
 التصديق باز الشق الاول من هذا الموضوع لهذا العلم كما اشرته سابقا قوله  
 اوله كانه موضوع انفس الشخص من مطلق الموضوع اقول هذا كلام الغير  
 وينادي من ان الفهم ان المقصود تصلي الموضوع وهذا لا يتم عليه ان العلم  
 مسوق بالعلم العام اذ اجمع هذا وشيئا اخر من ان العلم العام هو العلم بالذات

والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية

والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية  
 والحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله الطاهرين  
 الطيبين الطاهرين  
 الذين هم خير البرية

فان قيل ان يكون العلم ذاتي الفاعل في كلامه متوجها في صورة الله واحدا  
عن البيان الخاص من اعم موضوع المنطق مفيد العلم اعم موضوع العلم  
مطلق كما يتصل معرفة المقيد لا بعد معرفة المطلق فاصح ما في هذا من جهة  
الحوادث ان المنطق هو هذا التصديق مفهوم موضوع المنطق حتى يجمع وتصل  
معرفة مفهوم الموضوع بل ان المنطق معرفة ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق  
كالعوامل التصورية والتصدقية وليت ذلك مقيدا فينطعا ذكره  
التي انما كان المقصود التصديق بالاشياء العقلاني موضوع المنطق فذلك  
لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه قد تم محمول في هذا التصديق  
فهي في اوله والحاصل ان المنطق في هذا المقام لو كان تصريا ما صدق عليه  
مفهوم موضوع المنطق او يتجه الى معرفة مفهوم الموضوع اجمالا لانه  
عارض له كذا في له وما اذا كان المنطق التصديق بالاشياء موضوعية اجمالا  
بيان مفهوم سواء حصل في التصديق موضوعا وقيل موضوع المنطق هو  
اذ جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق قوله تعالى الشئ لما هو قوله  
القطعة ما هو حوله واحد النصيرين راجع الى ما واذا كان الشئ في معنى الشئ في  
الاشياء التي هي كذا في قولنا ما في العلم اعم موضوع الشئ في ذاته قوله كالتعب  
والشعب ليس محمولا على الانسان واجبا فهو متباين عن العلم ان كان واضحا  
مبدأ العلم كالتعب والمنطق والحدود والكاتب وغيره بل انما هو محمول  
للتشبه كذا علم ان الحواضر التي هي الاشياء لانها لا يكون في

هذا العلم هو العلم بالاشياء العقلاني موضوع المنطق فذلك لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم الموضوع لانه قد تم محمول في هذا التصديق  
فهي في اوله والحاصل ان المنطق في هذا المقام لو كان تصريا ما صدق عليه مفهوم موضوع المنطق او يتجه الى معرفة مفهوم الموضوع اجمالا لانه عارض له كذا في له وما اذا كان المنطق التصديق بالاشياء موضوعية اجمالا بيان مفهوم سواء حصل في التصديق موضوعا وقيل موضوع المنطق هو اذ جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق قوله تعالى الشئ لما هو قوله القطعة ما هو حوله واحد النصيرين راجع الى ما واذا كان الشئ في معنى الشئ في الاشياء التي هي كذا في قولنا ما في العلم اعم موضوع الشئ في ذاته قوله كالتعب والشعب ليس محمولا على الانسان واجبا فهو متباين عن العلم ان كان واضحا مبدأ العلم كالتعب والمنطق والحدود والكاتب وغيره بل انما هو محمول للتشبه كذا علم ان الحواضر التي هي الاشياء لانها لا يكون في

[illegible]

في الذهب او غير مخرجة وكذا مطابقة لها في اعتبار الاشياء في اعتبارها او غير مطابقة  
 لها في غير ذلك من احوالها فلا يجب المنطق عنها اذ ليس عرضة متعلقا بها فلو  
 للمنطق مقيد احوال الاصل لا يقبل الاصل والاثر مع البحث عن غير الاصل الا ليعلم  
 ح من الاعراض الذاتية بل قيد الموضوع بل الاصل وما يتوقف عليه عرض ذاتية  
 لا يبحث عنها في هذا العلم قوله لا يبحث عنها من حيث احوالها اوصل الى محلول  
 تصوي الى وجوب التصديق اقول احوال المعلومات التصورية التي يبحث  
 عنها في المنطق فلهذا اقسام احدها الاصل الى محلول تصوي اما ما لا يمكن كلف  
 الحكم كالتامر واما ما لا يوجد ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص الرسم التام والرسم  
 الناقص ذلك في بار التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق  
 توقفا قسما يكون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية و  
 جنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصديق في كل جزء هذه الاقسام فلا يصح  
 يتوقف على هذه الاحوال بالكلية المطلقة واما الجزئية فهناك سبيل لا ينظر  
 والبحث عن هذه الاحوال في بار الكليات الخمس ثالثها ما يتوقف عليه الاصل  
 الى محلول التصديق توقفا بعيدا الى بواسطة تكون المعلومات التصورية  
 موضوعات ومحولات والبحث عنها في ضمن بار القضايا واما احوال المعاملات  
 التصديقية التي يبحث عنها في المنطق فلهذا ايضا اقسام الاصل الى محلول التصديق  
 بقتية كان او غير بقتية فجازا او غير جازم وذلك في مساحة القضايا لا يستقر  
 التفسير التي هي انواع البحث وثانيها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق وجها  
 قسما لا بد في مساحة القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق

ان هذا العلم هو الذي يبحث عن ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق  
 في احوالها فلا يجب المنطق عنها اذ ليس عرضة متعلقا بها فلو  
 للمنطق مقيد احوال الاصل لا يقبل الاصل والاثر مع البحث عن غير الاصل الا ليعلم  
 ح من الاعراض الذاتية بل قيد الموضوع بل الاصل وما يتوقف عليه عرض ذاتية  
 لا يبحث عنها في هذا العلم قوله لا يبحث عنها من حيث احوالها اوصل الى محلول  
 تصوي الى وجوب التصديق اقول احوال المعلومات التصورية التي يبحث  
 عنها في المنطق فلهذا اقسام احدها الاصل الى محلول تصوي اما ما لا يمكن كلف  
 الحكم كالتامر واما ما لا يوجد ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص الرسم التام والرسم  
 الناقص ذلك في بار التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق  
 توقفا قسما يكون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية و  
 جنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصديق في كل جزء هذه الاقسام فلا يصح  
 يتوقف على هذه الاحوال بالكلية المطلقة واما الجزئية فهناك سبيل لا ينظر  
 والبحث عن هذه الاحوال في بار الكليات الخمس ثالثها ما يتوقف عليه الاصل  
 الى محلول التصديق توقفا بعيدا الى بواسطة تكون المعلومات التصورية  
 موضوعات ومحولات والبحث عنها في ضمن بار القضايا واما احوال المعاملات  
 التصديقية التي يبحث عنها في المنطق فلهذا ايضا اقسام الاصل الى محلول التصديق  
 بقتية كان او غير بقتية فجازا او غير جازم وذلك في مساحة القضايا لا يستقر  
 التفسير التي هي انواع البحث وثانيها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق وجها  
 قسما لا بد في مساحة القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق

هذا العلم هو الذي يبحث عن ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق  
 في احوالها فلا يجب المنطق عنها اذ ليس عرضة متعلقا بها فلو  
 للمنطق مقيد احوال الاصل لا يقبل الاصل والاثر مع البحث عن غير الاصل الا ليعلم  
 ح من الاعراض الذاتية بل قيد الموضوع بل الاصل وما يتوقف عليه عرض ذاتية  
 لا يبحث عنها في هذا العلم قوله لا يبحث عنها من حيث احوالها اوصل الى محلول  
 تصوي الى وجوب التصديق اقول احوال المعلومات التصورية التي يبحث  
 عنها في المنطق فلهذا اقسام احدها الاصل الى محلول تصوي اما ما لا يمكن كلف  
 الحكم كالتامر واما ما لا يوجد ذاتي او عرضي كما في الحد الناقص الرسم التام والرسم  
 الناقص ذلك في بار التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق  
 توقفا قسما يكون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية و  
 جنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصديق في كل جزء هذه الاقسام فلا يصح  
 يتوقف على هذه الاحوال بالكلية المطلقة واما الجزئية فهناك سبيل لا ينظر  
 والبحث عن هذه الاحوال في بار الكليات الخمس ثالثها ما يتوقف عليه الاصل  
 الى محلول التصديق توقفا بعيدا الى بواسطة تكون المعلومات التصورية  
 موضوعات ومحولات والبحث عنها في ضمن بار القضايا واما احوال المعاملات  
 التصديقية التي يبحث عنها في المنطق فلهذا ايضا اقسام الاصل الى محلول التصديق  
 بقتية كان او غير بقتية فجازا او غير جازم وذلك في مساحة القضايا لا يستقر  
 التفسير التي هي انواع البحث وثانيها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق وجها  
 قسما لا بد في مساحة القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الاصل الى محلول التصديق



من قيل التصديق فلو لم يزل القوي في التصديق هو انواع الحجج على القياس و  
لا استقرار التمثيل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل التصديقات قوله  
ولا يكون عدله لقول اي لا يكون علة مؤثرة فيه كافية في حصوله وان  
اعتبر اليه ان استقل تحصيل الحجاب كان متقدما عليه تقديرا بالعلية كما  
حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يسبق له ذلك كان متقدما عليه قدما  
بالطبع كقصة الواحد على الاثنين ونقل والتصوير على التصديق ثم الطبع  
كما بينه ولما ثبت ان هذا النوع اعني التصورات تقدم ما بالطبع على النوع  
الاخر اعني التصديقات كان الاول ان يكون البياض المتعلقة بالاول  
مقدما في الوضع على المباحث المتعلقة بالتالي قوله احدهما ان استدعاء  
التصديق اقول كما ان التصديق يستدعي تصور الحكم عليه لكنه حقيقة  
بل استدعي تصوري بوجه مما سواه كان بك حقيقته او با مرصادي كذلك  
لا استدعي تصور الحكم به لكنه الحقيقة بل استدعي تصوري مطلقا اعلم بانكم  
ألفظه او وجه آخر ولد لك لا استدعي تصور النسبة الحكيمية لا بوجه وسواء  
كان حكمهم اولاد ذلك لان حكم الحكم ما بقيدية نظرية وبندعية كما هو قسب  
الاسماء الى اخرى ولا هو كونه حقائق الحكم عليها ولا الحكم وما والافنية التي  
بينهما هي **تخفيف** قوله فلا اقول ان لم يكن ذلك النسبة الحكيمية والتالي لبقاء  
النسبة وانتزاعها فاما ان يراد بالحكم والموصفة النسبة الحكيمية فيزم ان يكون لقوله  
الانتم الحكم من جهة معنى فذلك ان مع الحكم انما معطوفاعي قوله الحكم على كل  
المعنى بل ان في التصديق تصور الحكم اي النسبة الحكيمية لامتناع النسبة الحكيمية في الـ



بدون تصديقها وهذا باطل وانما معطوف على نفس الحكم وعليه المعنى قوله  
في التصديق من الحكم اي النسبة الحكمية لا قطاع النسبة الحكمية في الواقع بدون  
تصديق النسبة الحكمية وهذا نظر فساد واما ان يريد الحكم في الموضوعين لقطاع النسبة  
وانما اعلم فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصديق لقطاع ولا انقطاع لقطاع لا هما  
والانقطاع بدو تصديقهما على هذا لا يزعم ان يكون التصديق متوقفا على تصديق لقطاع وانما  
وهو باطل كما حقه فان قلت هناك وحدادهم وهو ان زاد بالادل لا يقع وانما  
النسبة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى لا بد في التصديق من تصديق لقطاع لقطاع  
النسبة الحكمية عن جمال لقطاع وهو باطل قطعاً من ان المعنى وهو ان الحكم  
يطلق عن النسبة الحكمية وعلى لقطاع هنا حاصل على هذا الوجه ايضا قوله قال الحكم في  
المخصص اقول المخصص من هذا الكلام امارة اعتراض على مقدم قوله وقوله  
لان كل تصديق لا بد فيه من تصديق ذلك لا على خلافه بل لا عزم على تصديق  
الصديق بل لان كل تصديق لا بد فيه من تصديق الحكم حتى تصحيح ما فرغته عليه من الحكم  
لو اردت ان يقع النسبة لكان تصديق لقطاع داخل في ماهية التصديق ولو اردت اجزاء  
على الاعتبار لان كل تصديق لا بد فيه من تصديق الحكم وعليه الحكم في الحكم  
العبارة تحتل وجوباً ان يحصل قوله الحكم معطوف على الحكم فيكون النسبة  
فيه من تصديق الحكم بدو ما ذكرته وتساوي ان يحصل قوله الحكم معطوف على الحكم  
فيكون المعنى لا بد فيه من تصديق الحكم فيحصل الحكم بمعنى لقطاع ولا انقطاع لقطاع  
بل ان الحكم في جزء من التصديق لا يحضره ما ذكرته يتم في عبارة المخصص  
فيما بالعبارة في التصديق تصديق الحكم فلا بد ان يقع التصديق على الحكم فيقال

ما هو محل الحكم بمعنى الإبقاء ادر اكا كما هو من هذا الال سناه تصورا دعوى ان  
 تصدقوا كين فيه من ان تصدق تصورا للحكم وعليه والصق الذي هو الحكم  
 فلا يثبت ما ذكره الشافعي في عبارة المحقق ان القول مذهبهم ان الإبقاء هو ادر  
 فيه هذا وجوب ان يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكمية لا الإبقاء ولا غيره  
 والاخر ادر الجزء المتقدم على اربعة اقسام اربعة واما تقريره بالدرهم فان قال  
 ان يكون قوله والحكم معناه تصور الحكم وعليه والاوجب ان يقول لا مقام  
 من جهة الحد من الامرين الحكم وعليه وبه ولو حمل الامر على معنى الامرين  
 كافي تعريفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطوائه الدليل  
 على المدعى لان الدليل لا يثبت الا امرين والمدعى مركب من امرين فلو انطوائه  
 ان يكون ذكر الحكم في المدعى لولا ما دخل فيها هو المقضي منها من تقدير التصور  
 على التصديق فلو لم يسم في النطق من حيث هو فلو لم يسم في النطق من حيث هو فلو لم يسم في النطق من حيث هو  
 المحيية لا في النطق اذ كان غيرا لايضا في النطق في اللفظ لا في النطق في اللفظ لا في النطق في اللفظ  
 بل من حيث هو في قوله ذلك كما في قوله فاداة المعاني واستفادتها على اللفظ  
 اقول فالنطق اذا اراد ان يعبر به عما تصدق به او تصدق به في القول لا في النطق  
 فلا بد له من اللفظ لا في النطق بل في اللفظ لا في النطق بل في اللفظ لا في النطق بل في اللفظ لا في النطق  
 باحتمال نظر يقين فليكن اللفظ هناك امر آخر غير ما ادعيتك تعقل المعاني مجرد من  
 اللفظ كونه غير مجرد وذلك لان النفس قد تدرب على حمل المعاني  
 من اللفظ بحيث اذا اراد ان تعقل المعاني وتلاخبطها فيحصل اللفظ  
 فتعقل منها الى المعاني ولولا ذلك تعقل المعاني في غير سماع عليها فلا تعقلها  
 باللفظ لا في النطق بل في اللفظ لا في النطق بل في اللفظ لا في النطق بل في اللفظ لا في النطق

[illegible]

[illegible]

لوضع المكان لا المكان العالم وهو خلافه وان فرض انتفاء وضعه لا انتفاء وضعه في الوضع فرض محال بخلاف ان يستمر انتفاء العالم فان لمحال يستمر

وغيرها امر محقق لا شبهة فيه واما انتفاء الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقل الدائرين الذي لا كتابات فان دالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبيعة لا يكون مستندة الى العقل فطعا كما استقرها فلم يجد لها هذه الاقسام الثلاثة قوله من اطلق قول اي كما اطلق فان الدلالة المتعبر في هذا المعنى كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى فطعا كما بواسطة قرينة فاحتمل ان يكون بان دالة اللفظ تدل على ذلك المعنى فلا اصل له ولا اصل له بل العلم بوضعه اقول اخر اعي الدلالة الطبيعية المستندة واما ان قال العلم بوضعه اعي ووضعه ذلك اللفظ علم بقل العلم بوضعه اعي احيانا ولا يحصل الدلالة المطابقة لعصا الدلالة اللفظية الوضعية فاضاها الثلاثة بل بالحصر العقل ان دالة اللفظ الوضعية اما تكون على نفس المعنى الموضوع له او على امر على امر به قوله وعلى امكان العلم بضم القول فيكون محتمل ان يطلق على امكان الخاص يدل على امكان العلم كدالة تضمنية ذلك لا يكون دالته على امكان العلم ايضا كدالة مطابقة ذلك كدالة اجتمعي امكان العلم من شأن واحد كما يكون جزء المعنى الموضوع له على امكان الخاص الثاني كونه موضوعا للقولان يدل على محتمل ان يكون من متعلق الجملة فان كان دالة تضمنية صدق عليها انتفاء الدلالة اللفظية على الامر المعنى الموضوع له فاذا قيد احد المطابقة عند الوضعية جازت الدلالة التضمنية من جاز المطابقة قوله تضمنية اقول اي تضمن تلك الدلالة التضمنية طعنا فاقته بواسطة وضع اللفظ لا مكان العلم كما فيها بوضعه لا امكان العلم بل الوضع لا امكان العلم سلك الدالة اخرى عليه

فان كان اللفظ في الوضع فلهذا لا يكون مستندة الى الوضع بل الى الطبيعة والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقل الدائرين الذي لا كتابات فان دالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبيعة لا يكون مستندة الى العقل فطعا كما استقرها فلم يجد لها هذه الاقسام الثلاثة قوله من اطلق قول اي كما اطلق فان الدلالة المتعبر في هذا المعنى كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى فطعا كما بواسطة قرينة فاحتمل ان يكون بان دالة اللفظ تدل على ذلك المعنى فلا اصل له ولا اصل له بل العلم بوضعه اقول اخر اعي الدلالة الطبيعية المستندة واما ان قال العلم بوضعه اعي ووضعه ذلك اللفظ علم بقل العلم بوضعه اعي احيانا ولا يحصل الدلالة المطابقة لعصا الدلالة اللفظية الوضعية فاضاها الثلاثة بل بالحصر العقل ان دالة اللفظ الوضعية اما تكون على نفس المعنى الموضوع له او على امر على امر به قوله وعلى امكان العلم بضم القول فيكون محتمل ان يطلق على امكان الخاص يدل على امكان العلم كدالة تضمنية ذلك لا يكون دالته على امكان العلم ايضا كدالة مطابقة ذلك كدالة اجتمعي امكان العلم من شأن واحد كما يكون جزء المعنى الموضوع له على امكان الخاص الثاني كونه موضوعا للقولان يدل على محتمل ان يكون من متعلق الجملة فان كان دالة تضمنية صدق عليها انتفاء الدلالة اللفظية على الامر المعنى الموضوع له فاذا قيد احد المطابقة عند الوضعية جازت الدلالة التضمنية من جاز المطابقة قوله تضمنية اقول اي تضمن تلك الدلالة التضمنية طعنا فاقته بواسطة وضع اللفظ لا مكان العلم كما فيها بوضعه لا امكان العلم بل الوضع لا امكان العلم سلك الدالة اخرى عليه

فان كان اللفظ في الوضع فلهذا لا يكون مستندة الى الوضع بل الى الطبيعة والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقل الدائرين الذي لا كتابات فان دالة اللفظ اذا لم تكن مستندة الى الوضع ولا الى الطبيعة لا يكون مستندة الى العقل فطعا كما استقرها فلم يجد لها هذه الاقسام الثلاثة قوله من اطلق قول اي كما اطلق فان الدلالة المتعبر في هذا المعنى كانت كلية واما اذا فهم من اللفظ معنى فطعا كما بواسطة قرينة فاحتمل ان يكون بان دالة اللفظ تدل على ذلك المعنى فلا اصل له ولا اصل له بل العلم بوضعه اقول اخر اعي الدلالة الطبيعية المستندة واما ان قال العلم بوضعه اعي ووضعه ذلك اللفظ علم بقل العلم بوضعه اعي احيانا ولا يحصل الدلالة المطابقة لعصا الدلالة اللفظية الوضعية فاضاها الثلاثة بل بالحصر العقل ان دالة اللفظ الوضعية اما تكون على نفس المعنى الموضوع له او على امر على امر به قوله وعلى امكان العلم بضم القول فيكون محتمل ان يطلق على امكان الخاص يدل على امكان العلم كدالة تضمنية ذلك لا يكون دالته على امكان العلم ايضا كدالة مطابقة ذلك كدالة اجتمعي امكان العلم من شأن واحد كما يكون جزء المعنى الموضوع له على امكان الخاص الثاني كونه موضوعا للقولان يدل على محتمل ان يكون من متعلق الجملة فان كان دالة تضمنية صدق عليها انتفاء الدلالة اللفظية على الامر المعنى الموضوع له فاذا قيد احد المطابقة عند الوضعية جازت الدلالة التضمنية من جاز المطابقة قوله تضمنية اقول اي تضمن تلك الدلالة التضمنية طعنا فاقته بواسطة وضع اللفظ لا مكان العلم كما فيها بوضعه لا امكان العلم بل الوضع لا امكان العلم سلك الدالة اخرى عليه



لفظ اللفظ لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من اجزائه  
دلالة تضمنية لان فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا  
لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دالة اللفظ الوا  
على امر غير متناهية دالة تضمنية ولا يمكن ان يوضع لفظ واحد بازاء  
كل واحد من معاني غير متناهية باضام غير متناهية حتى يلزم كونه دالا  
بالمطابقة على ما يقتضيه قوله ولا اجل ان يلزم من فهم المعنى اوصافه لفهم  
اقول الدالة التضمنية حادثة في هذا القسم المعنى التضمني وان لم يوضع اللفظ  
لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فيه قطعا قوله وللجمله المضاعف للجزء  
يكون البصر خارجا عن قول الفاعل اذا اخذ من حيث هو مضافا كانت  
اضافته داخلية في المضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث كان مضافا  
يخرج خارجا عنه مفهوم المعنى هو العدم المضاعف لللفظ <sup>المضاف</sup> هو مضاف  
فيكون اضافة الى البصر حادثة في مفهوم المعنى يكون البصر خارجا عنه قوله جاز  
ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بلسا قول بهذا الدليل البصر لان كالاتزام  
لا يستلزم التضمن فاللفظ البسيط اذا كان له لازمه ذهني كان هناك التزم ولا  
انضمن قوله غير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة لان التزم يقتر  
ويستل بغيره لانه لا يحسن ان يكون لكونه لازمه ذهني الا لزومه من تصور مضاف  
فصلا كونه ومن تصور كونه تصور لازمه ولا يوجب هكذا الى غير النجاة فيلزم من تصور  
بغيره وهذا اذا لم يوجب غير متناهية دالة واحل هو هو ثم فلا بد ان يكون هناك  
صفة لا يكون له لازمه ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة اللفظ

اللفظ اذا كان دالا على كل واحد من اجزائه  
دلالة تضمنية لان فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا  
لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دالة اللفظ الوا  
على امر غير متناهية دالة تضمنية ولا يمكن ان يوضع لفظ واحد بازاء  
كل واحد من معاني غير متناهية باضام غير متناهية حتى يلزم كونه دالا  
بالمطابقة على ما يقتضيه قوله ولا اجل ان يلزم من فهم المعنى اوصافه لفهم  
اقول الدالة التضمنية حادثة في هذا القسم المعنى التضمني وان لم يوضع اللفظ  
لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فيه قطعا قوله وللجمله المضاعف للجزء  
يكون البصر خارجا عن قول الفاعل اذا اخذ من حيث هو مضافا كانت  
اضافته داخلية في المضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث كان مضافا  
يخرج خارجا عنه مفهوم المعنى هو العدم المضاعف لللفظ <sup>المضاف</sup> هو مضاف  
فيكون اضافة الى البصر حادثة في مفهوم المعنى يكون البصر خارجا عنه قوله جاز  
ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بلسا قول بهذا الدليل البصر لان كالاتزام  
لا يستلزم التضمن فاللفظ البسيط اذا كان له لازمه ذهني كان هناك التزم ولا  
انضمن قوله غير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة لان التزم يقتر  
ويستل بغيره لانه لا يحسن ان يكون لكونه لازمه ذهني الا لزومه من تصور مضاف  
فصلا كونه ومن تصور كونه تصور لازمه ولا يوجب هكذا الى غير النجاة فيلزم من تصور  
بغيره وهذا اذا لم يوجب غير متناهية دالة واحل هو هو ثم فلا بد ان يكون هناك  
صفة لا يكون له لازمه ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة اللفظ

اللفظ اذا كان دالا على كل واحد من اجزائه  
دلالة تضمنية لان فهم الجزء لا يفهم الكل ولا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا  
لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية حتى يلزم دالة اللفظ الوا  
على امر غير متناهية دالة تضمنية ولا يمكن ان يوضع لفظ واحد بازاء  
كل واحد من معاني غير متناهية باضام غير متناهية حتى يلزم كونه دالا  
بالمطابقة على ما يقتضيه قوله ولا اجل ان يلزم من فهم المعنى اوصافه لفهم  
اقول الدالة التضمنية حادثة في هذا القسم المعنى التضمني وان لم يوضع اللفظ  
لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فيه قطعا قوله وللجمله المضاعف للجزء  
يكون البصر خارجا عن قول الفاعل اذا اخذ من حيث هو مضافا كانت  
اضافته داخلية في المضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث كان مضافا  
يخرج خارجا عنه مفهوم المعنى هو العدم المضاعف لللفظ <sup>المضاف</sup> هو مضاف  
فيكون اضافة الى البصر حادثة في مفهوم المعنى يكون البصر خارجا عنه قوله جاز  
ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى بلسا قول بهذا الدليل البصر لان كالاتزام  
لا يستلزم التضمن فاللفظ البسيط اذا كان له لازمه ذهني كان هناك التزم ولا  
انضمن قوله غير متيقن اقول قد يقال عدم استلزام المطابقة لان التزم يقتر  
ويستل بغيره لانه لا يحسن ان يكون لكونه لازمه ذهني الا لزومه من تصور مضاف  
فصلا كونه ومن تصور كونه تصور لازمه ولا يوجب هكذا الى غير النجاة فيلزم من تصور  
بغيره وهذا اذا لم يوجب غير متناهية دالة واحل هو هو ثم فلا بد ان يكون هناك  
صفة لا يكون له لازمه ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة اللفظ

[illegible]

ورد ذلك جواز أن يكون بين الصنفين لازم متساكن فيكون كل منهما لازما  
 ذهب الآخر ولا مجال في ذلك كما في المتصانفين مثل القوة والبنوة والذرية  
 لأن الملازمة بالطريق لا تستلزم توقف كل منهما على الآخر فيكون دورا  
 محو ومنهم من استدل على عدم الاستلزام بأن يجوز قطعاً أن يتصل بعضهما  
 مع الآخر على جميع ما عداه فيقتضي هذا التعلق بالضرورة أن لا يلزم من  
 ذلك فقدان أحدهما الاستلزام أو لا كما في قوله نعم إمام القوم  
 من سلك البعد لا زده في كل معنى من المعاني يلزم من حصوله في الآخر حصوله  
 في غيره جميعاً فالتصديق كثيراً من المعاني مع العلة عن سلب غيرها ولو  
 لا استلزام كل تصور تصديقاً وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لا يبين بالمعنى  
 الآخر وهو أن يكون تصور اللازم مع تصور اللازم كذا في الجوز والوزن  
 والبصر لا الترام هو اللازم للبين بالمعنى الآخر هو أن يكون تصور اللازم  
 مستلزماً لتصور اللازم قوله لا يعلم انصافاً وجوز لا زده في كل ما فيه  
 مركبة قول قد يتوهم أن مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب  
 لا زده في كل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالزام وهو باطل  
 لأننا نقصص معنى مركباً مع الدلول عن كونه مركباً مع مفهوم الكلية والجزئية  
 فليس نبي منها لازماً ذهباً يلزم من تصور اللازم تصور وجهه يدعي شيئاً  
 أيضاً بالجوهر يجوز أن يتصل بعض المعاني المركبة مع العلة عن جميع المعاني المركبة  
 على قياس ما قبل في الطائفة فلا يكون التضمن مستلزماً للالزام قوله لا  
 للضعف الصغير لأن قيد الحجب عنها القول وذلك لأنك إذا قلت للضعف

[illegible][illegible]





[illegible]



[illegible]













واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون حكوما عليه ولا يمتصلا فالفعل انما انشا  
 عن الحروف باعتبار اشتغالها على ما هو مستلزم الى غير مجاز الحرف  
 اذ ليس له معنى لا جزء مع صلح لا يكون مستثابا او مستلذبا  
 ان شئت اتمنع هذه المعاني عندك فغير معنى من لفظه نظر  
 هل تعد ان حكمه على لونه لا يظن ان يكون في مرتبة من ذلك ولا يحد  
 عن معنى خبره لفظه تأمل فيه فانك تجد انك جئت الخبر مستلذا الى  
 ويرى صاحب تيسر او او مآلات الية واما مجموع الخبر والنسبة للعبارة  
 بينه وبين غيره فمعنا لا يصير حكوما عليه لا بد ولا تميز من مفهومه وان  
 بلفظه فانك تجد صلحا لان يحكم عليه بصلوحه لا شبهة فيه قط فظهر  
 ان معنى الاسم مزجيت هو معناه صلح للانصاف بالحكمة والخبرة والحكم  
 هما عليه كما معنى اليلة والاداة من حيث هو معناه فالاصل في خبرك  
 اصلا لكن اذ تميز عن معناه فبالا لاسم بان يقال معنى من او معنى خبر من  
 ان يحكم عليها بالحكمة او الخبرة وهذا الاعتبار لا يكون انما خبرك والاداة  
 بل معنى الاسم انما يتجسد بالاداة لاسم صلح لان خبرك الخبر الحرف والكل انقسم الى  
 المتواطىء الشك بخلاف اليلة والاداة واما الانقسام الى الشك والغير الشك  
 والى الحقيقة والجار فليس في الخبر والاداة انما يكون خبرك  
 كلف معنى او جرد اقترى وعشع بمعنى اقبل اذ بدوه يكون متصفا كخبر  
 وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون على الفعل بمعنى خبر  
 ضرا سندا بل وكذا الحروف ايضا يكون مشتركا كمن بين لا يستلذ ولا يستغنى

في هذا الخبر انما هو خبرك الخبر الحرف والكل انقسم الى المتواطىء الشك بخلاف اليلة والاداة واما الانقسام الى الشك والغير الشك والى الحقيقة والجار فليس في الخبر والاداة انما يكون خبرك  
 كلف معنى او جرد اقترى وعشع بمعنى اقبل اذ بدوه يكون متصفا كخبر وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون على الفعل بمعنى خبر  
 ضرا سندا بل وكذا الحروف ايضا يكون مشتركا كمن بين لا يستلذ ولا يستغنى

في هذا الخبر انما هو خبرك الخبر الحرف والكل انقسم الى المتواطىء الشك بخلاف اليلة والاداة واما الانقسام الى الشك والغير الشك والى الحقيقة والجار فليس في الخبر والاداة انما يكون خبرك  
 كلف معنى او جرد اقترى وعشع بمعنى اقبل اذ بدوه يكون متصفا كخبر وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون على الفعل بمعنى خبر  
 ضرا سندا بل وكذا الحروف ايضا يكون مشتركا كمن بين لا يستلذ ولا يستغنى



ان يكون متواطيا او متكاملا وفس على ذلك حال النقل فانه يجوز حمل  
 هذه الاقسام في غير ذلك ان يكون العيان المتقول عنه النقل لليجري  
 او كليهما واحد هاجريا او اخره على اسم النقل والمشاركة متقابلا فاجتمعا  
 وكذا الحال بين الحقيقة والحجاز قوله فانه اسم الحركة في السكك اقول  
 والاول ان نقل كل حمل الشيء قوله لا ترتب على ما له صلوح العلية  
 اقول كترتب لا سهلا على شرب السقمونيا وترتب الحوزة على اسكار قوله  
 واما الحقيقة فلا فائده اقول جعل اللفظ الحقيقة فبذلك معنى القول لا على من  
 حتى السعدى بالحد الحسنين ورجحان في جعل اللفظ النقل من الوصف الى الاسمية  
 كما في اللفظ وبقاها وجعل اللفظ الحقيقة في اصل جارية على موضوع من  
 غير ذلك كقولك عزت في قبيلتي فلان وجاز ان يكون من حال لازم يسمى  
 فلا كمال في البناء قوله في شئت في مقامه اقول هذا إشارة الى المعنى الاول  
 قوله ومعلومه الاشارة الى المعنى الثاني قوله فتدحار كانه اقول فلفظ هذا  
 يكون الحجاز مصداقاً عما استعمل في اسم الفاعل نقل اللفظ المذكور وهذا  
 بل المتكلم جاز وهذا اللفظ عن معناه الاصل الى معنى آخر في حمل الحجاز قوله من  
 الناس اقول في تحوير بناء على ظهور فساد عنهم فان الناطق في تحويره وتصميمه  
 فالصاحبة صفة النطق لما اشعره في اللفظ واللفظ في اللفظ واحد مع صفة  
 الناطق على ان لا يخفى بل هو الفصيح لكن السيفان ليس من صفة الصارم معنى الصارم  
 صفة لهم السيف ثم من بعد ذلك في هذا في النالكين والاعداء منها ما عن  
 الترادف في بلين شبيه بينهما عموم من وجه كما يجوز ان لا يجرى في حال الترادف

في قوله فانه اسم الحركة في السكك اقول  
 في قوله لا ترتب على ما له صلوح العلية  
 في قوله كترتب لا سهلا على شرب السقمونيا  
 في قوله وترتب الحوزة على اسكار قوله  
 في قوله واما الحقيقة فلا فائده اقول  
 في قوله جعل اللفظ الحقيقة فبذلك معنى القول  
 في قوله حتى السعدى بالحد الحسنين  
 في قوله كما في اللفظ وبقاها  
 في قوله غير ذلك كقولك عزت في قبيلتي  
 في قوله فلا كمال في البناء  
 في قوله قوله في شئت في مقامه  
 في قوله قوله ومعلومه الاشارة  
 في قوله يكون الحجاز مصداقاً  
 في قوله بل المتكلم جاز  
 في قوله هذا اللفظ عن معناه  
 في قوله الناس اقول في تحوير  
 في قوله فالصاحبة صفة النطق  
 في قوله الناطق على ان لا يخفى  
 في قوله صفة لهم السيف  
 في قوله صفة من بعد ذلك  
 في قوله الترادف في بلين

الموصوف والصفة الساوية له كالإنسان والكانية كالحمار فهو إنسان وأما  
 ألا ليس بذلك البعد بالحكمة وكان منشاء الظن فالتساوي وبين توهم الحمار  
 المحجة كلية كقسمها فلا وجد وان كان من جهة إثنين في الذات فمحمولان  
 كل متحد في في الذات مترادفان وإذا بطل الظن وانقسمها وبين كان بطلانه  
 في غيره فظاهر **قولنا** لأنه ما ان يصح السكوت على بطلان الحاطب فائدة تامة  
**اقول** الأظهر ان يقال لأنه ما ان يفيد الحاطب فائدة تامة ان يصح السكوت  
 عليه فيحصل محبة السكوت تقبيل للفائدة التامة حتى لا يتوهم ان المراد بالظن  
 التامة الفائدة الجديدة التي تحصل في الحاطب من المركب التامة فيكون  
 النساء فوقها ووجه من اخبار المعلون للحاطب مركبا تامة اذا حصل منه ظن  
 فائدة جديدة **قولنا** ولا يكون مستبعد **اقول** هذا لا يمنع لعدم السكوت  
 اذ فيه نوع انهماك ايهما كما قال المراد بوجهة سكوت المستكبر على المركب  
 ان لا يكون ذلك ان مركب مستبعدا للفظ اخر استدعاء الحكم عنه  
 المحمودة وانعكس فلا يكون الحاطب ثم مضى للفظ آخر كاتجاه الحكم  
 به عند ذكر الحكم على ما صار الحكم على عند ذكر الحكم به وهذا سار  
 الى ان المراد بالاستدعاء اي الاستدعاء بالانتظار للتقصير في كراهة وجوه  
 اذا قيل في ذلك **وجه** من متعلق المتوهم ان لا يكون متوهم في غير مركب  
 تامة ان الحاطب ينظر الى ان بين المتوهم في قوله ان في قوله  
 كالرياء وان كان **قولنا** في النظر الى مفهوم اللفظ **اقول** يعني اذا جرد  
 النظر الى مفهوم المركب بقطع النظر عن خصوصية التكامل عن خصوصية ذلك

فلا بد من ان يكون  
 الموصوف والصفة  
 الساوية له كالإنسان  
 والكانية كالحمار  
 فهو إنسان وأما  
 ألا ليس بذلك  
 البعد بالحكمة  
 وكان منشاء  
 الظن فالتساوي  
 وبين توهم  
 الحمار  
 المحجة كلية  
 كقسمها فلا  
 وجد وان كان  
 من جهة  
 إثنين في  
 الذات  
 فمحمولان  
 كل متحد في  
 في الذات  
 مترادفان  
 وإذا بطل  
 الظن وانقسمها  
 وبين كان  
 بطلانه  
 في غيره  
 فظاهر  
**قولنا** لأنه  
 ما ان يصح  
 السكوت على  
 بطلان  
 الحاطب  
 فائدة  
 تامة  
**اقول** الأظهر  
 ان يقال  
 لأنه ما ان  
 يفيد  
 الحاطب  
 فائدة  
 تامة  
 ان يصح  
 السكوت  
 عليه  
 فيحصل  
 محبة  
 السكوت  
 تقبيل  
 للفائدة  
 التامة  
 حتى لا  
 يتوهم  
 ان  
 المراد  
 بالظن  
 التامة  
 الفائدة  
 الجديدة  
 التي  
 تحصل  
 في  
 الحاطب  
 من  
 المركب  
 التامة  
 فيكون  
 النساء  
 فوقها  
 ووجه  
 من  
 اخبار  
 المعلون  
 للحاطب  
 مركبا  
 تامة  
 اذا  
 حصل  
 منه  
 ظن  
 فائدة  
 جديدة  
**قولنا**  
 ولا  
 يكون  
 مستبعد  
**اقول**  
 هذا  
 لا  
 يمنع  
 لعدم  
 السكوت  
 اذ  
 فيه  
 نوع  
 انهماك  
 ايهما  
 كما  
 قال  
 المراد  
 بوجهة  
 سكوت  
 المستكبر  
 على  
 المركب  
 ان  
 لا  
 يكون  
 ذلك  
 ان  
 مركب  
 مستبعدا  
 للفظ  
 اخر  
 استدعاء  
 الحكم  
 عنه  
 المحمودة  
 وانعكس  
 فلا  
 يكون  
 الحاطب  
 ثم  
 مضى  
 للفظ  
 آخر  
 كاتجاه  
 الحكم  
 به  
 عند  
 ذكر  
 الحكم  
 على  
 ما  
 صار  
 الحكم  
 على  
 عند  
 ذكر  
 الحكم  
 به  
 وهذا  
 سار  
 الى  
 ان  
 المراد  
 بالاستدعاء  
 اي  
 الاستدعاء  
 بالانتظار  
 للتقصير  
 في  
 كراهة  
 وجوه  
 اذا  
 قيل  
 في  
 ذلك  
**وجه**  
 من  
 متعلق  
 المتوهم  
 ان  
 لا  
 يكون  
 متوهم  
 في  
 غير  
 مركب  
 تامة  
 ان  
 الحاطب  
 ينظر  
 الى  
 ان  
 بين  
 المتوهم  
 في  
 قوله  
 ان  
 في  
 قوله  
 كالرياء  
 وان  
 كان  
**قولنا**  
 في  
 النظر  
 الى  
 مفهوم  
 اللفظ  
**اقول**  
 يعني  
 اذا  
 جرد  
 النظر  
 الى  
 مفهوم  
 المركب  
 بقطع  
 النظر  
 عن  
 خصوصية  
 التكامل  
 عن  
 خصوصية  
 ذلك

[illegible][illegible]

كيفية العمل على تطوير العمل في المؤسسة









[illegible]

اى من حيث انه متصور **اقول** لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الاشتراك  
 هو نفس تصور **شبه** على ان المراد منه ذلك المفهوم من حيث انه متصور **قوله**  
 وقد وقع في نفس النعم **القول** عند ثناء هذا السهول القوم قد يصفون  
 اللفظ بالكي والجزي وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما ان يعم نفس تصور  
 معناه من وقوع **المشرك** فيه فهو الجزي والا يعم فهو الكل **قوله** لما قد يفتر  
 التصديق **اقول** برتبة انه لو قيل كل مفهوم اما ان يعم من الشراك **لعم** ان يفتر  
 صغره من اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر اى افتاء اشتراكه بين كثيرين في  
 نفس الامر فليد ان يكون مفهوم واجب الوجود اخلافا في حد الجزي فلما قيد **بالتصور**  
 علم ان المراد منه هو العقل من الاشتراك الاشياء في نفس العقل من ان يجعله مشتركا  
 ويتمتع من ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه ولا بد من دخول مفهوم  
 واجب الوجود في حد الجزي واما التعيد بالنفس فليلا يتوهم دخول مفهوم  
 واجب الوجود فيه لادخاله العقل معه ملاحظة برهان التوحيد فان العقل  
 به لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الاستثناء لم يحصل بحد تصور وجوه في العقل  
 بل وبملاحظة ذلك البرهان وما يخرج تصور وجوه في العقل فرض  
 اشتراك **قوله** وكالكليات الفرعية هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على  
 شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فلا يمكن ما يفرض في الخارج فهو  
 في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة  
 فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما انه لا شيء وكلاهما يمكن ان يكونا عامين  
 كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه يمكن عام فنتبع صدق نقيضه في

[illegible][illegible]





وكل ما يحصل به كونه طرية فليس كسنة ولا كسنة فلا تعرض للخط متعلق  
 بالجوهرات فلا بحث لسنها بل لا بحث عن الجوهرات في العلوم الحكم اصلا  
 وذلك لان المقصود من تلك العلوم يحصل لكل البشائر انسانية في مقامها  
 والجوهرات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال في مقام النفس واما  
 الجوهرات غير منضبطة اكثر مما رتبه انحصارها في مدد تقي وقوة الانسان في حصول  
 فلا بحث عن الحكماء فان قلنا قد ذكر هذا الجهر الحق في سبيل ذكر كونه  
 الاصل في النسبة بينهما وذلك لبحث عن الجهر الحق في سبيل ذكر كونه  
 حقيقة لغير مفهوم كمال واما بيان النسبة بين الاثنين فمن تم الحصول على  
 النسبة بين الاثنين فيكشفنا زيادة انكشاف وانما الجهر الاضافي فان  
 كان كليا فالجهر عن كونه كليا وان كان جزئيا حقيقيا فلا بحث عن كونه  
 تصوير مفهوم الشامل النسبة فليس عن بحثنا لان البحث بيان احوال الشيء  
 واحكامه لا بيان مفهومه **قوله** وربما يقال الذي على ليس خارجا **اقول**  
 اي من الماهية فيسأل الذي الذي بهذا المعنى لما هيته لا ما ليست مخرجة  
 نفسها ويبدأ اول اجزائها لتفحص الى الجهر الضمير اما الذي بالمعنى الاول اي  
 الدال على الماهية فيختص الاجزاء وفي قوله ربما اشكارة لان اطلاق الذي على  
 الاول اشهر قوله لا يوارض شخص مخرجة عنها **اقول** يعني ان انكشاف  
 لا يشتمل على الاشياء وعوارض شخص مخرجة عنها فيقول وضو كونه  
 وليست تلك العوارض مخرجة في ماهية تلك الا في ادب كونه اختصاصا معينة عنها  
 بمفهومه جهر فيكون الانسانية تمام ما هيته كل في جهر تلك الا في ادب قوله **وقولنا**





Handwritten marginal notes in Arabic script, written diagonally across the top of the page.

به الماهية وبين نوع المشترك فيكون جنسا ما اذا كان الجزء مشتركا به الماهية  
وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنسا قويا لها واذا كان  
الجزء مشتركا به الماهية وبين نوعين آخرين او اوتوهم الجزء وكان تمام المشترك  
به الماهية وبين النوعين الآخرين او لا توهم الاخر كان جنسا جافا  
وان كان تمام المشترك بينهما وبين احد النوعين او لا توهم الاخر كان جنسا  
بعيدا لها فالصديق مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين  
نوع آخر سواء كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشترك الماهية في  
ذلك الجنس او لا يستلزم عن قريب على هذا الصنف قوله ولا يكون مضافا وان  
لا يكون تمام المشترك به الماهية وبين نوعين اخرين او لا يكون مضافا وان  
مشتركا اقول تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك  
بينهما قوله وهذا الكلام وقع في البين اقول يعني قوله بما يقال  
واما تقدير تمام المشترك بما ذكره او لا جنسا لا يد من قطع قوله لانه  
مقول على واحد يقال ههنا زيد اقول كون الجنس الحقيقة مقبولا على  
انها هي الحقيقة واما محسب الحقيقة فلغير الحقيقة لا يكون مقبولا على شي  
اصلا بل يقال وعلى المخصوصات الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكذا يعلم  
على ان لا يفسر قطعا لا بد في الجملة الذي هو النسبة ان يكون به ان لا يتصور  
على غير ما يجب ان يتصور ايضا ولما لا ذلك ههنا زيد فلا بد فيه من التسايل لان هذا  
الى الشخص المعين فلا بد ان يزد ذلك الشخص ولا ملا على من حيث النسبة  
كما عرفت بل ان يزد مفهومه مني يزد او صاحب اسم زيد وهذا المعنى

Handwritten marginal notes in Arabic script, written diagonally across the right side of the page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, written diagonally across the bottom of the page.

كل وان فرض احصاءه في شخص واحد فالجمل اعني القول على غيره يكون  
 اكلها قوله ونقولنا المختلفين بجزء النعم اقول ويظهر بديهي ان  
 وخارجا عن الفكر القيد الاخر اعني في جواب ما هو بجزء الفصل والنحو من قلنا  
 فلذلك استدلنا اخرجنا التيم اما العوض العام فلا يخرجهم الا ما قيدنا به قوله  
 القوم ومن الكلمات اقول لا يخفى عليك ان القول اكلها لا يخرج عنه  
 المتبدي الا بالاحتمال الخفية فلذلك ترى كتب القوم مخونة بالامثلة  
 نسبها على العلم البديهي فاحذر هذا الفن ذكره واولها مثل اجزائه  
 نسبها فامره وافي بمباحث الكلمات امثلة من الكلمات المحصنة في  
 ترتيب الانواع والاجناس كلمات مخصوصة مرتبة كما تبين قوله تعالى  
 الجنس لا زبوا وبعد اقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام  
 المشترك بين الماهيتين غيرهما فاما ان يكون تمام المشترك بالقبض  
 الكل ما يشارك الماهية فيه اوله والاول لا بد ان يكون جزءا من الماهية  
 وعن جميع مشاركا فيها فيكون الجواب عن الماهية وعن بعضها كافا  
 فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا ليس جنسا قريبا  
 والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقبض البعض ليس كافا فيه  
 ليقوم بها عن الماهية وعن بعض مشاركا فيها فيكون بعضا آخر  
 فكون الجواب عن الماهية وعن ما يشاركها فيه غير الجواب عما هو  
 البعض الاخر وهذا ليس جنسا بعيدا والضابطه في معرفة مراتب البعد  
 ان يتعدد الاجزى المتساوية لجميع المشاركات فيقتضيه واحد ما

كل وان فرض احصاءه في شخص واحد فالجمل اعني القول على غيره يكون  
 اكلها قوله ونقولنا المختلفين بجزء النعم اقول ويظهر بديهي ان  
 وخارجا عن الفكر القيد الاخر اعني في جواب ما هو بجزء الفصل والنحو من قلنا  
 فلذلك استدلنا اخرجنا التيم اما العوض العام فلا يخرجهم الا ما قيدنا به قوله  
 القوم ومن الكلمات اقول لا يخفى عليك ان القول اكلها لا يخرج عنه  
 المتبدي الا بالاحتمال الخفية فلذلك ترى كتب القوم مخونة بالامثلة  
 نسبها على العلم البديهي فاحذر هذا الفن ذكره واولها مثل اجزائه  
 نسبها فامره وافي بمباحث الكلمات امثلة من الكلمات المحصنة في  
 ترتيب الانواع والاجناس كلمات مخصوصة مرتبة كما تبين قوله تعالى  
 الجنس لا زبوا وبعد اقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام  
 المشترك بين الماهيتين غيرهما فاما ان يكون تمام المشترك بالقبض  
 الكل ما يشارك الماهية فيه اوله والاول لا بد ان يكون جزءا من الماهية  
 وعن جميع مشاركا فيها فيكون الجواب عن الماهية وعن بعضها كافا  
 فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا ليس جنسا قريبا  
 والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقبض البعض ليس كافا فيه  
 ليقوم بها عن الماهية وعن بعض مشاركا فيها فيكون بعضا آخر  
 فكون الجواب عن الماهية وعن ما يشاركها فيه غير الجواب عما هو  
 البعض الاخر وهذا ليس جنسا بعيدا والضابطه في معرفة مراتب البعد  
 ان يتعدد الاجزى المتساوية لجميع المشاركات فيقتضيه واحد ما

كل وان فرض احصاءه في شخص واحد فالجمل اعني القول على غيره يكون  
 اكلها قوله ونقولنا المختلفين بجزء النعم اقول ويظهر بديهي ان  
 وخارجا عن الفكر القيد الاخر اعني في جواب ما هو بجزء الفصل والنحو من قلنا  
 فلذلك استدلنا اخرجنا التيم اما العوض العام فلا يخرجهم الا ما قيدنا به قوله  
 القوم ومن الكلمات اقول لا يخفى عليك ان القول اكلها لا يخرج عنه  
 المتبدي الا بالاحتمال الخفية فلذلك ترى كتب القوم مخونة بالامثلة  
 نسبها على العلم البديهي فاحذر هذا الفن ذكره واولها مثل اجزائه  
 نسبها فامره وافي بمباحث الكلمات امثلة من الكلمات المحصنة في  
 ترتيب الانواع والاجناس كلمات مخصوصة مرتبة كما تبين قوله تعالى  
 الجنس لا زبوا وبعد اقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام  
 المشترك بين الماهيتين غيرهما فاما ان يكون تمام المشترك بالقبض  
 الكل ما يشارك الماهية فيه اوله والاول لا بد ان يكون جزءا من الماهية  
 وعن جميع مشاركا فيها فيكون الجواب عن الماهية وعن بعضها كافا  
 فيه هو الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه وهذا ليس جنسا قريبا  
 والثاني اعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقبض البعض ليس كافا فيه  
 ليقوم بها عن الماهية وعن بعض مشاركا فيها فيكون بعضا آخر  
 فكون الجواب عن الماهية وعن ما يشاركها فيه غير الجواب عما هو  
 البعض الاخر وهذا ليس جنسا بعيدا والضابطه في معرفة مراتب البعد  
 ان يتعدد الاجزى المتساوية لجميع المشاركات فيقتضيه واحد ما



نوعه واحدة والاصل الحركي للناسي جنس بعيد للانسان بمزية واحدة  
وجنس قريب للجوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب للناسي هو جنس  
الناسي ومن فصل الذي هو احساس المتحرك بالاجرة وان كان الجنس  
للانسان بعيد بمزيتين وللجوان بمزية واحدة وجنس قريب للجنس  
وان الجواهر جنس للانسان بعيد بثلاث مرات وللجوان بمزيتين وثلاثة  
الناسي بمزيتين واحدة وجنس قريب للجنس كذا في علمه بالناسي الصادق  
واكمل ايضا ان ترقب الجاناس مما لا يجب بل يجوز ان يدرك ما هي جنس  
قريب ليكون فوق جنس لا محذور جنس كما سياتي عن قسب هذه العلة  
مفصلة قوله ولا خص اقول اي لا خص مطلقا ولا من جهة ولا بغير  
وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزؤه الذي هو اخص منه مطلقا  
او من جهة اذا لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا ولا على غير  
ولا اخص اي مطلقا وجعل اعم في قوله ولا اعم متساوية للاعم مطلقا  
ومن وجه ايضا والاصل ان الاخص من وجه له خصوصية باعتبار عموم  
باعتبار فان شئت لا خطه خصوصية واد جهة في الوجود من الاخص مطلقا  
وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبر عموم وجعله متساويا  
للاعم مطلقا بما له من وجوده بدون تمام المشترك قوله كان موجودا في  
آخره اقول قبل عليه مخبر معنى العموم لا يوقف على ان لا يكون تمام المشترك  
في الوجود الاخر الذي هو اذ لم يجز ان يكون تمام المشترك موجودا في الوجود  
العموم ويكون بعض تمام المشترك للعموم لصلته في تمام المشترك وعلى هذا الحكم

في هذا النوع من كون جنس بعيد للانسان بمزية واحدة  
والاصل الحركي للناسي جنس بعيد للانسان بمزية واحدة  
وجنس قريب للجوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب للناسي هو جنس  
الناسي ومن فصل الذي هو احساس المتحرك بالاجرة وان كان الجنس  
للانسان بعيد بمزيتين وللجوان بمزية واحدة وجنس قريب للجنس  
وان الجواهر جنس للانسان بعيد بثلاث مرات وللجوان بمزيتين وثلاثة  
الناسي بمزيتين واحدة وجنس قريب للجنس كذا في علمه بالناسي الصادق  
واكمل ايضا ان ترقب الجاناس مما لا يجب بل يجوز ان يدرك ما هي جنس  
قريب ليكون فوق جنس لا محذور جنس كما سياتي عن قسب هذه العلة  
مفصلة قوله ولا خص اقول اي لا خص مطلقا ولا من جهة ولا بغير  
وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزؤه الذي هو اخص منه مطلقا  
او من جهة اذا لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه ايضا ولا على غير  
ولا اخص اي مطلقا وجعل اعم في قوله ولا اعم متساوية للاعم مطلقا  
ومن وجه ايضا والاصل ان الاخص من وجه له خصوصية باعتبار عموم  
باعتبار فان شئت لا خطه خصوصية واد جهة في الوجود من الاخص مطلقا  
وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبر عموم وجعله متساويا  
للاعم مطلقا بما له من وجوده بدون تمام المشترك قوله كان موجودا في  
آخره اقول قبل عليه مخبر معنى العموم لا يوقف على ان لا يكون تمام المشترك  
في الوجود الاخر الذي هو اذ لم يجز ان يكون تمام المشترك موجودا في الوجود  
العموم ويكون بعض تمام المشترك للعموم لصلته في تمام المشترك وعلى هذا الحكم

فيكون له فرقان ولما تمام الشتركة فالصدق على نفسه انه يكون الشتركة  
 فرد النفس بالصدق على هذا النوع فيكون له فرق واحد فيكون الشتركة  
 بالتمام والكلام هكذا جزوا اليه اما ان يكون تمام الشتركة عليه او بين نوع  
 تام من الانواع للبائنة لها اولا والا دل هو ان الشتركة البائنة اما ان يكون الشتركة  
 أصلا فيكون الشتركة بغير فصل لاهاية غير الهاية من جميع البائنة  
 واما ان يكون مشتركا بين نوعين نوع آخر مباح لها او لا يجوز ان يكون تمام  
 الشتركة بينهما لا نه خلاف المقدار ان يكون ان يكون ان يكون تمام الشتركة بينهما  
 هناك تمام مشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون مشترك بين  
 تمام الشتركة وبين نوع مباح له او يكون مشترك في الاول لا يكون غير التمام  
 الشتركة عن جميع المباحات للبائنة لا فيكون فصلا لمصلحة الذي هو  
 الشتركة فيكون فصلا لاهاية في الجملة والساقي اعني ما يكون مشترك بين الشتركة  
 وبين نوع مباح له لا يجوز ان يكون تمام الشتركة بين المباحة وذلك النوع  
 البائنة تمام الشتركة ولا كان جنسا داخل في القسم الاول لان ذلك النوع  
 مباح لهاية ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام الشتركة بينها هما تمام  
 الشتركة لا يجوز ان يكون هو تمام الشتركة الاول لان هذا النوع الذي هو  
 بازاله تمام الشتركة مباح له فهو وجد فيه كان محمولا عليه لان  
 الكلام في اجزاء الجملة فلا يكون مباح له فانه هذا الذي هو تمام الشتركة  
 الثاني بعينه هو تمام الشتركة الاول لكن اذا قبل ان بعض تمام الشتركة  
 الذي كلاما فيه اما ان يكون مشترك بين تمام الشتركة الثاني وبين نوع

فيكون له فرقان ولما تمام الشتركة فالصدق على نفسه انه يكون الشتركة  
 فرد النفس بالصدق على هذا النوع فيكون له فرق واحد فيكون الشتركة  
 بالتمام والكلام هكذا جزوا اليه اما ان يكون تمام الشتركة عليه او بين نوع  
 تام من الانواع للبائنة لها اولا والا دل هو ان الشتركة البائنة اما ان يكون الشتركة  
 أصلا فيكون الشتركة بغير فصل لاهاية غير الهاية من جميع البائنة  
 واما ان يكون مشترك بين نوعين نوع آخر مباح لها او لا يجوز ان يكون تمام  
 الشتركة بينهما لا نه خلاف المقدار ان يكون ان يكون ان يكون تمام الشتركة بينهما  
 هناك تمام مشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون مشترك بين  
 تمام الشتركة وبين نوع مباح له او يكون مشترك في الاول لا يكون غير التمام  
 الشتركة عن جميع المباحات للبائنة لا فيكون فصلا لمصلحة الذي هو  
 الشتركة فيكون فصلا لاهاية في الجملة والساقي اعني ما يكون مشترك بين الشتركة  
 وبين نوع مباح له لا يجوز ان يكون تمام الشتركة بين المباحة وذلك النوع  
 البائنة تمام الشتركة ولا كان جنسا داخل في القسم الاول لان ذلك النوع  
 مباح لهاية ايضا فلا بد ان يكون بعضا من تمام الشتركة بينها هما تمام  
 الشتركة لا يجوز ان يكون هو تمام الشتركة الاول لان هذا النوع الذي هو  
 بازاله تمام الشتركة مباح له فهو وجد فيه كان محمولا عليه لان  
 الكلام في اجزاء الجملة فلا يكون مباح له فانه هذا الذي هو تمام الشتركة  
 الثاني بعينه هو تمام الشتركة الاول لكن اذا قبل ان بعض تمام الشتركة  
 الذي كلاما فيه اما ان يكون مشترك بين تمام الشتركة الثاني وبين نوع

فيكون له فرقان

فيكون مشتركاً في الجنس الذي هو عام المشترك الثاني  
 اما ان يكون عام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بازاء عام  
 المشترك الثاني وهو خلاف المفروض محذور في اما ان يكون مشتركاً في  
 المشترك في ذلك عام مشترك ثالثاً فيجب ان يقال ان لا يجوز ان يكون هذا النوع  
 بعينه هو الاول ان يكون بازاء الماهية نوعاً مشتركاً ومباشراً للماهية  
 يتشارك كل منهما في تمام المشترك بعينه الماهية في ذلك المحذور لا يوجد في العلم المشترك

مطابق له ولا الثاني يكون فصلاً للجنس الذي هو عام المشترك الثاني  
 اما ان يكون عام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بازاء عام  
 المشترك الثاني وهو خلاف المفروض محذور في اما ان يكون مشتركاً في  
 المشترك في ذلك عام مشترك ثالثاً فيجب ان يقال ان لا يجوز ان يكون هذا النوع  
 بعينه هو الاول ان يكون بازاء الماهية نوعاً مشتركاً ومباشراً للماهية  
 يتشارك كل منهما في تمام المشترك بعينه الماهية في ذلك المحذور لا يوجد في العلم المشترك  
 المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك في  
 كل من النوعين واعلم من كل واحد من علمي المشترك فلا يكون فصل جنس  
 وهذا لا يخفى على ما قد علم الا اذا ثبت ان المشترك لا يكون له واحد  
 جنساً لا يكون احدهما جزء الاخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل  
 والتسليم بل انخرجه وان يقل جزء الماهية لم يكن علم المشترك بينهما وبين علم  
 ما من كل نوع الباشئة اما ان لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع مبين فكان  
 مبين للماهية جميع الباشئات واما ان يكون مشتركاً بينهما وبين غيرها لكان لا يكون  
 عام المشترك بينهما هذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميعها  
 اذ من جملة الهيات ما هو بسيط لا جزء لها فيكون هذا الجزء ممثلاً للماهية عن  
 الماهية التي لا تشارك في هذا الجزء فكون فصل الماهية في ذلك على ما مضى  
 الماهية في الفصل واحد لا جزء للماهية لا يجوز فليكون جزء الجميع ما عداها  
 كما ذكرتم ويكون ممثلاً للماهية على ما يتشارك فيكون فصلها فليكن في  
 كون الجزء فصل الماهية مجرد تميز لها في الجهة لا لكان لا يكون علمها

فيكون مشتركاً في الجنس الذي هو عام المشترك الثاني  
 اما ان يكون عام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بازاء عام  
 المشترك الثاني وهو خلاف المفروض محذور في اما ان يكون مشتركاً في  
 المشترك في ذلك عام مشترك ثالثاً فيجب ان يقال ان لا يجوز ان يكون هذا النوع  
 بعينه هو الاول ان يكون بازاء الماهية نوعاً مشتركاً ومباشراً للماهية  
 يتشارك كل منهما في تمام المشترك بعينه الماهية في ذلك المحذور لا يوجد في العلم المشترك

المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك في  
 كل من النوعين واعلم من كل واحد من علمي المشترك فلا يكون فصل جنس  
 وهذا لا يخفى على ما قد علم الا اذا ثبت ان المشترك لا يكون له واحد  
 جنساً لا يكون احدهما جزء الاخر ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل  
 والتسليم بل انخرجه وان يقل جزء الماهية لم يكن علم المشترك بينهما وبين علم  
 ما من كل نوع الباشئة اما ان لا يكون مشتركاً بينهما وبين نوع مبين فكان  
 مبين للماهية جميع الباشئات واما ان يكون مشتركاً بينهما وبين غيرها لكان لا يكون  
 عام المشترك بينهما هذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميعها  
 اذ من جملة الهيات ما هو بسيط لا جزء لها فيكون هذا الجزء ممثلاً للماهية عن  
 الماهية التي لا تشارك في هذا الجزء فكون فصل الماهية في ذلك على ما مضى  
 الماهية في الفصل واحد لا جزء للماهية لا يجوز فليكون جزء الجميع ما عداها  
 كما ذكرتم ويكون ممثلاً للماهية على ما يتشارك فيكون فصلها فليكن في  
 كون الجزء فصل الماهية مجرد تميز لها في الجهة لا لكان لا يكون علمها

فيكون مشتركاً في الجنس الذي هو عام المشترك الثاني  
 اما ان يكون عام المشترك بين الماهية وهذا النوع الذي هو بازاء عام  
 المشترك الثاني وهو خلاف المفروض محذور في اما ان يكون مشتركاً في  
 المشترك في ذلك عام مشترك ثالثاً فيجب ان يقال ان لا يجوز ان يكون هذا النوع  
 بعينه هو الاول ان يكون بازاء الماهية نوعاً مشتركاً ومباشراً للماهية  
 يتشارك كل منهما في تمام المشترك بعينه الماهية في ذلك المحذور لا يوجد في العلم المشترك

المشرك بيننا وبين قوم آخر قوله او يفتى الى بعض عام المشرك لعمته قوله  
**اقول** الظاهر في العبارة ان يقال او يفتى الى عام المشرك يسألونهم بعض علم  
 المشرك **قوله** وان لم يكن لها جنس **اقول** وذلك لان التركيب المسمى جنسا  
 من امرين متساويين لما هيبة فيكون كل واحد منهما أصلا لها فانحصار الاجزاء  
 المتساوية في الجنس الفصل بان يكون بعضها حنيا وبسما أصلا او يكون كل  
 ضلوا وسبأ في ذكر هذه اللامنية **قوله** الكلام في اجزاء الملقحة **اقول** قلنا  
 حرقا في انه كيف يعدل الجاهل في اجزاء الملقحة مع كونه مريكا **قوله** لان السؤال  
 باى شىء هو اذ يطلب غير الشىء في الجملة **اقول** اذا قيل عن كائن ان شىء  
 كان المطاير في الجملة سواء مير في عن جميع ما عداه او عن بعضه وسواء مير في  
 غير اذ انما او عن ضيا فغير ان يلى ضل اريد فيها كان او بعيدا كانا لطف  
 والجسائر النحوى وقابل الابعاد وان يحال لها خاصة ايضا واذا قيل شىء هو  
 يورده له **قوله** انما يحال لها خاصة وهو الفصل المذكورة لها واذا قيل ان شىء  
 هو ذى من الجوار جميع تلك الفصول ولما اذ قيل جميع هو ذى له جميع الجوار  
 الا بما عدا القابل للابعاد الثلاثة واذا قيل ان شىء هو ذى من الجوار فاعلا  
 للابعاد ولما ايضا واذا قيل ان شىء هو ذى من الجوار فاعلا للابعاد  
 كما هو الجسائر الى الفصل الاخير **اقول** انما قيل في هذا المقام في كنهها من جنس  
 هو الا لا يكون الجنس الاول جنسا على الا الفصل الاخير ضل اخر فاذا مر  
 تركبها من اجزاء او حيا كونها في الاجزاء متساوية **قوله** انما اعتبر في بعض  
 اعرض على ان واحد الفنى فانه شامل لجميع الجوار سواء كان تحت اللوح او لا

[illegible]



فبان يقال لا تسلموهي لصيغته بعض اجزاء الماهية المحضة بل البعض طلقا  
 افعلا في اللفظ في الاجزاء الخارجية المتأثرة في الوجود العيني ولما في اجزاء الماهية  
 فلا في اجزاء ذهنية لا تأثر فيها في الوجود الخارجي قطعا وانما في اجزاء  
 احصياهم كل منها الى الاخر من تحتين مختلفتين فلا يلزم للدار وجبان حقا  
 احد هما الى الاخر من دون العكس ولا محذور اذ لا يلزم من التساوي في اللفظ  
 التساوي في الحقيقة فبان يكونا متماثلين بالماهية فلا يلزم من احصياهم  
 من احد الطرفين دون الآخر ترجيح من غيرهم وهم واما في الدليل الثاني  
 فبان يقال انما تستلزم ان احدا الجرتين يصدر <sup>عن</sup> الماهية المحضة وان الجوهري خارج  
 عنها فلو كان لا يكون العارض بتمامه صادقا عنه فقلنا استلزم من  
 فان العارض <sup>لشيء</sup> بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه جميع اجزائه فان  
 الانسان اذا قيل الساطع لم يكن جميع اجزائه <sup>بانه</sup> واجعا عنه ليس بواجبا  
 عنه نعم العارض <sup>لشيء</sup> بمعنى القاطع لا يجوز ان لا يكون بتمامه صادقا  
 وبغير المصنفين بون بعيد قوله كالفردية للثلاثة الخ وقوله كالكتابة للغير  
 للانسان وقوله كالسواد للزنجي هذه من الساعات الشبهة في عبارات  
 والا مثله المطابقة هي الفرد والكتابة لا تسلم لان الكلام في الكل الخ  
 عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية واذها كانت  
 تسامحا فذكر واما محمول بدلها اعتمادا على فهم المتعلمين سياق الكلام  
 ساهو الفصح منه وفي علمنا ذكرنا تسامحا فيها من امثلة الكلمات فلو  
 فان ما عتق انما كمالهاية الزم قول قيل عليه قوله في الجملة انما تسامحا

من الماهية المحضة بل البعض طلقا  
 افعلا في اللفظ في الاجزاء الخارجية المتأثرة في الوجود العيني ولما في اجزاء الماهية  
 فلا في اجزاء ذهنية لا تأثر فيها في الوجود الخارجي قطعا وانما في اجزاء  
 احصياهم كل منها الى الاخر من تحتين مختلفتين فلا يلزم للدار وجبان حقا  
 احد هما الى الاخر من دون العكس ولا محذور اذ لا يلزم من التساوي في اللفظ  
 التساوي في الحقيقة فبان يكونا متماثلين بالماهية فلا يلزم من احصياهم  
 من احد الطرفين دون الآخر ترجيح من غيرهم وهم واما في الدليل الثاني  
 فبان يقال انما تستلزم ان احدا الجرتين يصدر <sup>عن</sup> الماهية المحضة وان الجوهري خارج  
 عنها فلو كان لا يكون العارض بتمامه صادقا عنه فقلنا استلزم من  
 فان العارض <sup>لشيء</sup> بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه جميع اجزائه فان  
 الانسان اذا قيل الساطع لم يكن جميع اجزائه <sup>بانه</sup> واجعا عنه ليس بواجبا  
 عنه نعم العارض <sup>لشيء</sup> بمعنى القاطع لا يجوز ان لا يكون بتمامه صادقا  
 وبغير المصنفين بون بعيد قوله كالفردية للثلاثة الخ وقوله كالكتابة للغير  
 للانسان وقوله كالسواد للزنجي هذه من الساعات الشبهة في عبارات  
 والا مثله المطابقة هي الفرد والكتابة لا تسلم لان الكلام في الكل الخ  
 عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية واذها كانت  
 تسامحا فذكر واما محمول بدلها اعتمادا على فهم المتعلمين سياق الكلام  
 ساهو الفصح منه وفي علمنا ذكرنا تسامحا فيها من امثلة الكلمات فلو  
 فان ما عتق انما كمالهاية الزم قول قيل عليه قوله في الجملة انما تسامحا

الدار كجسم فان كان  
 على شدة ظهور كون الدار  
 كجسم فان كان  
 كجسم فان كان  
 كجسم فان كان

بقره يعنى كان المعنى ان اللازم ما يعنى في الحقيقة انعكاسه عن الماهية ثم قيل  
في الكبرية كل عرض خارج اذا لا بد لشيء الماهية من صفة فاذا انعكس  
تلك الصفة كان ذلك العرض متعلقا انعكاسا عن الماهية فلو ان تلك الصفة كانت  
متعلقا بالماهية على ان هو لم يكن له صفة أصلا الا ان يقال المراد بالماهية  
من غير تقييد بشيء فمراد بالماهية من غير تقييد بشيء هي الماهية من حيث  
هي في كيف انقسم الى الماهية الموجودة الى الماهية من حيث هي في واقع  
ان يقال المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يعنى  
انعكاسه عن الماهية الموجودة اما ان يعنى انعكاسه عن الماهية من حيث  
هي او لا فالاول لا لانه الماهية وهو الذى يلزمها مطلقا في الذهن والوجود  
معاً والتاى لا لانه الوجود لا يلزم الماهية الموجودة لى في الخارج وفى  
الذهن حقيقة او فلو كان اللازم ما يعنى انعكاسه عن الشيء لم اقول  
انما نقل الصفة ذلك لانه قد تم الكلى لتعيين الماهية او لانه قد تم اتمام  
ان يكون الكلى نفس تلك الماهية ثانية ما يكون جزءا وانما يكون كجزءا  
فما قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الجنس فصل المراد ان يعنى الكلى كجزءا  
بالقياس الى اللازم وعلازمة ذلك هو مقتضى سيرة الكلام قوله تعالى  
يكنى نضوه هم نضوه وروى عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام  
النسبة قطعاً فاما ان يقال المراد ان يعنى مع تصور مظهره ونسبة النسبة بينهما  
في الجرم واما ان يقال تعنى حقاقتهم تصور النسبة ولهم معاً قوله تعالى  
الرويا اقول اذا وقع خط مستقيم على مثل حديد حديد عن حديد حديد

فكل واحدة منها تسع قائمتها فاعتبرها كاعتبار كذا فاعلم ان كذا قائمتها واذ اقررت بحيث  
 يحدث هناك مزاوية مختلفة في البصر في الكبر في الصغر تسع حادة والكبرى ممتدة  
 هكذا **المشكلة** والثلث هو الذي يحيط به ثلث خطوط مستقيمة هكذا  
 وقد دل البرهان الهندسي على ان الروايات الثلث التي في الثلث مساوية  
 لزواياها ثلثين فاعتبر في الروايات الثلث في الثلث للثلاثين لزم الماهية  
 الثلث سواء وجد في الذهب او في الخارج لكن جزم العقل بالزوم بينهما  
 لا يتصل بحد تصد الثلث وتصل لساوي الزوايا للثلاثين بل لا بد هناك  
 من برهان هندسي **قوله** وهذا نظر **قوله** حاصله ان التسع الى البين  
 وغير البين على اذ ذكره ليس حاصرا من الماهية من كلامهم ان لازم الماهية  
 حصر فيها ومن زعم ان مقتضى من الماهية لا يتصل بالحق لا يانها  
 يتصل بغيرها انما اضطر **قوله** لا يمتنع على شيء آخر **قوله** بعض  
 لازم الماهية اذ لو يكن تصد لها فكان الجزم بالزوم بينهما وجب ان يتوقف  
 الجزم به على امعان في التصو هو ولا يجب ان يكون ذلك الامر الموقوف عليه  
 الوسط بل يجوز ان يكون شيئا آخر كالحسن واخراته وتوضيح ان الخارج الى الوسط  
 بالمتن المذكور يكون تصد لطرفته والذي يكفى تصد طرفيه في الجزم به يكون  
 قضية اولية كانه فاللزم الذي وبين الماهية ولا زعمها ما بين هي اولى  
 واما كسب نظري فذكر ان يجرى ان لا يكون نظرية اولية او ثانيا بل يكون مبدئيا صاعدا  
 للاول كالحسن والنجوى فمنه ان حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب  
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بعد كون

هذا هو البرهان الهندسي على ان الروايات الثلث التي في الثلث مساوية  
 لزواياها ثلثين فاعتبر في الروايات الثلث في الثلث للثلاثين لزم الماهية  
 الثلث سواء وجد في الذهب او في الخارج لكن جزم العقل بالزوم بينهما  
 لا يتصل بحد تصد الثلث وتصل لساوي الزوايا للثلاثين بل لا بد هناك  
 من برهان هندسي **قوله** وهذا نظر **قوله** حاصله ان التسع الى البين  
 وغير البين على اذ ذكره ليس حاصرا من الماهية من كلامهم ان لازم الماهية  
 حصر فيها ومن زعم ان مقتضى من الماهية لا يتصل بالحق لا يانها  
 يتصل بغيرها انما اضطر **قوله** لا يمتنع على شيء آخر **قوله** بعض  
 لازم الماهية اذ لو يكن تصد لها فكان الجزم بالزوم بينهما وجب ان يتوقف  
 الجزم به على امعان في التصو هو ولا يجب ان يكون ذلك الامر الموقوف عليه  
 الوسط بل يجوز ان يكون شيئا آخر كالحسن واخراته وتوضيح ان الخارج الى الوسط  
 بالمتن المذكور يكون تصد لطرفته والذي يكفى تصد طرفيه في الجزم به يكون  
 قضية اولية كانه فاللزم الذي وبين الماهية ولا زعمها ما بين هي اولى  
 واما كسب نظري فذكر ان يجرى ان لا يكون نظرية اولية او ثانيا بل يكون مبدئيا صاعدا  
 للاول كالحسن والنجوى فمنه ان حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب  
 ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بعد كون

في الايجاد فقال البرهان الهندسي  
 مناهي الفهم في علم الهندسة  
 في علم الهندسة



تصوّر اللار مع تصوّر الماروك كما في الجوز والارزوم ويظهر كاختصار وكبحر  
عنه من منقب الى نظري يقتصر الى الوسط والى يدهى يقتصر الى امر اخر كتحصيل  
الطوبى والوسط قوله وقد يقال البز على اللار اقول هذا هو اللار  
الذي هو المعبر في الدلالة لا التسمية فان لزوم شي بشي لا يمكن بحسب  
الروح الخارج على معنى انه يتم وجوب الشيء الثاني في الخارج منصفاً  
عن الشيء الاول كالحادث للبحر فان وجوب الجسم يتم بدون الحدوث  
فالحادث لا لزوم خارج الجسم وبشي لزوم خارجاً واما ان يكون بحسب  
الوجوب الذي هو على معنى انه يتم حصول الشيء الثاني في الوجود منصفاً  
عن حصول الشيء الاول فيه وهو ان يتم احدهما الثاني بدون الاول  
الاول وبشي لزومياً هذا هو الاول وان يكون بالنظر الى اللاحقة من حيث  
على معنى اللاحقة ان توجد باحد الوجهين منفكاً عن الآخر اللارم الى ما  
كانت معه موصوفة به وبشي هذا اللارم لازم الماهية فان قلت لازم الماهية  
من حيث هي هي بجان يكون لازماً ذهباً لان الماهية لها وجود في الماهية  
وجبان يوجد ذلك اللارم فيه انما فكيف لازم الماهية لازماً ذهباً قطعاً  
فكيف يتبين بالعلم ان لا يوجد لانقسام الى اللارم البين بالعلم ان لا يوجد  
قلت الواجب لازم الماهية ان يكون بحسب انما يوجد الماهية في الماهية  
كانت متصفة به ولا يلزم من خلاكه ان يكون اللارم كاشحاً به فان  
ماهية المثلث واحد في الماهية كانت موصوفة بكونها اربعة الساحة  
للقائمين ومنه خلاكه يمكن ان لا يكون للذهن شئ بمفهوم الساحة المثلث







والله اعلم بالصواب

كذلك مفهوم الكل ليس من مفهوم الحيوان ولا جزء له بل هو مفهوم خارج عنه  
 صالح لأن يعمل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرفها الكلية  
 في العقل قوله فالأصل في القول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو قبل  
 عليه أن كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فصل هذا القابل للثبات  
 الحيوان جنس في مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا فلا فرق بين  
 مفهوم الكل الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي بل إن مفهوم الحيوان من حيث هو  
 مقصود المفهوم الكل وأصله لكونه مع وضو الكلي طبعيا من حيث هو مقصود مفهوم  
 الجنس من حيث لكونه مقصودا جنسيا وهو الغاية الطبيعية ملائحة العارض من  
 الله في خلقه لا كماله الذاتية للعارض من حيث هو القيد بتدبيره والجزئية كماله الخاصة فلا  
 يلزم إيراد الطبع والعقل أيضا **قوله** لأن الشققة إنما هي عند القول **قوله** إنما  
 باخذ مفهوم الكل من حيث هو بل لا بد من الإشارة إلى أن الشققة وبود على الحكماء فيكون  
 قائل الحكماء عامة شاملة لجميع ما هو من عليه مفهوم الكل **قوله** لا كمالية إنما  
 هي مبداءه **قوله** أي مبداء الكل أو أراد بالمبداء الشققة منه فأنشئت الكلية  
 أو الكلية الضرورية الضاربة إلى الضارب **قوله** والكل الطبعي موجود في الخارج  
**قوله** أي قد يكون من حيث هو فإيه أن كل كلى طبعي موجود في الخارج باذ من  
 الكليات الطبيعية ما هو ممكن للوجود كشرائط الباري وما هو ممكن ممكن كالغفام  
**قوله** وهذا شرط الأول يريد به البحث عن معنى الكل الطبعي أيضا خارج عن  
 وهو مسائل الحكماء الكلية **قوله** فلا بد **قوله** قيل للوحدان بيان وجود الكل الطبعي  
 بكنية أو إشارة معين من غير وجوده حقيقة ولا اشتراكا لوجه لقواعد الفن مثلا

كذلك مفهوم الكل ليس من مفهوم الحيوان ولا جزء له بل هو مفهوم خارج عنه  
 صامح لان محل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرفها الكلية  
 في الفعل قوله فالأصل ان اقول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو  
 على ان كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبعيا فصل هذا القيل ان كان  
 الحيوان جنس في مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبعيا فالأصل ان  
 مفهوم الكل الطبعي ومفهوم الجنس الطبيعي كانه ان مفهوم الحيوان من حيث هو  
 مفروض المفهوم الكل وصلح لكونه مفروضا للكل طبعيا من حيث هو مفروض  
 الجنس لصلح لكونه مفروضا للجنس من حيث هو مفروض من حيث هو مفروض  
 له في غير ذلك فالأصل ان الطبعي من حيث هو مفروض من حيث هو مفروض  
 يلزم اتحاد الطبعي والعقل ايضا **قوله** لان الشئ انما يتبعه **قوله** يتبعه  
 باخذ مفهوم الكل من حيث هو لا في الكيفية بل في الوجود والى الحكماء  
 فكل الحكماء عامة شاملة لجميع ما به من عليه مفهوم الكل **قوله** لادان الكلية انما  
 هي مبداء **قوله** اي مبداء الكل اراد بالبدء الشئ منه فانه في الحكماء  
 الكلية الضرب والاضراب **قوله** والكل الطبعي موجود في الخارج  
**قوله** اي قد يكون موجودا في الخارج لان كل كل طبعي موجود في الخارج باذنه  
 الكليات الطبعية ماهو متبع للوجود كسائر الكليات وما هو مفروض من حكم الكليات  
**قوله** وهذا شئ لا **قوله** يريد به الشئ مع وجوده الطبعي ايضا خارج عن  
 وهو مضاف الى الكلية **قوله** لا مبداء **قوله** قيل الوجه ان بيان وجوده الطبعي  
 يمكن في اشارة معينة من وجوده كانه في الوجود والى الحكماء

الباقين اذ هناك طول الكلام ولا يخفى ذلك اسحق اهل الاصل وترك  
 الاخير بقوله فان لم يصدق احد من اصلاها ما شأن اقول اعظم عليه  
 بان اللاشي واللا يمكن ولا يمكن للام لا يصدق احد من اصلاها في الكلام  
 ولا في الدفن فان جلا خبائين وجب ان يكون بين نقيضيهما شيء  
 سياتي وهو لعل ان الشيء ممكن للام متساويان في له لا يصدق احد من  
 نقيضيهما في امرهما ليس بهما وجه يتبين من النفي والكتاب الصلابة  
 في كل امر على اولها ياد او التي يمكن صدقها كذلك فخرج الكتاب  
 الفرقة التي يمتنع صدقها في وضعت لا يتبين من اشارة خارجا ودهانها  
 قبل الكتابان اللذان يصدق كل واحد منهما في شيء فخرجت من تحتها  
 اذ يستوي في امرهما لانها لا يصدق احد من نقيضيهما في امرهما  
 من النفي ولا عرض في الكتابات التي لا يصدق احد من نقيضيهما في امرهما  
 او الصلابة في نفي امر على شيء يتبين انهما ممكن ايضا اذ لا يصدق احد من نقيضيهما  
 رعايته فلا يحكم بقوله فان صدقها فاما وان اقول النقيضيهما صاف  
 منها على جميع افراد الاخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق في زمان واحد فان  
 السام والمستيقظ متساويان مع اقتناء اجزاء علم في زمان واحد وربما يقال  
 للسام انما هو عين السام في الجملة والمستيقظ في الجملة فالسام في حال نومه  
 يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في  
 حال انومه هكذا المستيقظ صدق في حال قطعه له في الجملة والمتساويان  
 صدق كل منهما على جميع افراد الاخر في زمان صدق كل واحد منهما في زمان

الباقين اذ هناك طول الكلام ولا يخفى ذلك اسحق اهل الاصل وترك  
 الاخير بقوله فان لم يصدق احد من اصلاها ما شأن اقول اعظم عليه  
 بان اللاشي واللا يمكن ولا يمكن للام لا يصدق احد من اصلاها في الكلام  
 ولا في الدفن فان جلا خبائين وجب ان يكون بين نقيضيهما شيء  
 سياتي وهو لعل ان الشيء ممكن للام متساويان في له لا يصدق احد من  
 نقيضيهما في امرهما ليس بهما وجه يتبين من النفي والكتاب الصلابة  
 في كل امر على اولها ياد او التي يمكن صدقها كذلك فخرج الكتاب  
 الفرقة التي يمتنع صدقها في وضعت لا يتبين من اشارة خارجا ودهانها  
 قبل الكتابان اللذان يصدق كل واحد منهما في شيء فخرجت من تحتها  
 اذ يستوي في امرهما لانها لا يصدق احد من نقيضيهما في امرهما  
 من النفي ولا عرض في الكتابات التي لا يصدق احد من نقيضيهما في امرهما  
 او الصلابة في نفي امر على شيء يتبين انهما ممكن ايضا اذ لا يصدق احد من نقيضيهما  
 رعايته فلا يحكم بقوله فان صدقها فاما وان اقول النقيضيهما صاف  
 منها على جميع افراد الاخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق في زمان واحد فان  
 السام والمستيقظ متساويان مع اقتناء اجزاء علم في زمان واحد وربما يقال  
 للسام انما هو عين السام في الجملة والمستيقظ في الجملة فالسام في حال نومه  
 يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في  
 حال انومه هكذا المستيقظ صدق في حال قطعه له في الجملة والمتساويان  
 صدق كل منهما على جميع افراد الاخر في زمان صدق كل واحد منهما في زمان

الباقين اذ هناك طول الكلام ولا يخفى ذلك اسحق اهل الاصل وترك  
 الاخير بقوله فان لم يصدق احد من اصلاها ما شأن اقول اعظم عليه  
 بان اللاشي واللا يمكن ولا يمكن للام لا يصدق احد من اصلاها في الكلام  
 ولا في الدفن فان جلا خبائين وجب ان يكون بين نقيضيهما شيء  
 سياتي وهو لعل ان الشيء ممكن للام متساويان في له لا يصدق احد من  
 نقيضيهما في امرهما ليس بهما وجه يتبين من النفي والكتاب الصلابة  
 في كل امر على اولها ياد او التي يمكن صدقها كذلك فخرج الكتاب  
 الفرقة التي يمتنع صدقها في وضعت لا يتبين من اشارة خارجا ودهانها  
 قبل الكتابان اللذان يصدق كل واحد منهما في شيء فخرجت من تحتها  
 اذ يستوي في امرهما لانها لا يصدق احد من نقيضيهما في امرهما  
 من النفي ولا عرض في الكتابات التي لا يصدق احد من نقيضيهما في امرهما  
 او الصلابة في نفي امر على شيء يتبين انهما ممكن ايضا اذ لا يصدق احد من نقيضيهما  
 رعايته فلا يحكم بقوله فان صدقها فاما وان اقول النقيضيهما صاف  
 منها على جميع افراد الاخر ولا يلزم من ذلك ان يصدق في زمان واحد فان  
 السام والمستيقظ متساويان مع اقتناء اجزاء علم في زمان واحد وربما يقال  
 للسام انما هو عين السام في الجملة والمستيقظ في الجملة فالسام في حال نومه  
 يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في  
 حال انومه هكذا المستيقظ صدق في حال قطعه له في الجملة والمتساويان  
 صدق كل منهما على جميع افراد الاخر في زمان صدق كل واحد منهما في زمان

في العموم مطلقا والعموم من وجه قوله وانما اعتبر النسب بين الكلين اقول  
 يعني ان الكلين يتحقق بينهما النسب لا ريب على معنى انه يوجد كليان متضمنان  
 بينهما تباين وكلين آخران بينهما تشابه وعلى هذا قد تحقق في الكلين مطلقا  
 الاقسام الاربعه واما الكل والجزى فلا يوجد فيها الا قسمان فقط وفي  
 الجزئين لا قسم وبغيره فلو قال المفهومات متساويان الى اخر التفسير بما  
 يوهجر جريان جميع الاقسام الاربعه في كل واحد من الاقسام الثلاث فلا قال  
 الكلان علم ان ليس حال القسمين الاخرين كما لا يمكن التخصيص في  
 فان قلت قد علم ما ذكره من عدم جزمه المعاني في حكمه فيها لئلا يعلم ما اذا  
 فيها من تلك النسب فمتى يولد ذلك بالمعاشيه ياد في لغات على ان  
 المقصود الاصل معرفه احوال نسب الكلين ان بعضها الى بعض قوله  
 فانهما لا يكونان لامتباينين اقول في فن قلت هذا الضاحك وهذا  
 الكاتب جريان متصا فان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه  
 الضاحك زيدا مثلا وبهذا الكاتب عمرا فهناك جريان متباينان وكلا  
 المشار اليه زيدا مثلا فليس هناك الجزئي حقيقة واحد هو ذات زيدا  
 لكنه اعتبر معه تارة انصافا بالاشخاص واخرى انصافا بالكثايف وبذلك  
 الجزئي حقيقة تعد اشياء ولا يتغيرا في الحقيقة بل تعد وتغير في الاشياء  
 والكلام في الجزئين المتعارفين تعاريف حقيقيا كما هو المتبادر من المعاني في جزئي  
 واحد لا اعتبارات متعدهة ولو كان جزئي واحد مجسما للحوادث والاعتبارات  
 جريان متعلقان ولو لم يكن الجزئي حقيقة كذا فانا اذا اشرنا الى هذا الكاتب وهذا  
 جريان متعلقين

والنسب بين الكلين  
 في العموم مطلقا  
 والعموم من وجه  
 قوله وانما اعتبر  
 النسب بين الكلين  
 اقول يعني ان  
 الكلين يتحقق  
 بينهما النسب لا ريب  
 على معنى انه يوجد  
 كليان متضمنان  
 بينهما تباين وكلين  
 آخران بينهما تشابه  
 وعلى هذا قد تحقق  
 في الكلين مطلقا  
 الاقسام الاربعه  
 واما الكل والجزى  
 فلا يوجد فيها الا  
 قسمان فقط وفي  
 الجزئين لا قسم  
 وبغيره فلو قال  
 المفهومات متساويان  
 الى اخر التفسير  
 بما يوهجر جريان  
 جميع الاقسام  
 الاربعه في كل واحد  
 من الاقسام الثلاث  
 فلا قال الكلان  
 علم ان ليس حال  
 القسمين الاخرين  
 كما لا يمكن التخصيص  
 في فان قلت قد  
 علم ما ذكره من  
 عدم جزمه المعاني  
 في حكمه فيها لئلا  
 يعلم ما اذا فيها  
 من تلك النسب فمتى  
 يولد ذلك بالمعاشيه  
 ياد في لغات على ان  
 المقصود الاصل  
 معرفه احوال نسب  
 الكلين ان بعضها  
 الى بعض قوله  
 فانهما لا يكونان  
 لامتباينين اقول  
 في فن قلت هذا  
 الضاحك وهذا  
 الكاتب جريان  
 متصا فان فلا  
 يكونان متباينين  
 قلت ان كان  
 المشار اليه  
 الضاحك زيدا  
 مثلا وبهذا  
 الكاتب عمرا  
 فهناك جريان  
 متباينان وكلا  
 المشار اليه  
 زيدا مثلا  
 فليس هناك  
 الجزئي حقيقة  
 واحد هو ذات  
 زيدا لكنه  
 اعتبر معه  
 تارة انصافا  
 بالاشخاص  
 واخرى انصافا  
 بالكثايف  
 وبذلك الجزئي  
 حقيقة تعد  
 اشياء ولا  
 يتغيرا في  
 الحقيقة بل  
 تعد وتغير  
 في الاشياء  
 والكلام في  
 الجزئين  
 المتعارفين  
 تعاريف حقيقيا  
 كما هو المتبادر  
 من المعاني  
 في جزئي واحد  
 لا اعتبارات  
 متعدهة ولو  
 كان جزئي  
 واحد مجسما  
 للحوادث  
 والاعتبارات  
 جريان  
 متعلقان  
 ولو لم يكن  
 الجزئي  
 حقيقة  
 كذا فانا  
 اذا اشرنا  
 الى هذا  
 الكاتب  
 وهذا جريان  
 متعلقين



هذا الطويل وهذا القاعد اذ كان هذا على خلاف القاعد بجزئيات متصلة وهذا  
كل واحد منها على اعمام من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض  
بين كثيرين فلا يكون اكلها قطعاً واحتمال هذا السبل في قبليات عظيمة  
عند العامة ونقصها عند الخاصة فهو باءد من مشهور افناء وزيادات  
وم قول ولا كان بعض الانسان ليس للاناطة يجوز بعض الانسان  
انطقاً قول اورد عليه ان مقتضى بعض الناس ليس للاناطة لا يتوارم  
بعض الانسان انطاطاً لاسيما في من ان السالبة المعدلة المحمول لهم الموجبة  
المحصلة للمحمول الا ترى ان مقتضى قولك ليس يد بلا كانت بلا سائر معدلة  
قوله سيد كانت محمولاً ان سيد معدلة فلا يكون مقتضى ذلك ان كانت  
والسبب في ذلك ان مقتضى قولك سيد معدلة فلا يكون مقتضى ذلك ان كانت  
او على من الشيء يستلزم وجوده في الشيء فان قلت اذا كان الموضوع موجوداً  
فالسالبة المعدلة وللوجبة المحصلة محتمل ان لا يكون مقتضى قولك فيما نحن فيه  
لا الانسان خارج على موجودات محتملة كالقصر في غيره فقلت ذلك لا يمكن  
فعلاً اذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في تعميم التساويين مطلقاً اذا  
يصدق تعميمها على شيء اصلاً لها لا يعم البرهان قطعاً كقصر الشيء والممكن  
فان الشيء والممكن العام لا وجب قهراً على مفهوم محتمل ان يقع صدق والاشياء  
واللا يمكن محتمل على مفهوم من المهورات فاذا قلت لو لم يصدق وتكلم فيمكن  
ففيها هو بعض الاشياء ليس بالامكن فيكون بعض الاشياء محتمل ان يقع الصدق  
فان قلت مفهوم الممكن فيقضي مفهومه لا يمكن فاذا لم يصدق واحد على شيء

في الصدق على الاخر والا لا رغم القضاة وما هو حال بدعيته فان اخرج على الصدق  
 كان مكافئ غير مسموع قلت هذا المصنفان متا بصار اذا العبر في نصيبها  
 هكذا من غير من غير اعتبار صدقها على شيء وما اذا اعتبر صدقها على شيء  
 هذا كقضاة موجدان موجبان احدهما معدلة والاخرى محسنة لقولنا ان يدعى  
 وزيد لا يمكن ولا شافى منها لان يقضي صدق المكي على شيء كصدقه عليه  
 لا صدق سلبه عليه كاشاعة التساوي باعتبار صدقها على شيء اذ وجه التساوي  
 الى وجوبه كليته وانظر القضاة باعتبار الصدق على ذات الموضوع فاذ اقلت  
 كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد عرفت انهما على افرادهما وكذا اذا اقلت  
 كل انسان لا ناطق فقد عرفت صدق اللاحق على كل انسان فاذا اخذت  
 يقضي بهذا اعتبار كان هو صدق اللاحق عليه هو معنى قولنا صدق  
 بعض الانسان ليس بالناطق لا صدق اللاحق على كل ناطق يقضي اللاحق  
 في جملة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لا في جملة اعتبار صدقه عليه  
 فقد شبه عليك يقضي باعتبار الصدق يقضي باعتبار الصدق في  
 احدهما كان الامر فلم يمتصا في كفاية والتحصيل يقال اننا نحن يقضي التساوي  
 اعتبار الصدق على شيء فيكون يقضاها سلبين هكذا كقولنا ليس انسان  
 ليس ناطق وكل ليس ناطق فهو ليس انسان فيحصل قضبان موجبان  
 سلبتا الطرفين وللوجه السالبة الطرفين لا يقتضي وجه الموضوع بخلاف العمل  
 الطرفين وقد حقق ذلك في موضعنا ايضا ان تخصيصه بالظن يمكن تساويا  
 شاملين لجميع الاشياء وهذا واضحا فان يقضي بهما صدق كان على موجدان







من وجه ان كان التباين الجزئي بينهما في جميع المصنفين في ضمن واحد المصنفين  
 كالتباين الكلي مثلا كان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذا يقال النسبة  
 بين الكرم والاشنان وبين الحيوان والايض هو التباين الجزئي ثم نتوجه  
 قطعاً بل يقال النسبة بين الاولين هو التباين الكلي وبين الآخرين هو المصنف  
 من وجه ونعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين ولا شك  
 ان النسبة بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقض التباينين قد لا يتصادق  
 اتصالاً وقد يتصادق ان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوصية  
 الكلي في جميع المصنفين ولا بخصوص المصنفين من وجهين جميعاً بل يفتقر فيهما  
 في ضمن المباشرة الكلية في جميع المصنفين من وجه النسبة بينهما  
 التباين هو التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل فرد به وهو المطلوب وهذا  
 لا شبهة فيقول ان المصنفين ان تعني الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يبين  
 في بعض المصنفين تبايناً كلياً قطعاً فظاهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه والحيوان  
 والا ايضاً فاذ هم ذلك الى اذ ذكره في بقية التباين من وجهين وعبر  
 منها مع نقض الاختلاف جار فيها ايضاً ظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي  
 مجرد عن خصوصية كل من فرديه او قول نفى وان كان يكون النسبة بينهما  
 العموم من وجهان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين التقصين هي العموم من وجه  
 ايضاً فالتعمق في تحقيقه ضمن الينفي العموم مطلقاً ولو قصر النسبة بينهما على ذلك  
 لانها تعلق مما ذكره ونقض التباين يعني ان نقضها ان النسبة على اتصال  
 كتحقيق العموم من وجه الا ان بينهما مباشرة كلية وان صدق كان بينهما عموم من وجه مجرداً

من وجه ان كان التباين الجزئي بينهما في جميع المصنفين في ضمن واحد المصنفين  
 كالتباين الكلي مثلا كان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذا يقال النسبة  
 بين الكرم والاشنان وبين الحيوان والايض هو التباين الجزئي ثم نتوجه  
 قطعاً بل يقال النسبة بين الاولين هو التباين الكلي وبين الآخرين هو المصنف  
 من وجه ونعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين ولا شك  
 ان النسبة بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقض التباينين قد لا يتصادق  
 اتصالاً وقد يتصادق ان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوصية  
 الكلي في جميع المصنفين ولا بخصوص المصنفين من وجهين جميعاً بل يفتقر فيهما  
 في ضمن المباشرة الكلية في جميع المصنفين من وجه النسبة بينهما  
 التباين هو التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل فرد به وهو المطلوب وهذا  
 لا شبهة فيقول ان المصنفين ان تعني الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يبين  
 في بعض المصنفين تبايناً كلياً قطعاً فظاهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه والحيوان  
 والا ايضاً فاذ هم ذلك الى اذ ذكره في بقية التباين من وجهين وعبر  
 منها مع نقض الاختلاف جار فيها ايضاً ظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي  
 مجرد عن خصوصية كل من فرديه او قول نفى وان كان يكون النسبة بينهما  
 العموم من وجهان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين التقصين هي العموم من وجه  
 ايضاً فالتعمق في تحقيقه ضمن الينفي العموم مطلقاً ولو قصر النسبة بينهما على ذلك  
 لانها تعلق مما ذكره ونقض التباين يعني ان نقضها ان النسبة على اتصال  
 كتحقيق العموم من وجه الا ان بينهما مباشرة كلية وان صدق كان بينهما عموم من وجه مجرداً

من وجه ان كان التباين الجزئي بينهما في جميع المصنفين في ضمن واحد المصنفين  
 كالتباين الكلي مثلا كان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذا يقال النسبة  
 بين الكرم والاشنان وبين الحيوان والايض هو التباين الجزئي ثم نتوجه  
 قطعاً بل يقال النسبة بين الاولين هو التباين الكلي وبين الآخرين هو المصنف  
 من وجه ونعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين ولا شك  
 ان النسبة بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين ان نقض التباينين قد لا يتصادق  
 اتصالاً وقد يتصادق ان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوصية  
 الكلي في جميع المصنفين ولا بخصوص المصنفين من وجهين جميعاً بل يفتقر فيهما  
 في ضمن المباشرة الكلية في جميع المصنفين من وجه النسبة بينهما  
 التباين هو التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل فرد به وهو المطلوب وهذا  
 لا شبهة فيقول ان المصنفين ان تعني الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يبين  
 في بعض المصنفين تبايناً كلياً قطعاً فظاهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه والحيوان  
 والا ايضاً فاذ هم ذلك الى اذ ذكره في بقية التباين من وجهين وعبر  
 منها مع نقض الاختلاف جار فيها ايضاً ظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي  
 مجرد عن خصوصية كل من فرديه او قول نفى وان كان يكون النسبة بينهما  
 العموم من وجهان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين التقصين هي العموم من وجه  
 ايضاً فالتعمق في تحقيقه ضمن الينفي العموم مطلقاً ولو قصر النسبة بينهما على ذلك  
 لانها تعلق مما ذكره ونقض التباين يعني ان نقضها ان النسبة على اتصال  
 كتحقيق العموم من وجه الا ان بينهما مباشرة كلية وان صدق كان بينهما عموم من وجه مجرداً



[illegible][illegible]





اقول اي بذاته الشخص المقدس لا يفهمه غيره فانه كل كلام واجب عن هذا  
بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذي هي كما صرح به ليس منسلكا  
للمعين الذي هو الواجب الوجود لان ان حصل في ذاته من حيث هو كونه  
يقض الوجود كلية مضمرة في شخص فرد بان معنى الجزئي ما كان بحيث  
لو حصل في ذاته من لسم وهذا معنى قولهم كل مضموم اما ان يسم ثم اذ لم يرد اليه  
كونه مضموم بالافعل في ذاته لا يتوقف على الحصول بالافعل والذهن لا على الحاصل  
الحاصل والجزئي الحقيقة هذا المعنى لا يتوقف على الواجب كما لا يخفى وايضا  
الحصول في ذاته من هو كونه ذاته كذا في نفسه مضموم تعرض له الجزئية  
قوله بمعنى ان يكون كذا القول فلا يظهر ما ذكره للنسبة بين الجزئين وبما  
ذكرت النسبة بين الكليتين واما النسبة بين الجزئي الحقيقة وبين كل واحد من  
الكليتين فالنسبة لان الجزئي بمعنى الكل لا يعم واما النسبة بين الجزئي الحقيقة  
وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه مصادق للجزئي كاصناف على الجزئي الحقيقة  
بدونها واصلتها بل بدو في المعنى من الشاملة وتصادف الكل على الكلية  
التي سطر قولهم لان نوعيتها تامها بالنظر الى حقيقة واحدة اقول  
نوعيتها هذا النوع نسبة واصافة بينه وبين افرادة فليس يعتبر فيها الحقيقة  
افراده وبنسبها الى اتحاد الحقيقة في الوجود فلهذا يسمى بالحقيقة ولما  
النوع الاخر اعني كاصنافي فلا بد في نوعيتها من الوجود لعموم نوعه اخرج من  
فيكون مضاعفا لم يكن ذلك لان الحاصل كان علمه المكاشفة لشيء من  
ماهيتين مختلفتين في الحقيقة وقولا على ما في جواب ما هو فلا يتصل كل

في كل واحد من الكليتين

هذا الكلام هو الذي هو الواجب الوجود لان ان حصل في ذاته من حيث هو كونه يقض الوجود كلية مضمرة في شخص فرد بان معنى الجزئي ما كان بحيث لو حصل في ذاته من لسم وهذا معنى قولهم كل مضموم اما ان يسم ثم اذ لم يرد اليه كونه مضموم بالافعل في ذاته لا يتوقف على الحصول بالافعل والذهن لا على الحاصل الحاصل والجزئي الحقيقة هذا المعنى لا يتوقف على الواجب كما لا يخفى وايضا الحصول في ذاته من هو كونه ذاته كذا في نفسه مضموم تعرض له الجزئية قوله بمعنى ان يكون كذا القول فلا يظهر ما ذكره للنسبة بين الجزئين وبما ذكرت النسبة بين الكليتين واما النسبة بين الجزئي الحقيقة وبين كل واحد من الكليتين فالنسبة لان الجزئي بمعنى الكل لا يعم واما النسبة بين الجزئي الحقيقة وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه مصادق للجزئي كاصناف على الجزئي الحقيقة بدونها واصلتها بل بدو في المعنى من الشاملة وتصادف الكل على الكلية التي سطر قولهم لان نوعيتها تامها بالنظر الى حقيقة واحدة اقول نوعيتها هذا النوع نسبة واصافة بينه وبين افرادة فليس يعتبر فيها الحقيقة افراده وبنسبها الى اتحاد الحقيقة في الوجود فلهذا يسمى بالحقيقة ولما النوع الاخر اعني كاصنافي فلا بد في نوعيتها من الوجود لعموم نوعه اخرج من فيكون مضاعفا لم يكن ذلك لان الحاصل كان علمه المكاشفة لشيء من ماهيتين مختلفتين في الحقيقة وقولا على ما في جواب ما هو فلا يتصل كل







كما يكون نوع اضافي لا نوع اضافي فوجهها نوع محتمل فيكون نوعا محتملا غير واقعي  
 في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوجهها النوع فيكون جنسا محتملا غير واقعي  
 واما سلسلة الترتيب فيمثل هذا ايضا الاصل في المراتب فيجعل المراتب محتملة فذلك  
 بضمير كماله كما هو واضح من المراتب نظر الى ما ذكرنا من اعتبار افراده فيكون  
 الى الاصل في الترتيب عدما واما كمال في الا انواع متنازلة وفي الجنس متجانسة  
 لان ترتيبها في انواعها يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك  
 ان نوع النوع يكون محتملا لان نوعية الشيء انما يكون بالقدر المحتمل فالتالي لما  
 يكون نوع النوع اذا كان محتملا في ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل المثال  
 من جنس الجنس فيكون الجنس هو انفسه جنس وحيث الجنس جنس من الجنس لا شك  
 ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء انما هو بالقياس الى المحتمل فالتالي لما  
 يكون جنس الجنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل المثال  
 من جنس الجنس عاونه اعلم ان النوع السافل من مراتبها انواع يمان جميع مراتبها  
 فانه لا يكون الا نوعا محتملا فيحصل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يمان جميع  
 مراتبها لانها لا يكون فوقه جنس فيحصل ان يكون نوعا وبين كل واحد من  
 النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه  
 وعليه اعتبارهم الامثلة قوله لا يقال اقول قد عرفت ان الترتيب الاول  
 مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة ويكون الجوهر جنسا لها والتبديل الثاني  
 هو فوقه اختلافها في الحقيقة ويكون الجوهر جنس لها فيحصل جنسا اما كمالا  
 ان اللغز في الترتيب هو الترتيب فان طابق النوع فذلك لا يضر في كونه جنسا

فيكون نوعا محتملا غير واقعي في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوجهها النوع فيكون جنسا محتملا غير واقعي  
 واما سلسلة الترتيب فيمثل هذا ايضا الاصل في المراتب فيجعل المراتب محتملة فذلك بضمير كماله كما هو واضح من المراتب نظر الى ما ذكرنا من اعتبار افراده فيكون  
 الى الاصل في الترتيب عدما واما كمال في الا انواع متنازلة وفي الجنس متجانسة لان ترتيبها في انواعها يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك  
 ان نوع النوع يكون محتملا لان نوعية الشيء انما يكون بالقدر المحتمل فالتالي لما يكون نوع النوع اذا كان محتملا في ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب على سبيل المثال من جنس الجنس فيكون الجنس هو انفسه جنس وحيث الجنس جنس من الجنس لا شك  
 ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء انما هو بالقياس الى المحتمل فالتالي لما يكون جنس الجنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل المثال من جنس الجنس عاونه اعلم ان النوع السافل من مراتبها انواع يمان جميع مراتبها فانه لا يكون الا نوعا محتملا فيحصل ان يكون جنسا وان الجنس العالي يمان جميع مراتبها لانها لا يكون فوقه جنس فيحصل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه وعليه اعتبارهم الامثلة قوله لا يقال اقول قد عرفت ان الترتيب الاول مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة ويكون الجوهر جنسا لها والتبديل الثاني هو فوقه اختلافها في الحقيقة ويكون الجوهر جنس لها فيحصل جنسا اما كمالا ان اللغز في الترتيب هو الترتيب فان طابق النوع فذلك لا يضر في كونه جنسا

[illegible]





الجواب للحجج الاول عليه تضمن اصطلاحه وللناسبة في التسمية موعيد فان الاول  
 انسيب بالمدلول مطابقة والداخل انسيب بالمدلول تضمناً وان كان كل منهما مسمى  
 مع كل من الجزئين قوله فبانه مقسم الى حصل قسم له اقول قد يتوهم ان  
 مثلاً يقسم الحيوان الى قسمين فالطير غير الناطق والتحقيق انه مقسم الى قسمين  
 فالحصول قسمه فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه  
 كان الناطق قسم من حاصل انضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين  
 القسمين كان هناك امران مقتان له كل واحد منهما محمول قسم واحد لا كان  
 من قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين فظنوا الى الحيوان اذا قسم الى الناطق  
 ووجدوا عدم ما حصل له قسمان كان من عدم الفرد من الاقسام والاجتماع في  
 للرب نظر الى مثل ذلك قوله والمتوسطات سواء كانت نواعاً واجزاء  
 اقول لو تذكر النوع العالي لانك اجمع في الجنس المتوسط ولا تجلس اقل الاذن  
 في النوع المتوسط قوله وكل حصل فبوم النوع العالي والجنس العالي اقول لا  
 بالعالي ههنا الفوقاني وبالسافل التحتاني لا مخرج من العالي ما هو فوق الجميع  
 ما هو تحت الجميع قوله لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات السافل  
 اقول وهذا ان كان العالي الى كان مقوماً للسافل كان جميع مقوماته مقوماً  
 او اجزاء مقوماته للسافل قطعاً قوله فلو كان جميع مقومات السافل اقل من جميع  
 المقومات المقومة له لان الكلام فيها اقل قلت فلي هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل  
 والعالي وان يكون في السافل سعة الفصول المقومة لشدة بينه وبين العالي فيصاحبه بزيادة  
 بمنازع العالي قلت ليس للسافل وراءه ماهية العالي الا الفصول المقومة للسافل فان قلت

جلسه انجمن محققین و معتمدین  
مجلس علمیه عالی تبریز  
در روز شنبه ۱۳۰۲  
مجلس علمیه عالی تبریز  
در روز شنبه ۱۳۰۲  
مجلس علمیه عالی تبریز  
در روز شنبه ۱۳۰۲

مشتركة تحت السافل والعالي ما هيته متلا ليس الانسان ووراء الجوهرا  
 فصول مقومة للانسان ومقومة للجوهري هي قابل الابد الثالث والنامي الحما  
 الخلق بالادارة والناطق وكذا ليس الانسان ووراء الجسم الاصول مقومة  
 للانسان والنامي الجسم هي الثالثة الاخيرة وليس فيه ايضا ووراء الجسم النامي  
 الاصل لا ينفصل عنه ومقسما للجسم النامي هي الاخيرة وليس فيه ايضا ووراء الجوهرا  
 الاصل واحد هم الناطق فانه اذا تزلزل اجاسق ان الذي تحت الجسم للعلم اذ كانه  
 ومن فصول هكذا فلا يتغير كماله عن الذي فوقه لا بما هو فصل مقوم له فاذا فرض  
 كونه مشتركا لغيره من فوق اصلا قوله فليقول الشارح هو الفخر وهو وليت  
 انه اقول اعني ما يكون بصورة بطريق النظر وصالا الى تصور الشيء او امتيازه  
 عن جميع ما عداه وهذا القيد يفهم اعتباره مما تقدم من ان الوصول الى النظر الى التصور  
 ليس فولا شأنا وكيف لا يكون مقبولا المقصود من الفرض بيان طرق اكتساب التصور  
 والتصديق مع هذا القيد لا يفرض بان تصور المعرف يستلزم ايضا تصديق فيه  
 فينتقص من المعرف ولا بان تصديق الماهيات يستلزم تصور لوازمها كالتصور  
 المعرف في كلة الاكزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق الطريق  
 واكتساب قوله وليس المراد تصور الشيء الخ اقول قد تبين ان تصور الشيء  
 المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنة كما في الحد التام وقد يكون بكنة الكنة  
 كما في خبر الحد التام وما تصور المعرف كالحسن فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنة  
 لان تصور الماهية بالكنة لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنة وان كان  
 غير الحد التام فبان ان يكون بالكنة وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام قد

فيقولون ان هذا هو المقصود من قوله فليقول الشارح هو الفخر وهو وليت  
 انما اقول اعني ما يكون بصورة بطريق النظر وصالا الى تصور الشيء او امتيازه  
 عن جميع ما عداه وهذا القيد يفهم اعتباره مما تقدم من ان الوصول الى النظر الى التصور  
 ليس فولا شأنا وكيف لا يكون مقبولا المقصود من الفرض بيان طرق اكتساب التصور  
 والتصديق مع هذا القيد لا يفرض بان تصور المعرف يستلزم ايضا تصديق فيه  
 فينتقص من المعرف ولا بان تصديق الماهيات يستلزم تصور لوازمها كالتصور  
 المعرف في كلة الاكزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق الطريق  
 واكتساب قوله وليس المراد تصور الشيء الخ اقول قد تبين ان تصور الشيء  
 المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنة كما في الحد التام وقد يكون بكنة الكنة  
 كما في خبر الحد التام وما تصور المعرف كالحسن فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنة  
 لان تصور الماهية بالكنة لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنة وان كان  
 غير الحد التام فبان ان يكون بالكنة وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام قد

فيقولون ان هذا هو المقصود من قوله فليقول الشارح هو الفخر وهو وليت  
 انما اقول اعني ما يكون بصورة بطريق النظر وصالا الى تصور الشيء او امتيازه  
 عن جميع ما عداه وهذا القيد يفهم اعتباره مما تقدم من ان الوصول الى النظر الى التصور  
 ليس فولا شأنا وكيف لا يكون مقبولا المقصود من الفرض بيان طرق اكتساب التصور  
 والتصديق مع هذا القيد لا يفرض بان تصور المعرف يستلزم ايضا تصديق فيه  
 فينتقص من المعرف ولا بان تصديق الماهيات يستلزم تصور لوازمها كالتصور  
 المعرف في كلة الاكزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق الطريق  
 واكتساب قوله وليس المراد تصور الشيء الخ اقول قد تبين ان تصور الشيء  
 المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنة كما في الحد التام وقد يكون بكنة الكنة  
 كما في خبر الحد التام وما تصور المعرف كالحسن فان كان حدا تاما فلا بد ان يكون بالكنة  
 لان تصور الماهية بالكنة لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنة وان كان  
 غير الحد التام فبان ان يكون بالكنة وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام قد



واما اذا لم يكن ذاتيا وكان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكنه بل هو  
 من وجوه في العقل جرد العام فيه قوله وايضا شرط تحقق العلم  
 العقل هذا بحسب الوجه الخارجى مسلما انه كلما تحقق العلم الخارجى تحقق  
 العلم فيه العلم بالوجه الذهني فلا انحاء ان يفعل الخاص لا يفعل  
 العام كما انما قوله فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق  
 عليه المعرف صدق كل ما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف اقول  
 وذلك لان الموجبة الكلية الثانية عكس النقيض للوجه الكلية الاولى  
 طريق للتقدمين قولنا بالعكس اقول وذلك في الاول ايضا عكس النقيض الثانية  
 على طريقهم كل واحد منهما مستقلة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس ان  
 اللزوم من الطرف الاخر ثبتت كالدالة الكلية التي ادعاها بقوله وهو  
 ملازم للكلية الثانية قوله وهو لا مثله على الدلائل فانه عن جمل  
 الاختيار الاجنبية فيه اقول وذلك لان في ذاتيات كل شئ ما يخصه  
 وغيره عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة استئصاله على الدلائل  
 المميزة فانما عن جمل اعتبار الحدود فيه وكذا الحد الخاص به كونه لا  
 المميز فيكون ما على جمل الاختيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين  
 الاصطلاحى واللغوى فلا يبرهان الرسم ايضا في منع عن دخول الاختيار  
 فيه فيبخر ان يسمى حدا واعلم ان ارباب العربية ولا حصول يستعملون  
 بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاح  
 واعلم ايضا ان الخاص فى الوجهية يتبع الاطلاع على اتياتها والتميز بينها

انما هو من وجوه في العقل جرد العام فيه قوله وايضا شرط تحقق العلم العقل هذا بحسب الوجه الخارجى مسلما انه كلما تحقق العلم الخارجى تحقق العلم فيه العلم بالوجه الذهني فلا انحاء ان يفعل الخاص لا يفعل العام كما انما قوله فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف صدق كل ما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف اقول وذلك لان الموجبة الكلية الثانية عكس النقيض للوجه الكلية الاولى طريق للتقدمين قولنا بالعكس اقول وذلك في الاول ايضا عكس النقيض الثانية على طريقهم كل واحد منهما مستقلة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس ان اللزوم من الطرف الاخر ثبتت كالدالة الكلية التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلية الثانية قوله وهو لا مثله على الدلائل فانه عن جمل الاختيار الاجنبية فيه اقول وذلك لان في ذاتيات كل شئ ما يخصه وغيره عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة استئصاله على الدلائل المميزة فانما عن جمل اعتبار الحدود فيه وكذا الحد الخاص به كونه لا المميز فيكون ما على جمل الاختيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين الاصطلاحى واللغوى فلا يبرهان الرسم ايضا في منع عن دخول الاختيار فيه فيبخر ان يسمى حدا واعلم ان ارباب العربية ولا حصول يستعملون بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاح واعلم ايضا ان الخاص فى الوجهية يتبع الاطلاع على اتياتها والتميز بينها

انما هو من وجوه في العقل جرد العام فيه قوله وايضا شرط تحقق العلم العقل هذا بحسب الوجه الخارجى مسلما انه كلما تحقق العلم الخارجى تحقق العلم فيه العلم بالوجه الذهني فلا انحاء ان يفعل الخاص لا يفعل العام كما انما قوله فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف صدق كل ما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف اقول وذلك لان الموجبة الكلية الثانية عكس النقيض للوجه الكلية الاولى طريق للتقدمين قولنا بالعكس اقول وذلك في الاول ايضا عكس النقيض الثانية على طريقهم كل واحد منهما مستقلة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس ان اللزوم من الطرف الاخر ثبتت كالدالة الكلية التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلية الثانية قوله وهو لا مثله على الدلائل فانه عن جمل الاختيار الاجنبية فيه اقول وذلك لان في ذاتيات كل شئ ما يخصه وغيره عن جميع ما عداه فيكون الحد التام بواسطة استئصاله على الدلائل المميزة فانما عن جمل اعتبار الحدود فيه وكذا الحد الخاص به كونه لا المميز فيكون ما على جمل الاختيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين الاصطلاحى واللغوى فلا يبرهان الرسم ايضا في منع عن دخول الاختيار فيه فيبخر ان يسمى حدا واعلم ان ارباب العربية ولا حصول يستعملون بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاح واعلم ايضا ان الخاص فى الوجهية يتبع الاطلاع على اتياتها والتميز بينها







قوله لا بد منها من الحكم لا يقتضي لصدق والكذب الحكم لا بد له من الحكم عليه  
 الحكومة به فمما اعني الحكومة عليه به بتمثل المادة للقضية والحكم الذي به  
 يرتبط احدهما بالآخر بميزة الصورة لها والحال القضية هو بطلان صورها  
 وانفكاك اجزاء المادة بعضها من بعض قوله وليس هو الدال على النسبة  
 المحللة لقوله في كل علم لرفع النسبة كما يتبعه في دل عليها فلفظ هو مجموعها  
 يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا بالحكومة به بالحكم عليه  
 بالنسبة السلبية قوله طريقا وعكسا اقول فتعريف الشرطية غير مطرد  
 لدخول غير المحذور فيه وتعريف المحللة غير متعكس نحو وجه بعض المحل ودفعه  
 فالا فلي ان يحذف قيد الاخلال اقول هذا القيد ذكره صاحب الكفاية  
 تابعه وكذا في تركه على المفرد على ما يعم المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن  
 انصف من ذهب عرفان كل محلبة يمكن ان يعبر عن طرفها مع ملاحظة الاشارة  
 بمفرد وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك قوله فلو ورد بعض النصوص المذكورة  
 عليه اقول وهو قولنا زيد علم بصادقة زيد ليس يعلم وقولنا الشمس تطلع بطلان  
 موجه قوله فلان اخلال القضية لما منتهى بها اقول لا مركب لا يحل  
 الى اجزاء الموحدة في المعرف من ان التحليل هو ابطال الصفة فلا يبقى الا اجزاء المادة  
 ثمران اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم احيانا  
 او ان تراعى او اعتبر في ذلك لا يرتبط بغير ضرورة فانك اذا قلت الشمس تطلع او  
 النسبة بين طرفيه لم يتصور ربط بين اجزائها يصير محكما عليه وبه فالمرجوح  
 القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزءا من قضية اخرى فاذا حذف وان الشرط والحكم

لا بد منها من الحكم لا يقتضي لصدق والكذب الحكم لا بد له من الحكم عليه  
 الحكومة به فمما اعني الحكومة عليه به بتمثل المادة للقضية والحكم الذي به  
 يرتبط احدهما بالآخر بميزة الصورة لها والحال القضية هو بطلان صورها  
 وانفكاك اجزاء المادة بعضها من بعض قوله وليس هو الدال على النسبة  
 المحللة لقوله في كل علم لرفع النسبة كما يتبعه في دل عليها فلفظ هو مجموعها  
 يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا بالحكومة به بالحكم عليه  
 بالنسبة السلبية قوله طريقا وعكسا اقول فتعريف الشرطية غير مطرد  
 لدخول غير المحذور فيه وتعريف المحللة غير متعكس نحو وجه بعض المحل ودفعه  
 فالا فلي ان يحذف قيد الاخلال اقول هذا القيد ذكره صاحب الكفاية  
 تابعه وكذا في تركه على المفرد على ما يعم المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن  
 انصف من ذهب عرفان كل محلبة يمكن ان يعبر عن طرفها مع ملاحظة الاشارة  
 بمفرد وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك قوله فلو ورد بعض النصوص المذكورة  
 عليه اقول وهو قولنا زيد علم بصادقة زيد ليس يعلم وقولنا الشمس تطلع بطلان  
 موجه قوله فلان اخلال القضية لما منتهى بها اقول لا مركب لا يحل  
 الى اجزاء الموحدة في المعرف من ان التحليل هو ابطال الصفة فلا يبقى الا اجزاء المادة  
 ثمران اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم احيانا  
 او ان تراعى او اعتبر في ذلك لا يرتبط بغير ضرورة فانك اذا قلت الشمس تطلع او  
 النسبة بين طرفيه لم يتصور ربط بين اجزائها يصير محكما عليه وبه فالمرجوح  
 القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزءا من قضية اخرى فاذا حذف وان الشرط والحكم

قوله لا بد منها من الحكم لا يقتضي لصدق والكذب الحكم لا بد له من الحكم عليه  
 الحكومة به فمما اعني الحكومة عليه به بتمثل المادة للقضية والحكم الذي به  
 يرتبط احدهما بالآخر بميزة الصورة لها والحال القضية هو بطلان صورها  
 وانفكاك اجزاء المادة بعضها من بعض قوله وليس هو الدال على النسبة  
 المحللة لقوله في كل علم لرفع النسبة كما يتبعه في دل عليها فلفظ هو مجموعها  
 يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا بالحكومة به بالحكم عليه  
 بالنسبة السلبية قوله طريقا وعكسا اقول فتعريف الشرطية غير مطرد  
 لدخول غير المحذور فيه وتعريف المحللة غير متعكس نحو وجه بعض المحل ودفعه  
 فالا فلي ان يحذف قيد الاخلال اقول هذا القيد ذكره صاحب الكفاية  
 تابعه وكذا في تركه على المفرد على ما يعم المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن  
 انصف من ذهب عرفان كل محلبة يمكن ان يعبر عن طرفها مع ملاحظة الاشارة  
 بمفرد وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك قوله فلو ورد بعض النصوص المذكورة  
 عليه اقول وهو قولنا زيد علم بصادقة زيد ليس يعلم وقولنا الشمس تطلع بطلان  
 موجه قوله فلان اخلال القضية لما منتهى بها اقول لا مركب لا يحل  
 الى اجزاء الموحدة في المعرف من ان التحليل هو ابطال الصفة فلا يبقى الا اجزاء المادة  
 ثمران اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم احيانا  
 او ان تراعى او اعتبر في ذلك لا يرتبط بغير ضرورة فانك اذا قلت الشمس تطلع او  
 النسبة بين طرفيه لم يتصور ربط بين اجزائها يصير محكما عليه وبه فالمرجوح  
 القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزءا من قضية اخرى فاذا حذف وان الشرط والحكم





ان يكونا مظهرين بالفعل والقوة اولا وان شئت قلت كل واحد مظهر  
 اما ان يكونا مشتركا على نسبة فامة مظهرية تفصيلا اولا فيكونا في كل القضية  
 المتصلة الى قضية الرادان كل واحد من طرفها قضية بالقوة مظهرية تفصيلا  
 فيكون قضية بالقوة القرينية من الفعل فيقسم التقسيم بهذا الوجه ايضا واعلم ان  
 اكثر قضية لا تكون في طرفها احدى بل في طرفيه وهذا في متصلها ظاهر في  
 فاما يظهر في الحكم فيكون في الطرفية للارتقاء بها كان قوله هذا المعنى اما ان  
 واما في قوة قوله ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا  
 او على هذا القياس معناه قوله فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية اولا  
 صدقنا القول فالمتصلة الوجهية هي التي يحكم فيها بتصل حقيقة قضية تحقق  
 قضية اخرى فان اكتمل بطلان هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد  
 الاتصال يكون له في رتبة ما سميت متصلة لرومية لوكو متناقيا سميت متصلة متناقيا  
 والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب الاتصال اما مطلقة او رومية او متناقيا  
 والمتصلة الوجهية هي التي يحكم فيها بالتناقض بين قضيتين المتناقضتين في الحكم  
 معا او في احدهما فان اكتمل التناقض سميت متصلة مطلقة وان قيد التناقض يكون  
 ذاتيا سميت متصلة عادية وان قيد التناقض سميت متصلة اتفاقية والمتصلة  
 السالبة هي التي يحكم فيها بسلب الاتفاق اما مطلقة او مقيدة بالاتفاق اولا لا الثاني  
 وسير على تفصيل هذه المتصلة والمتصلة في كتابنا في اصول الفقه في باب الاصول  
 كمتصدق على الوجهية تصديق على السوابق قول لان مفهوم الحكم المتصل هو الحكم  
 يكون طرفها اخر من اما بالفعل بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على من يصدق  
 بكونه لا يصدق على من لا يصدق

فيكونا في كل القضية المتصلة الى قضية الرادان كل واحد من طرفها قضية بالقوة مظهرية تفصيلا فيكون قضية بالقوة القرينية من الفعل فيقسم التقسيم بهذا الوجه ايضا واعلم ان اكثر قضية لا تكون في طرفها احدى بل في طرفيه وهذا في متصلها ظاهر في فاما يظهر في الحكم فيكون في الطرفية للارتقاء بها كان قوله هذا المعنى اما ان واما في قوة قوله ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا او على هذا القياس معناه قوله فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقنا القول فالمتصلة الوجهية هي التي يحكم فيها بتصل حقيقة قضية تحقق قضية اخرى فان اكتمل بطلان هذا الاتصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الاتصال يكون له في رتبة ما سميت متصلة لرومية لوكو متناقيا سميت متصلة متناقيا والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب الاتصال اما مطلقة او رومية او متناقيا والمتصلة الوجهية هي التي يحكم فيها بالتناقض بين قضيتين المتناقضتين في الحكم معا او في احدهما فان اكتمل التناقض سميت متصلة مطلقة وان قيد التناقض يكون ذاتيا سميت متصلة عادية وان قيد التناقض سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب الاتفاق اما مطلقة او مقيدة بالاتفاق اولا لا الثاني وسير على تفصيل هذه المتصلة والمتصلة في كتابنا في اصول الفقه في باب الاصول كمتصدق على الوجهية تصديق على السوابق قول لان مفهوم الحكم المتصل هو الحكم يكون طرفها اخر من اما بالفعل بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على من يصدق بكونه لا يصدق على من لا يصدق

فان قيل ان هذا ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 الامور لا تكون في اعتبارها من العبودية  
 فلهذا لم يرد في اعتبارها من العبودية  
 لا باعتبار القيد والاعتبار بل باعتبار  
 وهو قوله من ذلك ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية

بأنه ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 المحقق في العبادات الشرعية  
 فهو ما لا يخلو من هذه العبادات  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية

على زيد ليس بقائمة بلا نقاوة لكن لك الحال في معنوي المتصلة بالمفصلة  
 اصطلاحاً بل يقال اطلاق الشرطية على المفصلة ايضاً بحسب المعنوي اصطلاحاً  
 كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة بالمفصلة  
 ظاهر او قد يوهن قوله ليس اجراء هذه الاسامي على السوالمحجب  
 اللغة ان اجراءها على الموجبات محجب للغة وليس كذلك على العبادات  
 هذه الاسامي عليها معاً بحسب المعنوي اصطلاحاً حتى يظهر في  
 العبارة ان يقال ليس اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب  
 مفهوم اللغة قوله واما في السوالمحجبها بها في اطراف قول قد  
 يوهن من هذه العبارة الهم لا يخلو هذه الاسامي على الموجبات او لا يخلو  
 المعاني للغة فيهما ثم نقلوها منها الى السوالمحجبها بها في اطراف  
 والظاهر انهم نقلوها هذه الاسامي من المعاني للغة الى السوالمحجبها بها في اطراف  
 على معنى المناسب وبعض اوجه هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذه القول  
 من المناسب كونه في محبة النقل فلا حاجة الى الترام النقل مرتين قوله واما ذكر  
 اقسام الشرطية منها بالعرض الخ اقول لا فائدة من اولية هي المحل  
 الشرطية واما ذكر الموجبة والسالبة المحل على سبيل التبعية كما في  
 المحل انما يضبط ذكرها وكذا ذكر المتصلة والمفصلة ههنا لا فائدة  
 حقيقاً مختلفان منذ رجحان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها  
 الابهام واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب كما ذكرنا في المحل وذكر في المفصلة  
 اولا في المتصلة ليضبط واثير الايجاب والسلب جميعاً كما ذكرنا واعلم ان المقام

باعتبار ان يقال في معنى العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية  
 في العبادات الشرعية

فان قيل ان هذا ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 الامور لا تكون في اعتبارها من العبودية  
 فلهذا لم يرد في اعتبارها من العبودية  
 لا باعتبار القيد والاعتبار بل باعتبار  
 وهو قوله من ذلك ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية

فان قيل ان هذا ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 الامور لا تكون في اعتبارها من العبودية  
 فلهذا لم يرد في اعتبارها من العبودية  
 لا باعتبار القيد والاعتبار بل باعتبار  
 وهو قوله من ذلك ليس بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية  
 التي تسمى بالشرطية بل بالاعتبارية

الخصية المحيطة بالشرطية حصص عقل اما اقسام الشرطية الى المتصلة والمفصلة  
 فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة  
 بين القضيتين لا يمكن ان تكون محل احدهما على الاخرى بل لا بد ان يكون  
 هذا النسبة كالمحل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير المحل محصورة  
 في الاتصال ولا انفصال لجواز ان تكون بوجه آخر هذه القصة استقرتها اولم  
 توجد في العلوم ومعنا عرف للقسمة نسبة بوجه آخر مغيرة بين اطراف القضايا  
**قوله** وانما قد مرها على الشرطيات لبيانها **اقول** فان المحل وان كانت  
 مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون  
 اقل اجزاء منها ولا يعين المحل بمجمعة اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد فرغ  
 ان اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل يعني ان المحل اذ كانت قضية بالقوة  
 القريبة من الفعل أي مطروقة بتفاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزء  
 منها فكما علمنا اجزاء منها فاستثنى بذلك تقديم مباحثها على حساب  
 الشرطيات **قوله** وبسبب موضوع **قول** هذا يتناول المستلزم والفاعل  
 ايضا فان زيد **قوله** زيد موضوع **قوله** زيد محمول لان محصل صفة زيد فاعلم او  
 ذو قول في الزمان الماضي **قوله** ولو كان اصل اجزاء المحل اربعة **اقول** الحكم  
 عليه به والنسبة بينهما ووقوعها او لا وقوعها وهذا الاربعة معلومان خارجا عن النسبة  
 الاول منها مقرر في التصور التي من شأنها ان تكون بالعدل الشارح وادراكه لا يخرج  
 ادراكه وقوم النسبة بل وقوعها هو المسبب بالتصديق الذي من شأنه ان يكون  
 بالحجة وبسبب هذا الادراك حكما ولا يسمى هذا المدرك وراعى وقوع النسبة او لا

في النسبة المحيطة بالشرطية حصص عقل اما اقسام الشرطية الى المتصلة والمفصلة  
 فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة  
 بين القضيتين لا يمكن ان تكون محل احدهما على الاخرى بل لا بد ان يكون  
 هذا النسبة كالمحل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير المحل محصورة  
 في الاتصال ولا انفصال لجواز ان تكون بوجه آخر هذه القصة استقرتها اولم  
 توجد في العلوم ومعنا عرف للقسمة نسبة بوجه آخر مغيرة بين اطراف القضايا  
**قوله** وانما قد مرها على الشرطيات لبيانها **اقول** فان المحل وان كانت  
 مركبة في نفسها الا انها تقع جزء للشرطية فتكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون  
 اقل اجزاء منها ولا يعين المحل بمجمعة اجزائها تقع جزء للشرطية اذ قد فرغ  
 ان اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل يعني ان المحل اذ كانت قضية بالقوة  
 القريبة من الفعل أي مطروقة بتفاصيل اجزائها التي هي سوى الحكم تكون جزء  
 منها فكما علمنا اجزاء منها فاستثنى بذلك تقديم مباحثها على حساب  
 الشرطيات **قوله** وبسبب موضوع **قول** هذا يتناول المستلزم والفاعل  
 ايضا فان زيد **قوله** زيد موضوع **قوله** زيد محمول لان محصل صفة زيد فاعلم او  
 ذو قول في الزمان الماضي **قوله** ولو كان اصل اجزاء المحل اربعة **اقول** الحكم  
 عليه به والنسبة بينهما ووقوعها او لا وقوعها وهذا الاربعة معلومان خارجا عن النسبة  
 الاول منها مقرر في التصور التي من شأنها ان تكون بالعدل الشارح وادراكه لا يخرج  
 ادراكه وقوم النسبة بل وقوعها هو المسبب بالتصديق الذي من شأنه ان يكون  
 بالحجة وبسبب هذا الادراك حكما ولا يسمى هذا المدرك وراعى وقوع النسبة او لا

في النسبة المحيطة بالشرطية حصص عقل اما اقسام الشرطية الى المتصلة والمفصلة  
 فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة  
 بين القضيتين لا يمكن ان تكون محل احدهما على الاخرى بل لا بد ان يكون  
 هذا النسبة كالمحل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير المحل محصورة  
 في الاتصال ولا انفصال لجواز ان تكون بوجه آخر هذه القصة استقرتها اولم  
 توجد في العلوم ومعنا عرف للقسمة نسبة بوجه آخر مغيرة بين اطراف القضايا

[illegible]

وقومنا حكمنا بطلان ذلك قبل الامد في القضية من الحكم قوله فلم يلفظ الدال  
على نوع النسبة دال على النسبة ايضا **اقول** دلالة واحدة مطردة وان كانت  
الترامية قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على الحكم عليه وبه **اقول** بعينه  
ان النسبة الى بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه فمفعولة من حيث انها  
حالة بينهما التي تعرف فاعلم ان لا تكون معنى مستقلة بل ان يكون حكما  
عليه وبه فاللفظ الدال عليها يكون اداة قوله لكنها قد تكون وفلان اسم  
كهي في المثال المذكور **اقول** وقد يستغنى ذلك عن اللفظ هو في زيد هو عالم  
بدل على زيد لانه صريح ولحم اليه فلا يكون رابطا ويقال الرابط في هذه القضية  
هو حركة الرض لانها دلالة على الارتباط والاستناد والدليل على ان الفعل اذا دل  
بوقوفه لا يكون محموزا بل يحصل التركيب ولا بعد الاستناد وقد يكون في  
الكلمة مكان للنسبة وانصرف عنها ونسب زمانا مثلا لها على الزمان  
بخلاف لفظ هو ولو انها كذلك لانه دال على الزمان اصلا وقد توقف هنا  
اصحابان مدلول كان زائدا على مدلول الرابط لذلك كان على الزمان الذي  
لا يدخل في الرابط قوله إشارة الى اللغات مختلفة فليس على الرابط **اقول**  
قبل وجه الضبطان يقال هي ثلاثة اسيام النوع فلا امتناء وهو لا يقصر بها  
في ثلثة اخرى هي مجموع الوابطتين معا والرابط الزمانية وحدها وغير  
الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى قوله ولغة الجمع تستعمل القضية خالصة  
بجمعها **اقول** نقض ذلك بمثل هو لعمري زيد ديد يست ومجموعان  
او لعمري ومجموعا لية عن الرابطة قوله وهذا لا يستعمل القضية

[illegible]

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠





[illegible]

عليه السلام هو الذي كونه كونه  
التي هي عليه السلام هو الذي كونه  
التي هي عليه السلام هو الذي كونه

سوی الود  
الغنية للفقراء  
لما قدر عليه  
بأمره  
فرض الامانة





[illegible][illegible]



كما هو محسوس اننا في اوجاعنا مع الامكان الصديق بالعدل كما هو محسوس  
 فاحصل ان اعتبارا مكانا وحده لا يخلو ولا يحد ورمز قد كان سببا الذي  
 يجوز ان لا يصدق على الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل الناس حيوان  
 وكذا الانسان الحيوان لا يصدق على الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا  
 لا شيء من الانعام الحيوان قوله ولما اعتبر في عقد الوضعية اتصال وكذا في عقد  
 العمل قول هذا بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ثم حصل  
 وكذا قولك لو وجد كان بمتصلة اخرى واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يقصد  
 هذا اتصال قطعا لان هذه العبارة قد قصدت للخصية والحكمة وقد عرفت ان عقد  
 الوضعية فيها تركيب تعديدي فكيف يتصور ان يكون متصلا ومتصلا وان عقد العمل فيها  
 تركيب جبري لكن على اتصال فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى  
 الاتصال اصلا فكيف تقصد معنى متصلين بان يحجب ان يحمل عبارة النظرية  
 على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يتبادر فيها افراد الحقيقة والقدرة  
 فالتكاد اقل من كل جبري يتبادر من ان الحكم على كل ما هو جبري في الخارج  
 فاورد كل النظر في التفسير يتبادر على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان كل النظر  
 تستعمل في المقدرة والمقدرة كقولك في النهار كانت الشمس على النهار وجو  
 وكقولك في الليل كانت الشمس على النهار فلو كان فعل هذا بكمي ايراد  
 الشيط في جانب الموضوع فيلزم ايراد في جانب المحول لان المقصود في مفهوم  
 الافراد قلت قد يقصد بالمحول الافراد اذا كانت القضية صغرى فهي تكون  
 المحل مذكورا في جانب المحول سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فان ايراد

انما هو محسوس اننا في اوجاعنا مع الامكان الصديق بالعدل كما هو محسوس  
 فاحصل ان اعتبارا مكانا وحده لا يخلو ولا يحد ورمز قد كان سببا الذي  
 يجوز ان لا يصدق على الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل الناس حيوان  
 وكذا الانسان الحيوان لا يصدق على الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا  
 لا شيء من الانعام الحيوان قوله ولما اعتبر في عقد الوضعية اتصال وكذا في عقد  
 العمل قول هذا بحسب الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان ثم حصل  
 وكذا قولك لو وجد كان بمتصلة اخرى واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يقصد  
 هذا اتصال قطعا لان هذه العبارة قد قصدت للخصية والحكمة وقد عرفت ان عقد  
 الوضعية فيها تركيب تعديدي فكيف يتصور ان يكون متصلا ومتصلا وان عقد العمل فيها  
 تركيب جبري لكن على اتصال فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى  
 الاتصال اصلا فكيف تقصد معنى متصلين بان يحجب ان يحمل عبارة النظرية  
 على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يتبادر فيها افراد الحقيقة والقدرة  
 فالتكاد اقل من كل جبري يتبادر من ان الحكم على كل ما هو جبري في الخارج  
 فاورد كل النظر في التفسير يتبادر على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان كل النظر  
 تستعمل في المقدرة والمقدرة كقولك في النهار كانت الشمس على النهار وجو  
 وكقولك في الليل كانت الشمس على النهار فلو كان فعل هذا بكمي ايراد  
 الشيط في جانب الموضوع فيلزم ايراد في جانب المحول لان المقصود في مفهوم  
 الافراد قلت قد يقصد بالمحول الافراد اذا كانت القضية صغرى فهي تكون  
 المحل مذكورا في جانب المحول سواء ذكر في جانب الموضوع او لا فان ايراد

من اذنه في سواد في البودرة  
 من اذنه في سواد في البودرة  
 من اذنه في سواد في البودرة

المنطق في المحول يفضاه في الصفات قوله لان حكم يوجد في الحكم بيان وابدأ  
 اقول هذا قيل لقوله الحكم فيه على الوجود في الخارج يعني لما كان الخارج كل  
 ماصداق عليه في الخارج يعين الحكم على الوجود الخاص حقيقة قطعا لا يعلم  
 يوجد حلا لوجوده في الخارج في قوله فان الحكم ليس على وصف  
 الجيم اقول اي دفع بما ذكره خالف المتوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس على  
 وصف الجيم لم قوله لا يقال همما قضيا بالي آخره اقول يعني ان مثلا  
 ولكل من مضموم وصفه لا يمكن اخذها خارجية وهو ظاهر ليس في قوله  
 موجود في الخارج محتملا لا حقيقة فلا يمكن من فوادة في الخارج وقد عثر  
 في الحقيقة امكانه فاد كما تروا جواب بان المقصود ضبط القضايا المستقلة  
 في العلوم في الاصل ما ذكرته مما يسعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه لانه لم يكن  
 ادراجها في القواعد بسهولة ومنه من جعل مثال هذه القضايا  
 ذهنية يقال معنى قولك كل منتم معدوم ان كل ما يصدق عليه في  
 الذهن انه منتم في الخارج يصيد وعليه في الذهن انه معدوم في الخارج فكل  
 القضايا الذمات اقسام حقيقة يتناول حكمها الجيم الافراد الخارجية الحقيقة  
 والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية الحقيقة فقط ذهنية  
 يتناول الافراد الوجودية في الذهن فقط فالأولى ان يقال لحوال اثنائها  
 في ثلثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية الحقيقة والمقدرة  
 وهذا القسم يسمى لوازمها هيئات كالزوجية للاربعية والعزمية  
 الثلاثة وتلك هي المزومات الثلث للثلاثة المتلصقة وقسم يخص الوجود الخارج

في قوله الحكم فيه على الوجود في الخارج يعني لما كان الخارج كل  
 ماصداق عليه في الخارج يعين الحكم على الوجود الخاص حقيقة قطعا لا يعلم  
 يوجد حلا لوجوده في الخارج في قوله فان الحكم ليس على وصف  
 الجيم اقول اي دفع بما ذكره خالف المتوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس على  
 وصف الجيم لم قوله لا يقال همما قضيا بالي آخره اقول يعني ان مثلا  
 ولكل من مضموم وصفه لا يمكن اخذها خارجية وهو ظاهر ليس في قوله  
 موجود في الخارج محتملا لا حقيقة فلا يمكن من فوادة في الخارج وقد عثر  
 في الحقيقة امكانه فاد كما تروا جواب بان المقصود ضبط القضايا المستقلة  
 في العلوم في الاصل ما ذكرته مما يسعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه لانه لم يكن  
 ادراجها في القواعد بسهولة ومنه من جعل مثال هذه القضايا  
 ذهنية يقال معنى قولك كل منتم معدوم ان كل ما يصدق عليه في  
 الذهن انه منتم في الخارج يصيد وعليه في الذهن انه معدوم في الخارج فكل  
 القضايا الذمات اقسام حقيقة يتناول حكمها الجيم الافراد الخارجية الحقيقة  
 والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية الحقيقة فقط ذهنية  
 يتناول الافراد الوجودية في الذهن فقط فالأولى ان يقال لحوال اثنائها  
 في ثلثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية الحقيقة والمقدرة  
 وهذا القسم يسمى لوازمها هيئات كالزوجية للاربعية والعزمية  
 الثلاثة وتلك هي المزومات الثلث للثلاثة المتلصقة وقسم يخص الوجود الخارج

والوجود في الخارج

في قوله الحكم فيه

على الوجود في الخارج

يعني لما كان الخارج كل

ماصداق عليه في الخارج

يعين الحكم على الوجود

الخاص حقيقة قطعا لا يعلم

يوجد حلا لوجوده في الخارج

في قوله فان الحكم ليس

على وصف الجيم اقول اي

دفع بما ذكره خالف المتوهم

لكونه باطلا لان الحكم ليس

على وصف الجيم لم قوله لا

يقال همما قضيا بالي آخره

اقول يعني ان مثلا ولكل من

مضموم وصفه لا يمكن اخذها

خارجية وهو ظاهر ليس في

قوله موجود في الخارج

محتملا لا حقيقة فلا يمكن

من فوادة في الخارج وقد عثر

في الحقيقة امكانه فاد كما

تروا جواب بان المقصود ضبط

القضايا المستقلة في العلوم

في الاصل ما ذكرته مما يسعمل

نادرا فلم يلتفتوا اليه لانه

لم يكن ادراجها في القواعد

بسهولة ومنه من جعل مثال

هذه القضايا ذهنية يقال معنى

قولك كل منتم معدوم ان كل

في قوله الحكم فيه على الوجود في الخارج يعني لما كان الخارج كل  
 ماصداق عليه في الخارج يعين الحكم على الوجود الخاص حقيقة قطعا لا يعلم  
 يوجد حلا لوجوده في الخارج في قوله فان الحكم ليس على وصف  
 الجيم اقول اي دفع بما ذكره خالف المتوهم لكونه باطلا لان الحكم ليس على  
 وصف الجيم لم قوله لا يقال همما قضيا بالي آخره اقول يعني ان مثلا  
 ولكل من مضموم وصفه لا يمكن اخذها خارجية وهو ظاهر ليس في قوله  
 موجود في الخارج محتملا لا حقيقة فلا يمكن من فوادة في الخارج وقد عثر  
 في الحقيقة امكانه فاد كما تروا جواب بان المقصود ضبط القضايا المستقلة  
 في العلوم في الاصل ما ذكرته مما يسعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه لانه لم يكن  
 ادراجها في القواعد بسهولة ومنه من جعل مثال هذه القضايا  
 ذهنية يقال معنى قولك كل منتم معدوم ان كل ما يصدق عليه في  
 الذهن انه منتم في الخارج يصيد وعليه في الذهن انه معدوم في الخارج فكل  
 القضايا الذمات اقسام حقيقة يتناول حكمها الجيم الافراد الخارجية الحقيقة  
 والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية الحقيقة فقط ذهنية  
 يتناول الافراد الوجودية في الذهن فقط فالأولى ان يقال لحوال اثنائها  
 في ثلثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية والخارجية الحقيقة والمقدرة  
 وهذا القسم يسمى لوازمها هيئات كالزوجية للاربعية والعزمية  
 الثلاثة وتلك هي المزومات الثلث للثلاثة المتلصقة وقسم يخص الوجود الخارج

كالحرارة والسكن والاضاءة والاحراق وقسم تحقق الوجود الذهني كالكلية  
 والجزئية والجنسية وغيرها فينبغي ان يعبرنا في قضايا الصدق بالكلية والجزئية  
 على جميع افراد الموضوع ذهنيًا كان او خارجيًا محققًا او مقدرًا ان تصح  
 الهندسية والجنسية وتسمى هذه حقيقة واثباتها ما يكون الحكم في الحقيقة  
 يا افراد الخارجية مطلقا محققا او مقدرًا كالقضايا الطبيعية وليسمى هذه  
 قضية خارجية وثباتها ما يكون الحكم فيها محصورا بالاولم الذهنية ويسمى  
 قضية ذهنية كالقضايا المستعارة في النطق قوله فاذا ذكرنا في هذا علم خاص  
 من جهة اقول العموم والخصوص المفردات ما في حكمها من الركائز القيدية  
 انما هو بحسب المصدق على الشيء كما هو وما في القضية فلا تخص صدقها  
 على كل شيء لان القضية كقولنا زيد قائم لا جعل على شيء مفرد ولا على قضية اخرى  
 فالعموم والخصوص من سائر النسب المذكورة فيما سبق انما يعبر في القضايا  
 صدقها أي حقيقة في الواقع والقضيتان المتساويتان اللتان يكون صدق  
 كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما للصدق الاخرى فيها وكذا القياس سائر  
 النسب الصدق بمعنى الحكم يستعمل بعلى فقال الكاتب صادق على الانسان لئلا  
 محمول عليه الصدق بمعنى التحقق والوجود يستعمل في فقال صادق هذه  
 القضية في الواقع قوله وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية لعدم  
 اقول وذلك لان قبض الاختصاص فلا كانت موجبة الجزئية لكونها  
 اختصاصا بقضية السالبة الكلية الخارجية اعم قوله وبين السالين  
 الجزئيين مبينة جزئية اقول وذلك لما عرفت من ان لا يرب

كقولنا زيد قائم لا جعل على شيء مفرد ولا على قضية اخرى  
 فالعموم والخصوص من سائر النسب المذكورة فيما سبق انما يعبر في القضايا  
 صدقها أي حقيقة في الواقع والقضيتان المتساويتان اللتان يكون صدق  
 كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما للصدق الاخرى فيها وكذا القياس سائر  
 النسب الصدق بمعنى الحكم يستعمل بعلى فقال الكاتب صادق على الانسان لئلا  
 محمول عليه الصدق بمعنى التحقق والوجود يستعمل في فقال صادق هذه  
 القضية في الواقع قوله وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية لعدم  
 اقول وذلك لان قبض الاختصاص فلا كانت موجبة الجزئية لكونها  
 اختصاصا بقضية السالبة الكلية الخارجية اعم قوله وبين السالين  
 الجزئيين مبينة جزئية اقول وذلك لما عرفت من ان لا يرب

في قوله الصدق  
 في قوله الصدق  
 في قوله الصدق

الذي يبينه عموم من وجه يكونان نقصهما ماضية عنهما فلا كان من  
الوجوبية الكليةين تقوم من وجه يمكن بين نقيضيهما على السالبين خزينين  
مباشرة جارية قوله يورثي مفهومهما اقول أي يوجب اختلاف مفهوم القضية  
مطلقا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية يخالفان  
مفهوميهما في الحقيقة واما اختلاف العنوان بالعدد والى والتحصيل فلا يوجب  
اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا كان الذات واحدة وصفان احدهما وجوبيا والآخر  
والاخرى محك كالاسمي عر عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدم في حكمها في  
الحالين بمحكم اصل لم يحل هذا القضية تان مختلفان في مفهوم حقيقة قوله  
ضرورة التحليل التي اعترضه فرع على وجه الشك لم اقول سواء كان ذلك الشيء  
وجوديا او عدميا فان ثبوت الاكابة لزيد فرع على صحة كمال ثبوت الكناية  
كذلك قوله لا نأقول الحكم في السالبة على الاواد الموجودة اقول اول ذلك ان  
السلب يقع الايجاب فاذا كان الايجاب مفعلا بالافراد الموجودة كان مفعلا  
متعلقا بما فيكون الايجاب في السلب اربدين على الوجودات أي بعينه لا في مفهوم  
الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصدقا لانتفاء الشيء على حاله لا تحسدا  
انتفاء الشيء لكن تحقق السالبة وصدقا لانتفاء الشيء عن شيء أي انتفاء المحل  
عن ذات الموضوع وذلك اما بان يكون الموضوع موجودا وينفي المحل  
عنه واما بان لا يوجد الموضوع فينتفي عنه المحل ايضا قطعاً ومحصل  
الموجبة ثبوت المحل للموضوع ولا يتصور ذلك الا بالانكسار للموضوع موجوداً  
المحل وتلخص انتفاء شيء عن الموضوع قد يكون انتفاءه في نفسه وقد يكون انتفاءه في غيره فلا

الذي يبينه عموم من وجه يكونان نقصهما ماضية عنهما فلا كان من  
الوجوبية الكليةين تقوم من وجه يمكن بين نقيضيهما على السالبين خزينين  
مباشرة جارية قوله يورثي مفهومهما اقول أي يوجب اختلاف مفهوم القضية  
مطلقا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية يخالفان  
مفهوميهما في الحقيقة واما اختلاف العنوان بالعدد والى والتحصيل فلا يوجب  
اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا كان الذات واحدة وصفان احدهما وجوبيا والآخر  
والاخرى محك كالاسمي عر عنها تارة بالوجودي والاخرى بالعدم في حكمها في  
الحالين بمحكم اصل لم يحل هذا القضية تان مختلفان في مفهوم حقيقة قوله  
ضرورة التحليل التي اعترضه فرع على وجه الشك لم اقول سواء كان ذلك الشيء  
وجوديا او عدميا فان ثبوت الاكابة لزيد فرع على صحة كمال ثبوت الكناية  
كذلك قوله لا نأقول الحكم في السالبة على الاواد الموجودة اقول اول ذلك ان  
السلب يقع الايجاب فاذا كان الايجاب مفعلا بالافراد الموجودة كان مفعلا  
متعلقا بما فيكون الايجاب في السلب اربدين على الوجودات أي بعينه لا في مفهوم  
الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة وصدقا لانتفاء الشيء على حاله لا تحسدا  
انتفاء الشيء لكن تحقق السالبة وصدقا لانتفاء الشيء عن شيء أي انتفاء المحل  
عن ذات الموضوع وذلك اما بان يكون الموضوع موجودا وينفي المحل  
عنه واما بان لا يوجد الموضوع فينتفي عنه المحل ايضا قطعاً ومحصل  
الموجبة ثبوت المحل للموضوع ولا يتصور ذلك الا بالانكسار للموضوع موجوداً  
المحل وتلخص انتفاء شيء عن الموضوع قد يكون انتفاءه في نفسه وقد يكون انتفاءه في غيره فلا

هذا لا يوجب انتفاءه في نفسه ولا في غيره فلا

[illegible]

يكون الابان يكون موجبه اقول والسالبة لا تستلزم في الموضوع على ذلك  
 الفصل اقول <sup>في</sup> يجب ان السالبة الخارجية لا تقضي وجود الموضوع في الخارج  
 محققا والسالبة الحقيقية لا تقضي وجوده في الخارج محققا او مقدرا بل  
 اذا خذت القضية على وجه تناول الافراد الخارجية المحققة والمقدرة و  
 الافراد الذهنية ايضا كما ذكرته فلا يمكن ان يقال الموجبة منها تقضي وجود الموضوع  
 في الخارج بل تقضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا او مقدرا <sup>في الخارج</sup>  
 والذهن والسالبة منها تقضي وجوده في الجملة ايضا فلا يظهر الفرق قلت لا يجب  
 يقضي وجود الموضوع في الذهن من حيث يحكمه فلا بد له من قضى المحكوم عليه  
 ويقضي صدق وجوده ايضا لان ثبوت المحمول للموضوع فيم شي في نفسه  
 والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقضيه الحكم انما يصير له  
 الحكمى عقدا <sup>اي هو الذي يقضي وجوده في الخارج</sup> بالحكم المحمول على الموضوع كخطبة مثلا وان الوجود  
 الذي يقضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بحسب شي ثبوت ان دائما فلانما وان سعة  
 فناعه وان خاصا فاجاب وان ذهنا فلانها السالبة تشارك الموجبة في اقتضاها  
 الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا  
 اخذت ذهنية والحاصل ان استواء المحمول عن الموضوع لا يقضي وجوده  
 وان ثبوت موضوع يقضي وجوده واما الحكم بالانقضاء والحكم بالثبوت  
 فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذي هو قوله نسبة المحمول اقول واذا قلت  
 زيد قائم فهناك نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد الى  
 القيام فان زيد المراد به الذات وهي ام مستقل بنفسه لا يقضي



[illegible]

ارتباطا للغير لا والعالم اريد به فهو الذي يقتضيه ارتباطا للغير فلا لا نقول  
نسبة المحول الى الموضوع وان كانت النسبة متصورة بين بين قوله ومن جهة  
اخرى اقول يعني ان تقسم كيفية النسبة الى الضرورية واللا ضرورية  
تقسيم راسا ثنائى وتقسيمها الى المداوم واللا دوا م تقسيم آخر ثنائى ايضا لا  
المجموع تقسيم واحد رباعى قوله والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون  
فلما من ايجاب سلب اقول اذا حكمت بيجاب المحول للموضوع اكانه  
حكمت بينهما سلبا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة <sup>اي لا ضرورة له</sup> على كيفية  
تلك النسبة الايجابية بعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولنا كل انسان  
ضاحك لا فان قلنا قلنا لا كما لا يدل على ان تلك النسبة الايجابية فيها  
ليست بدالة فيكون السلب افعالا بفعل والا لكان الايجاب دالة على  
جند لانه على كيفية النسبة كان جهة للقضية ومن حيث ذلك على  
الحكم السلبى يكون موجبا للتركيب لقضية واعمالا بعبارة مستقلة لا اذا  
عبر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لا  
قضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمنا بالسلب بينهما حكمت بالاجاب  
على تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون موجبة وليس كل موجبة مركبة فان  
اعتبار الضرورية والدوام لا يوجب تركيب القضية اذ كل محصل اسمها بين الموضوع  
والمحل حكمان مختلفان ايجابا وسلبا بخلاف اللا ضرورية واللا دوا م لانهما  
يرجحان حكم اخر غالفا الحكم السابق للايجاب والسلب سابق حقيقة قوله  
والنسبة بينهما وبين الضرورية اقول قد عرفت ان النسبة الاربع حتى بين المتضام

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



[illegible]

159

أما وجه معتبر قوله ويصدق الوقية كما في المثال المذكور أقول  
يعني قوله كل من تخفف قبحه لا يصح أن لا يقع إلا في غير  
وصف القهري ولا دائما بحسب مقتضى ما في تخفف بأدام قوله أما في غير  
بالتصريح بما دلل الوصف بكون الشرط الخاص بالخص من الوقية مطلقا أقول  
وذلك لأن الشرط في العبارة والشرط في الخاصة من الشرط في ذات الموضوع  
وفي زمان الوصف وذلك وقت معين فتصدق العبارة في وقتها أيضا  
لأنها بالقياس إلى الذات فوق معين وكلما صدق الشرط في العبارة بالقياس إلى المثال  
صدق الوقية ويصدق الوقية في المثال المذكور دون الشرط الخاصة  
فيكون الوقية غير مطلقا وأما الشرط الخاصة بشرط الوصف فيكون صدق  
بدون الوقية كما في مثال الكتابة وتحرك الأصابع فإن الحول هنا ليس هو  
النسبة إلى ذات الموضوع وفي زمان الوصف بل هو نسبة إلى القياس الذي أطلقوا  
مع الوصف أقول ومعنى الوقية الضرورية في وقت معين بالقياس إلى الذات فيكون فلا  
تصدق هناك قوله لا يخرج من الطائفة من جهة الفهم المطابق أقول هذا كلام صحيح  
يقع من القبط إلى الطائفة والسفينة والآخرى لا ينافي ما ذكره فان الوجه إذا  
يبدأ من جهة الوجه الخارجي مع أنه يصح تعميمه إلى الخاص والذهني قوله  
باعتبار بين ما هو ذلك أقول إذا عتبر في الحكم لا اتصال كون لا اتصال  
بعلاقة بالتصلة لزومية وان اعتبر كونه بعلاقة بالتصلة تعاقبية وان اعتبر  
شيء منهما فالتصلة مطلقا كونه لا تنافي إلى ذلك قوله بل يصح صدق الثاني  
أقول بل إن الثاني لا يمكن صدق في نفس الأمر هو صادق مع جميع الأمور الصالحة

في نفس الامر ومع جميع ما يقدر صدق في قول امرئ القيس كان زيد مائة مائة  
 ما في قول امرئ القيس مراده من مائة مائة في الجملة لا عدله لا احتياجه في الوجه اول  
 العلم في الصدق والتحقق في الجملة الصدق على ذات احداه وهذا كما كانت  
 فيه كالتالي فلو كان الصدق في الجملة من غير ان الصدق في ذات احداه فلو كان  
 الواحد والكثير <sup>في نفس الامر</sup> في ذلك لان القضية الشاملة على هذه المناجاة  
 ليست مفصلة بل هي كلية <sup>في نفس الامر</sup> شبهة بالمتصلة فان قلت هذا الموضع اما كبريان  
 المردت المتعاقبات <sup>في نفس الامر</sup> بين هذا واحده وهذا كثير والقضية مفصلة مركبة فمفسدين  
 ومنهم الجموع باعتبار الصدق والتحقق بين الفاضلين كما قرره وان امرت المتعاقبات  
 بين موهبي الواحد والكثير في الصدق والتحقق على هذا والقضية كلية مركبة من  
 موهبي واحد لا ان قد ردد في محلها اصدارت شبهة بالمتصلة فالتالي  
 له يقال ان لا من جموع في الصدق على ذات واحد بل كل من جموع المقرب في الفصل  
 انما هو محال لوجوده لا الجملة قد يكون بين مفهومين مناهضة في الوجه في  
 محل واحد كالسواد والبياض ان عتبرت عينا مثل قولك ايا البياض السواد محال  
 في هذا المثل ويكون البياض موحدا فيه كانت القضية مفصلة وان عتبرت  
 مناهضة في ذلك الوجه في هذا المثل ايا السواد واما ياض كانت القضية كلية  
 سببه بالمتصلة واما الجملة كان الكلية قد نشأت في القضية فلو كانت اياها محال  
 والكل في قولك طلوع الشمس من موهبي لوجه لها ولا بد ان تذكر في هذا الفصل  
 صريح المفهوم من ان ذلك الكلية قد نشأت في المفصلة في محله للمفصلة  
 وان كان المفهوم صريحا في الفاعل والصفات قد تغيرت والقضايا وهي المفصلة

[illegible]

[illegible][illegible]



بالنتيجة الحاصلة من التقدم مع المقدرة للمكانة الصديق معهما فاذا قلنا  
 كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسانا مع قولنا  
 وكل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقا بعد وصفا من اوصاف التقدم حاصل  
 من امر ممكن الاجتماع وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح يلاحظ  
 ان الكلام في هذه البنية بعد ولا حاجة اليه لان الكلام في التقدم مع  
 التقدم سواء كانت قضايا او غيرهما فحصل للتقدم باعتبارها كانت  
 هي كونه مقارنا لهذا الشيء والذالك الشيء وتغيرها وهذه الحالات  
 مغايرة لتلك الامور كما كان ضرب زيد غير ان يتبين الصاربية زيد  
 ومضربية عمرو وهما اوضاعان مغايرتان للضرب فلا وضاه في الحالات  
 الحاصلة للتقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يندم ما قبل من  
 ان كون زيد قائما او قاعدا او كون التسلسل طالعا او كون السكبان افاقا ليست  
 اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة للاجتماع مع التقدم بل هي امور واثقة الوجود  
 للتقدم فالنتيجة الصحيحة هي النتيجة الحاصلة كما مر قوله فان التقدم اذا فرض على شيء  
 من هذين الوضعين استلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي قوله الاظهر للمعاداة  
 يقال اذا فرض التقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع  
 المثالين فلا بد لاستلزام التالي ان كان عدلهما لا يندم اجتماعهما للزوم وهو ما  
 على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر قوله الما كانت النتيجة مركبة من القضية والقضية  
 اما على تقدير عدم التالي فالحكمة تتركب من اختيار اوجها هو في حكمه الفوائد والنتائج  
 تتركب من قضية فائدة واحدة ليس تركبها من قضية تتركبها من قضية واحدة كقولنا زيد انسانا

ان كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسانا مع قولنا  
 وكل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقا بعد وصفا من اوصاف التقدم حاصل  
 من امر ممكن الاجتماع وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح يلاحظ  
 ان الكلام في هذه البنية بعد ولا حاجة اليه لان الكلام في التقدم مع  
 التقدم سواء كانت قضايا او غيرهما فحصل للتقدم باعتبارها كانت  
 هي كونه مقارنا لهذا الشيء والذالك الشيء وتغيرها وهذه الحالات  
 مغايرة لتلك الامور كما كان ضرب زيد غير ان يتبين الصاربية زيد  
 ومضربية عمرو وهما اوضاعان مغايرتان للضرب فلا وضاه في الحالات  
 الحاصلة للتقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يندم ما قبل من  
 ان كون زيد قائما او قاعدا او كون التسلسل طالعا او كون السكبان افاقا ليست  
 اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة للاجتماع مع التقدم بل هي امور واثقة الوجود  
 للتقدم فالنتيجة الصحيحة هي النتيجة الحاصلة كما مر قوله فان التقدم اذا فرض على شيء  
 من هذين الوضعين استلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي قوله الاظهر للمعاداة  
 يقال اذا فرض التقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع  
 المثالين فلا بد لاستلزام التالي ان كان عدلهما لا يندم اجتماعهما للزوم وهو ما  
 على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر قوله الما كانت النتيجة مركبة من القضية والقضية  
 اما على تقدير عدم التالي فالحكمة تتركب من اختيار اوجها هو في حكمه الفوائد والنتائج  
 تتركب من قضية فائدة واحدة ليس تركبها من قضية تتركبها من قضية واحدة كقولنا زيد انسانا

ان كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسانا مع قولنا  
 وكل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقا بعد وصفا من اوصاف التقدم حاصل  
 من امر ممكن الاجتماع وهو قولنا كل انسان ناطق لكن الشارح يلاحظ  
 ان الكلام في هذه البنية بعد ولا حاجة اليه لان الكلام في التقدم مع  
 التقدم سواء كانت قضايا او غيرهما فحصل للتقدم باعتبارها كانت  
 هي كونه مقارنا لهذا الشيء والذالك الشيء وتغيرها وهذه الحالات  
 مغايرة لتلك الامور كما كان ضرب زيد غير ان يتبين الصاربية زيد  
 ومضربية عمرو وهما اوضاعان مغايرتان للضرب فلا وضاه في الحالات  
 الحاصلة للتقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يندم ما قبل من  
 ان كون زيد قائما او قاعدا او كون التسلسل طالعا او كون السكبان افاقا ليست  
 اوضاعا حاصلة عن امور ممكنة للاجتماع مع التقدم بل هي امور واثقة الوجود  
 للتقدم فالنتيجة الصحيحة هي النتيجة الحاصلة كما مر قوله فان التقدم اذا فرض على شيء  
 من هذين الوضعين استلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي قوله الاظهر للمعاداة  
 يقال اذا فرض التقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي اما على تقدير اجتماع  
 المثالين فلا بد لاستلزام التالي ان كان عدلهما لا يندم اجتماعهما للزوم وهو ما  
 على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر قوله الما كانت النتيجة مركبة من القضية والقضية  
 اما على تقدير عدم التالي فالحكمة تتركب من اختيار اوجها هو في حكمه الفوائد والنتائج  
 تتركب من قضية فائدة واحدة ليس تركبها من قضية تتركبها من قضية واحدة كقولنا زيد انسانا









124

وان كان نقضا حقيقة الضرورية الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام  
 سلب الضرورية الذاتية من الجانب الخالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكيفية  
 الممكنة العامة مساوية لقيض الضرورية فان قيقض الموجبة المحل هو  
 زعمها على ما ذكر وليس فيها عين مفهوم التناقض المحل بل لا لازم مساو  
 لمفهوم السالبة المحلية وعليه فليس اثر الحصوات في قيقض الموجبة في هذا  
 الفصل ليس الا ما يكون لازما مساويا لما هو التقيض المحل احد هذين  
 كما عرفت وان اردت الفصل في تعيين نقضا في القضايا فليس الا ما يكون  
 وضع المحل لا ارفع المحل العامة ثم اعتبر التناقض في قيقض الموجبة  
 الكلية الضرورية السالبة المحلية الممكنة العامة وبالعكس فليس السالبة  
 الكلية الضرورية الموجبة المحلية الممكنة العامة وبالعكس فليس الموجبة  
 المحلية الضرورية السالبة الممكنة العامة وبالعكس فليس السالبة  
 المحلية الضرورية الموجبة الممكنة العامة وبالعكس فليس الموجبة  
 المطلقة العامة وبين كل قضية وما جعل قيقضا لها قائل قوله وتضمن  
 الشريطة العامة المحلية الممكنة اقول هذه قضية بسيطة لو اعتبر في  
 قضايا البسيطة المشهورة واجتنب اليها في قيقض بعض البسائط الشهيرة فالقضية  
 الضرورية الذاتية ونقيضها اعني الممكنة العامة كلاهما من البسائط  
 وكذا الدائمة والمطلقة العامة واما الشريطة العامة فليس قيقضا  
 المشهورة وكذا نقض المعرفة العامة ونسبة المحلية للممكنة لا الشريطة العامة  
 الممكنة العامة الى الضرورية يعني انها تقيض الشريطة حقيقة محبة  
 لا غير



المحصلة بالنسبة لبقال متلا عن الوجه الكلية موجبة جوية  
 من العكس بالمعنى الاول ذوق الثاني ويعبر العكس بالمعنى الثاني ما  
 قضية لا ازمة لا قضية بطريق التبدل موافقة لها في الكيفية والصدق  
 في تمام الحكم من طبع واحد هما ان هذه القضية لا ازمة للاصل في ذلك  
 بالبرهان المنطقي على المبدأ كمالها والثاني ان ما اصله من هذه القضية  
 ليست ازمة لذلك الاصل يظهر لك بالتفصيل بعض الصعوبات ايضا  
 في السوالين السالبة الجوهرية لا تعكس الا في الخاصيتين فالحال ممكن  
 عرضية خاصته واما السالبة الكلية فان له صدق عليها الدوام الوصف  
 الصريح العام فلا تعكس اصلا وهي السوال السبع المذكورة وان صدق عليها  
 الدوام الوصف فان صدق عليها الدوام والصدق ايضا انعكست كلية الى  
 الدوام الذاتي واذا انعكست الى الدوام الوصف فان لم يكن مقيدة للدوام  
 وان كانت مقيدة انعكست كلية الى الدوام الوصف مع هذا لا دوام  
 في البعض واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق العكس صدق العكس صدق  
 نقضه معارضه ان صدق العكس مع صدق الاصل ولا يمكن صدق  
 نقضه معارضه يلزم منه امكان الحال وهو محال فان قبل جاز ان يكون  
 لازما لمجموع الاصل ونقيض العكس قضية للقرينة لا يجوز صدق  
 ملازم استعمال النقيض الا في ان اجتماعه غير زائد مع عدم وقامة  
 يستلزم اجتماع النقيضين وليس في بعضها فلا قلنا ان استعمال  
 العكس مع الاصل وذلك حاصل استلزام الحال جازم لا يمكن نقيض العكس

في قوله العكس بالمعنى الاول ذوق الثاني  
 في قوله يعبر العكس بالمعنى الثاني ما  
 في قوله قضية لا ازمة لا قضية بطريق التبدل  
 في قوله موافقة لها في الكيفية والصدق  
 في قوله في تمام الحكم من طبع واحد هما  
 في قوله ان هذه القضية لا ازمة للاصل في ذلك  
 في قوله بالبرهان المنطقي على المبدأ كمالها  
 في قوله والثاني ان ما اصله من هذه القضية  
 في قوله ليست ازمة لذلك الاصل يظهر لك بالتفصيل  
 في قوله بعض الصعوبات ايضا  
 في قوله في السوالين السالبة الجوهرية لا تعكس  
 في قوله الا في الخاصيتين فالحال ممكن  
 في قوله عرضية خاصته واما السالبة الكلية  
 في قوله فان له صدق عليها الدوام الوصف  
 في قوله الصريح العام فلا تعكس اصلا وهي  
 في قوله السوال السبع المذكورة وان صدق  
 في قوله عليها الدوام والصدق ايضا انعكست  
 في قوله كلية الى الدوام الذاتي واذا  
 في قوله انعكست الى الدوام الوصف فان لم  
 في قوله يكن مقيدة للدوام وان كانت  
 في قوله مقيدة انعكست كلية الى الدوام  
 في قوله الوصف مع هذا لا دوام في البعض  
 في قوله واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق  
 في قوله العكس صدق العكس صدق نقضه  
 في قوله معارضه ان صدق العكس مع صدق  
 في قوله الاصل ولا يمكن صدق نقضه معارضه  
 في قوله يلزم منه امكان الحال وهو محال  
 في قوله فان قبل جاز ان يكون لازما لمجموع  
 في قوله الاصل ونقيض العكس قضية للقرينة  
 في قوله لا يجوز صدق ملازم استعمال النقيض  
 في قوله الا في ان اجتماعه غير زائد مع عدم  
 في قوله وقامة يستلزم اجتماع النقيضين  
 في قوله وليس في بعضها فلا قلنا ان استعمال  
 في قوله العكس مع الاصل وذلك حاصل استلزام  
 في قوله الحال جازم لا يمكن نقيض العكس

في قوله العكس بالمعنى الاول ذوق الثاني  
 في قوله يعبر العكس بالمعنى الثاني ما  
 في قوله قضية لا ازمة لا قضية بطريق التبدل  
 في قوله موافقة لها في الكيفية والصدق  
 في قوله في تمام الحكم من طبع واحد هما  
 في قوله ان هذه القضية لا ازمة للاصل في ذلك  
 في قوله بالبرهان المنطقي على المبدأ كمالها  
 في قوله والثاني ان ما اصله من هذه القضية  
 في قوله ليست ازمة لذلك الاصل يظهر لك بالتفصيل  
 في قوله بعض الصعوبات ايضا  
 في قوله في السوالين السالبة الجوهرية لا تعكس  
 في قوله الا في الخاصيتين فالحال ممكن  
 في قوله عرضية خاصته واما السالبة الكلية  
 في قوله فان له صدق عليها الدوام الوصف  
 في قوله الصريح العام فلا تعكس اصلا وهي  
 في قوله السوال السبع المذكورة وان صدق  
 في قوله عليها الدوام والصدق ايضا انعكست  
 في قوله كلية الى الدوام الذاتي واذا  
 في قوله انعكست الى الدوام الوصف فان لم يكن  
 في قوله مقيدة للدوام وان كانت مقيدة  
 في قوله انعكست كلية الى الدوام الوصف مع هذا  
 في قوله لا دوام في البعض واذا قلنا انه اذا  
 في قوله صدق الاصل صدق العكس صدق نقضه معارضه  
 في قوله ان صدق العكس مع صدق الاصل ولا يمكن  
 في قوله صدق نقضه معارضه يلزم منه امكان الحال  
 في قوله وهو محال فان قبل جاز ان يكون لازما  
 في قوله لمجموع الاصل ونقيض العكس قضية للقرينة  
 في قوله لا يجوز صدق ملازم استعمال النقيض  
 في قوله الا في ان اجتماعه غير زائد مع عدم  
 في قوله وقامة يستلزم اجتماع النقيضين وليس  
 في قوله في بعضها فلا قلنا ان استعمال العكس مع  
 في قوله الاصل وذلك حاصل استلزام الحال جازم  
 في قوله لا يمكن نقيض العكس







كل ما ليس هو ليس به موجبة سلبية للطرفين في حكم الالتي في عدم انقضاء  
 للموضوع فاذا لم يصدق العكس صدق ليس بعض ما ليس ليس به كان معناه  
 سلب سلبه عن بعض ما صدق عليه سلبه فلا بد ان يصدق على ذلك  
 البعض به ويتم الدليل بالسلبية المعدلة للحول والكتابة اعلم من الوجهة المحصلة  
 السالبة المحل للحول ليس به اعلم منها بل هي مساوية لها واذا انما الامر ليس به علم  
 انعكاس الوجهة الكلية كقضاها في الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة  
 جزئية لا يتقارن محل انعكاس الوجهة الكلية كقضاها ولذا لك الكفي في الرد على  
 القدر في دليل انعكاس الوجهة الكلية كقضاها فانه قد جرح في الدليلية مع هذا  
 قد جرح في انعكاس الحليات ولما القدر في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال  
 لا نؤمن استقراء اللازم يستلزم استقراء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان  
 الملزوم باقيا على هذا من انقضاء اللازم وهو ممنوع له لا يجوز ان يكون استقراء  
 اللازم مراد لا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق الملزوم معه فان المحال  
 ان لا يكون المحال قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول  
 قول لي من العكس نقضه كما انما في عبارة المتن بهذا المعنى دون ان  
 يقول نأخذ نقض الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول من العكس لان  
 المفعول الاول للجزء هو ابتداء الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الوجود الذي  
 يراد به الوصف فهو عبارة التسم هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا  
 بكونه نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يؤخذ الجزء الثاني  
 من الاصل معين نقضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه

في قوله ليس به موجبة سلبية للطرفين في حكم الالتي في عدم انقضاء  
 للموضوع فاذا لم يصدق العكس صدق ليس بعض ما ليس ليس به كان معناه  
 سلب سلبه عن بعض ما صدق عليه سلبه فلا بد ان يصدق على ذلك  
 البعض به ويتم الدليل بالسلبية المعدلة للحول والكتابة اعلم من الوجهة المحصلة  
 السالبة المحل للحول ليس به اعلم منها بل هي مساوية لها واذا انما الامر ليس به علم  
 انعكاس الوجهة الكلية كقضاها في الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة  
 جزئية لا يتقارن محل انعكاس الوجهة الكلية كقضاها ولذا لك الكفي في الرد على  
 القدر في دليل انعكاس الوجهة الكلية كقضاها فانه قد جرح في الدليلية مع هذا  
 قد جرح في انعكاس الحليات ولما القدر في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال  
 لا نؤمن استقراء اللازم يستلزم استقراء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان  
 الملزوم باقيا على هذا من انقضاء اللازم وهو ممنوع له لا يجوز ان يكون استقراء  
 اللازم مراد لا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق الملزوم معه فان المحال  
 ان لا يكون المحال قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول  
 قول لي من العكس نقضه كما انما في عبارة المتن بهذا المعنى دون ان  
 يقول نأخذ نقض الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول من العكس لان  
 المفعول الاول للجزء هو ابتداء الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الوجود الذي  
 يراد به الوصف فهو عبارة التسم هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا  
 بكونه نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يؤخذ الجزء الثاني  
 من الاصل معين نقضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه

في قوله ليس به موجبة سلبية للطرفين في حكم الالتي في عدم انقضاء  
 للموضوع فاذا لم يصدق العكس صدق ليس بعض ما ليس ليس به كان معناه  
 سلب سلبه عن بعض ما صدق عليه سلبه فلا بد ان يصدق على ذلك  
 البعض به ويتم الدليل بالسلبية المعدلة للحول والكتابة اعلم من الوجهة المحصلة  
 السالبة المحل للحول ليس به اعلم منها بل هي مساوية لها واذا انما الامر ليس به علم  
 انعكاس الوجهة الكلية كقضاها في الدليل ايضا على انعكاس السالبتين سالبة  
 جزئية لا يتقارن محل انعكاس الوجهة الكلية كقضاها ولذا لك الكفي في الرد على  
 القدر في دليل انعكاس الوجهة الكلية كقضاها فانه قد جرح في الدليلية مع هذا  
 قد جرح في انعكاس الحليات ولما القدر في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال  
 لا نؤمن استقراء اللازم يستلزم استقراء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان  
 الملزوم باقيا على هذا من انقضاء اللازم وهو ممنوع له لا يجوز ان يكون استقراء  
 اللازم مراد لا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق الملزوم معه فان المحال  
 ان لا يكون المحال قوله يعني نأخذ الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول  
 قول لي من العكس نقضه كما انما في عبارة المتن بهذا المعنى دون ان  
 يقول نأخذ نقض الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول من العكس لان  
 المفعول الاول للجزء هو ابتداء الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الوجود الذي  
 يراد به الوصف فهو عبارة التسم هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا  
 بكونه نقض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يتصور الا بان يؤخذ الجزء الثاني  
 من الاصل معين نقضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بهذه

الصفة المعنى كونه فقيضا للجزء الثاني من الاصل ولو قربت جعل فقيضا للجزء  
 الثاني من الاصل جزءا او لا من العكس لزمان يراى بالمفعول الاول الوصف  
 وبالثاني الذات واذا اريد هذا المعنى بالصارة ما ذكره الشارح قوله بالان  
 الاول فلا لا لا سلم ان قولنا لا نسى من ليس بـ دائما يستلزم كل بـ  
 دائما لا البطانية المعدولة لا تستلزم الوجبة المحصلة اقول قد عرفت طر  
 فتم ذلك بيان ثلث السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للوجبة المحصلة  
 وبهذا يدفع اضعف قوله ولترسلناه لكن لا تستلزم لا نسى من ليس بـ  
 بالضرورة لكل بـ بالضرورة قوله واما الثالث فلا تستلزم قولنا  
 قد يكون اذ لم يكن بـ دج د اقول قد يفرض هذا المقام نكتة وهي  
 ان يقال احد الامور الثلاثة واقم قطعاً ما عد واستلزم الكل للجزء واما عدم  
 اسامه للشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة للجزئين  
 اى امرين كانا فيلزم الا يصدق سالبة كلية لزومية في معنى من المواد وقد  
 لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذاك هو الام لا اول اذا استلزمه فاما ان يفهم  
 الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني ان يفهم هذا نظراً قياس من الثالث  
 للملازمة الجزئية ثنيين اى شيئين كانا ولو كانا فقيضين بان يقال هما ثابت مجموع  
 الامر من ثبوت احدهما وكلما ثبت مجموع الامر من ثبوت الآخر فقد يكونا ثابتين كليهما  
 ثبوت الآخر فلا يصدق السالبة الكلية للزومية في معنى من المواد وقد  
 للزومية في جميع المواد قوله المقصود لا قطع المطلق الا على من الفهم الكلام  
 في القياس ذلك لان مقاصد العلوم المدونة هي مسائل التي احدها

في قوله لا نسى من ليس بـ دائما يستلزم كل بـ دائما لا البطانية المعدولة لا تستلزم الوجبة المحصلة اقول قد عرفت طر  
 فتم ذلك بيان ثلث السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للوجبة المحصلة وبهذا يدفع اضعف قوله ولترسلناه لكن لا تستلزم لا نسى من ليس بـ  
 بالضرورة لكل بـ بالضرورة قوله واما الثالث فلا تستلزم قولنا قد يكون اذ لم يكن بـ دج د اقول قد يفرض هذا المقام نكتة وهي  
 ان يقال احد الامور الثلاثة واقم قطعاً ما عد واستلزم الكل للجزء واما عدم اسامه للشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة للجزئين  
 اى امرين كانا فيلزم الا يصدق سالبة كلية لزومية في معنى من المواد وقد لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذاك هو الام لا اول اذا استلزمه فاما ان يفهم  
 الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني ان يفهم هذا نظراً قياس من الثالث للملازمة الجزئية ثنيين اى شيئين كانا ولو كانا فقيضين بان يقال هما ثابت مجموع  
 الامر من ثبوت احدهما وكلما ثبت مجموع الامر من ثبوت الآخر فقد يكونا ثابتين كليهما ثبوت الآخر فلا يصدق السالبة الكلية للزومية في معنى من المواد وقد  
 للزومية في جميع المواد قوله المقصود لا قطع المطلق الا على من الفهم الكلام في القياس ذلك لان مقاصد العلوم المدونة هي مسائل التي احدها

تصديقات فالتصديق في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية والادراكات  
التصورية فانما تتطلب فيها كونها وسائل اهل تلك التصديقات والشروط ذلك  
ان التصديقات الكاملة التي وصلت الي مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها  
بالاظهار الصحيحة في المبادئ القطعية بصادرة مطلوبة في العلوم الحقيقية والكمال  
من التصورات واصل الى كنه الحقيقة وتلك منصف اليقين في تلك التصورات  
العلوم الحقيقية لا يمكن وسائل الى التصديقات المطلوبة وهذا هو المقصود بالتصور  
بالدين وان امكن ذلك بخلاف الدين التصديقات مجردة عن التصورات  
وايضاً تصديقات ادراكات ثابتة بقيم اليقين ما دون التصورات فذلك هو المقصود  
مطلوبة في العلوم المتدنية دون التصورات وان كان المقصود الاصل هو العلم بالصدق  
كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه في المقصد بالقياس الى  
البحث عن الموصل الى التصورات حال الموصليين هذا الفن حال الموصل اليها في العلوم  
الحكيمة فان الموصل الى التصديق ينقسم الى قسمين قياس واستقراء وتنبيل لكن العلة  
منها والمقصد للعلم اليقيني وهو القياس فصار الكلام في مقصد القياس مطلباً على  
فرض القياس القياس الكلام في الموصل الى التصديق والقياس الى سائر ما يوصل اليه التصديق  
ولهذا جعل الاستقراء والتنبيل من لواحي القياس نوابه قوله فالقول اقول  
يعني ان القياس ما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما مسموع  
وهو مركب من القضايا المبلغية والكلام في القياس حقيقة والشاغل انما يسمى  
قياساً لانه على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حداً كلياً واحداً منهما فان جعل  
حداً للقياس المسموع يرد بالقول والقضايا لا يجوز المعقولة وان جعل حداً





كل مركب ليس فهو قول بل احدى التسميات كانت حجة النتيجة حجة الكبرى  
**اقول** في بحث ان الصغر اكلت احدى الدائمتين والذي مطلقا  
 فعل الصابطة للذكر كونه يكون النتيجة مطلقا عامة ولكن النتيجة حجة  
 مطلقا وتقصيد يطلب من شرح المطالع <sup>المراد به</sup> اياه انما هي خلفاى باطلا <sup>المراد به</sup> اقول  
 هذا الوجه في النتيجة هو الذي ارتضا بالجمهور وقل انما هي خلفاى لا  
 التمسك يثبت به مطلوبه باطل بقبضه فكانه ياتي مطلوبه كخبر بل  
 الاستقامة بل من خلفه ويوده تسمية القياس الذي ينساق الى المبدأ  
 من غير ان يطل بقبضه بالتمسك بل بالتمسك ياتي مطلقا من قدامه لا  
 قوله وهو مركب من قياسين **اقول** توضحه بما لي ان يقال فرضا صدق  
 ولنا كارجب بالفعل ثم نقول يجب ان يصدق في كسبه بعض جبه الفعل انهم  
 نستدل على صدق هذا العكس قياسا خلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير  
 صدق الاصل الصدق فيضيه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة جاصلا  
 لو لم يصدق خطا وبنا وهو بعض جبه بالفعل اصدق لا شيء من جبه ابا  
 مع قولنا كارجب بالفعل ثم نقول هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما  
 صدق لا شيء من جبه دائما مع قولنا كارجب بالفعل صدق قولنا لا شيء من جبه  
 فوذا قياسا اقرب الى من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض جبه بالفعل صدق  
 لا شيء من جبه دائما ثم نحمل هذه النتيجة متدمة في القياس  
 بالاشتغال ونقول لو لم يصدق بعض جبه بالفعل اصدق لا شيء من  
 جبه دائما لكن التالي باطل فالقدم مثله فقد انتهى عدم صدق

المراد به ان الصغر اكلت احدى الدائمتين والذي مطلقا  
 فعل الصابطة للذكر كونه يكون النتيجة مطلقا عامة ولكن النتيجة حجة  
 مطلقا وتقصيد يطلب من شرح المطالع اياه انما هي خلفاى باطلا اقول  
 هذا الوجه في النتيجة هو الذي ارتضا بالجمهور وقل انما هي خلفاى لا  
 التمسك يثبت به مطلوبه باطل بقبضه فكانه ياتي مطلوبه كخبر بل  
 الاستقامة بل من خلفه ويوده تسمية القياس الذي ينساق الى المبدأ  
 من غير ان يطل بقبضه بالتمسك بل بالتمسك ياتي مطلقا من قدامه لا  
 قوله وهو مركب من قياسين اقول توضحه بما لي ان يقال فرضا صدق  
 ولنا كارجب بالفعل ثم نقول يجب ان يصدق في كسبه بعض جبه الفعل انهم  
 نستدل على صدق هذا العكس قياسا خلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير  
 صدق الاصل الصدق فيضيه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة جاصلا  
 لو لم يصدق خطا وبنا وهو بعض جبه بالفعل اصدق لا شيء من جبه ابا  
 مع قولنا كارجب بالفعل ثم نقول هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما  
 صدق لا شيء من جبه دائما مع قولنا كارجب بالفعل صدق قولنا لا شيء من جبه  
 فوذا قياسا اقرب الى من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض جبه بالفعل صدق  
 لا شيء من جبه دائما ثم نحمل هذه النتيجة متدمة في القياس  
 بالاشتغال ونقول لو لم يصدق بعض جبه بالفعل اصدق لا شيء من  
 جبه دائما لكن التالي باطل فالقدم مثله فقد انتهى عدم صدق

المراد به ان الصغر اكلت احدى الدائمتين والذي مطلقا  
 فعل الصابطة للذكر كونه يكون النتيجة مطلقا عامة ولكن النتيجة حجة  
 مطلقا وتقصيد يطلب من شرح المطالع اياه انما هي خلفاى باطلا اقول  
 هذا الوجه في النتيجة هو الذي ارتضا بالجمهور وقل انما هي خلفاى لا  
 التمسك يثبت به مطلوبه باطل بقبضه فكانه ياتي مطلوبه كخبر بل  
 الاستقامة بل من خلفه ويوده تسمية القياس الذي ينساق الى المبدأ  
 من غير ان يطل بقبضه بالتمسك بل بالتمسك ياتي مطلقا من قدامه لا  
 قوله وهو مركب من قياسين اقول توضحه بما لي ان يقال فرضا صدق  
 ولنا كارجب بالفعل ثم نقول يجب ان يصدق في كسبه بعض جبه الفعل انهم  
 نستدل على صدق هذا العكس قياسا خلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير  
 صدق الاصل الصدق فيضيه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة جاصلا  
 لو لم يصدق خطا وبنا وهو بعض جبه بالفعل اصدق لا شيء من جبه ابا  
 مع قولنا كارجب بالفعل ثم نقول هذه المتصلة متصلة اخرى هكذا وكلما  
 صدق لا شيء من جبه دائما مع قولنا كارجب بالفعل صدق قولنا لا شيء من جبه  
 فوذا قياسا اقرب الى من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض جبه بالفعل صدق  
 لا شيء من جبه دائما ثم نحمل هذه النتيجة متدمة في القياس  
 بالاشتغال ونقول لو لم يصدق بعض جبه بالفعل اصدق لا شيء من  
 جبه دائما لكن التالي باطل فالقدم مثله فقد انتهى عدم صدق

في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين

**ب** جرح الفصل تعين صدقه فحصل العلم بطريق الخلف من قياسين  
 اقول في الاستدلال بما ذكره وقس على ما اوضحناه قياس الخلف في اثبات التناقض  
**قوله** والحدس هو سرعة الانتقال اقول فيه مسأله في العبارة متناهية  
 للحدس فالسرعة من لا وصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غير جارية  
 صرح بان لا حركة في الحدس فلا يكون هذا هو حقيقة الحدس كما في خبر  
 كون الانتقال دفعة سرعة والا مر بين قوله وفي كون الموضوع جزءا  
 من العلوم على عدة تقطرا اقول قد اوجب من النظر عنم المحذور وهو ان لا يكون  
 يكون الموضوع جزءا ان تصور جزء من العلم حتى يدرج في المبادئ المتضمنة  
 ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء منه ليراد ان هذا التصديق  
 خارج عن العلم فكيف بعد جزء منه بل يزيد بكونه جزء من العلم ان  
 التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب لا يرد ولا يوافق  
 الشيخ الرئيس قد صرح في الشفا بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ  
 العقلية فلا يكون ايضا جزء على عدة بل مندرجا في المبادئ العقلية

في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين

تمت بالخير



في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين  
 في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين







